الفصل الثانى

العوامل الطارئة على اللغة

يشمل :

١ — اللحن بين القواعد والاستعمال

٢ — التصحيف والتحريف وضعف الرسم العربى

٣ — الألفاظ المولدة فى ضوء تطور اللغة

٤ — التعريب : قيود النحاة وحاجة الاستعمال

اللحن بين القواعد والاستعمال

معنى اللحن فى الكلام العربى وتطور استعماله ومقاومته

لكتابة هذه الفقرة ينبغى - كما هو واضح فى عنوانها - تناول الأمور الآتية :

١ — معرفة المقصود باللحن وبيان مظاهره مع تقديم نماذج لها .

٢ — بيان تطور استعماله فى الكلام العربى باختصار .

٣ — حركة المقاومة العلمية التى تمثلت فى جهود العلماء لتنقية اللحن .

لقد بحث كثير من الدارسين فى كلمة « اللحن » وتعدد معانيها ، وتطور هذه المعانى ، ويذكر فى هذا الصدد أن من معانيها « الفطنة والذكاء » استناداً إلى قول الرسول (لعل أحدكم أن يكون ألحن بحجته من بعض) أو التظرف فى الحديث بخلطه بالكلام الأجنبى أو الكلام المتعمد فيه الخطأ كما روى ابن دريد أنه « قيل لمعاوية : أن عبد الله بن زياد يلحن فى كلامه ، فقال : أوليس بظريف !! ابن أخى يتكلم بالفارسية » فظن معاوية أن الكلام بالفارسية لحن ، ومن ذلك البيت المشهور للفزارى :

منطق صائب وتلحن أحيانا وخير الحديث ما كان لحنا

ومن معانيها أيضا « التورية » باستخدام معنى قريب وإرادة معنى بعيد ، وعلى ذلك ألف ابن دريد كتابه « الملاحن » قاصداً به استخدام الكلمات وإرادة معان

أخرى لا تخطر لأول وهلة على الذهن عند سماع الكلمة ، وفى مجال المعنى أيضا أطلقت على الخطأ فى المعانى ، وذلك باستعمال الكلمة أو التركيب كله على غير وجهه الذى قرره له العلماء ، وقد ألف المفضل بن سلمة كتابه « الفاخر فيما تلحن فيه العامة » عن هذا النوع من الخطأ فى المعانى ، وجاء فى مقدمته قوله : « هذا كتاب معانى ما يجرى عن ألسن العامة فى أمثالهم ومحاوراتهم من كلام العرب ، وهم لا يدرون معنى ما يتكلمون به من ذلك ، فبيناه من وجوهه على اختلاف العلماء فى تفسيره »

فهذه المعانى وغيرها تندرج تحت كلمة « لحن » وربما استعملت فى عصور متفاوتة خاضعة فى ذلك لتطور الدلالة كما هو شأن الكلمات فى كل اللغات أو استعملت بمعان متعددة فى عصر واحد بعد أن تجمعت حول الكلمة ، والذى يعين أحد هذه المعانى ظروف الدلالة للنص الذى وردت فيه .

لا علينا من ذلك كله ، فإن اللحن الذى نقصده هنا هو « خروج الكلام الفصيح عن مجرى الصحة فى بنية الكلام أو تركيبه أو إعرابه بفعل الاستعمال الذى يشيع أولا بين العامة من الناس ، ويتسرب بعد ذلك إلى لغة الخاصة » واللحن بهذه الصفات أمر طارىء على اللغة الفصحى ، إذ أن المفترض فى نطق العرب لها أولا هو الصحة والسلامة اعتمادا على الفطرة والسليقة ، فهذا هو الأصل ، فما حاد عن هذا الأصل الفطرى المتوارث فهو خطأ ، ويوصف نطقه حينئذ بأنه « لحن » وغالبا ما يضاف « اللحن » إلى « العوام » أو « العامة » تنبيها على الأصل الذى جاء منه الخطأ فى الاستعمال .

• قال ابن دريد : فأما اللحن فى العربية ، لأنك إذا قلت (ضرب عبد الله زيد) لم يدر أيهما الضارب ولا المضروب ، فكأنك قد عدلته عن وجهه ، فإذا

أعربت عن معناك فهم(١) عنك .

• سمع أبو عمرو بن العلاء أن أبا حنيفة يبطل القود إلا ما كان قتلا بحديد فقال له أبو عمرو : أرأيت إن ضربه بكذا ، أرأيت إن ضربه بكذا ، قال لو ضربه بأبو قبيس لم يكن عليه قود ، فقال أبو عمرو : هذا كلام شنع!! قال : وما الشنع؟! قال : ولا تعرف الشنع أيضا !! (٢)

• روى الزجاجي : كان سيبويه مستمليا لحماد بن سلمة ـ وكان حماد فصيحا ـ فاستملاه يوما قول رسول الله (ص) : ليس من أصحابي أحد إلا ولو شئت أخذت عليه ليس أبا الدرداء ، فقال سيبويه « ليس أبو الدرداء» فصاح به حماد : لحنت ياسيبويه ، ليس هذا حيث ذهبت وإنما هو استثناء ، فقال سيبويه : لاجرم والله لأطلبن علما لا تلحنني معه ، فمضى ولزم مجلس الأخفش مع يعقوب الحضرمي والخليل وسائر النحويين (٣) .

• قال ابن الجوزي . واعلم أن غلط العامة يتنوع ، فتارة يضمون المكسور وتارة يكسرون المضموم وتارة يمدون المقصور ، وتارة يقصرون الممدود ، وتارة يشددون المخفف ، وتارة يخففون المشدد ، وتارة يزيدون في الكلمة وتارة ينقصون منها ، وتارة يضعونها في غير موضعها ، إلى غير ذلك من الأقسام(٤) .

ويستنبط من النماذج السابقة الدلالة على السمات التي يوصف الكلام من

---

(١) الملاحن ص ٦
(٢) مجالس العلماء ص ١١٠
(٣) السابق ص ١٥٤
(٤) تقويم اللسان ورقة /٢

أجلها « باللحن والخطأ » فابن دريد يرى الإخلال بالإعراب فى مثل (ضرب عبد الله زيد) لحنا فى العربية ، وهذا حق ، ويفسره بالعدول عن الوجه فيه من نصب « زيد » فى العبارة السابقة .

وأبو عمرو بن العلاء يصف نطق أبى حنيفة (ضربه بأبو قبيس) بأنه « كلام شنع » مستخدما صيغة المبالغة فى وصف الخطأ الإعرابى فى الكلام الذى هو « اللحن » وهو ما ذكره صراحة حماد بن سلمة لسيبويه حين أخطأ فى مثل ما أخطأ فيه أبو حنيفة من قوله (ليس أبو الدرداء) ، إذ صاح به حماد (لحنت ياسيبويه) فمن ذلك يتضح أن اللحن يطلق على الخطأ فى الإعراب إذا حدث فى اللغة الفصحى ، فاستعمل فيها تأثراً بما شاع بين العوام وفى الكلام الدارج ، كما أنه يشمل أيضا ما عدده ابن الجوزى من ضم المكسور وكسر المضموم إلخ وهذا فى معظمه يتعلق ببنية الكلمات ، وقد سماه « غلط العامة » أيضا .

ومما ذكره ابن الجوزى قوله « وتارة يضعون الكلمات فى غير مواضعها » وأفهم من ذلك ما يشمل تأليف الكلام العربى ورصف الكلمات فى التراكيب اللغوية ، وما يشمل معانى الكلمات فى استخدامها على غير ما قرره لها علماء اللغة ، وهذا الأخير جانب أطلق العلماء عليه أيضا أنه «لحن وخطأ» وإن لم يكن له من الكثرة والشهرة ما للإخلال بالإعراب أو بنية الكلمات .

فقد اندرج تحت ما أطلق عليه « اللحن » أمور ثلاثة ، أولها شهرة واهتماما الخطأ فى المعنى باستعمال اللفظ أو التركيب فى غير ما هو له من المعنى ، وأعظمها شهرة وكثرة واهتماما من علمائنا الخطأ فى بنية الألفاظ أو الإعراب ، وسأقدم هنا أمثلة قليلة لهذه المظاهر الثلاثة ، الهدف منها تقديم النماذج لا الاستقصاء؛ فإن مؤلفات اللحن وحدها - فيما استقرأته وعرفته - بلغت أكثر من أربعين مؤلفا تحوى مادة لغوية ضخمة لهذه المظاهر الثلاثة ، وسيأتى عرض ذلك فيما بعد .

أولا : من نماذج الخطأ فى المعانى

١ — مما تضعه العامة فى غير موضعه قولهم (خرجنا نتنزه) إذا خرجوا إلى البساتين وإنما (التنزه) التباعد عن المياه والأرياف ، ومنه قيل ، فلان يتنزه عن الأقذار ، أى يتباعد منها ، ومنه قول الهذلى :

أقب طريد بنزه الفـــلاة لا يرد الماء إلا انتيابا(١)

٢ — ومن ذلك (الطرب) يذهب الناس إلى أنه فى الفرح دون الجزع وليس كذلك ، إنما الطرب خفة تصيب الرجل لشدة السرور أو لشدة الجزع ، قال الشاعر وهو النابغة الجعدى :

وأرانى طربا فى إثرهم طرب الواله أو كالمختبل(٢)

٣ — ومن ذلك (الحشمة) يضعها الناس موضع الاستحياء ، قال الأصمعى : وليس كذلك ، إنما هى بمعنى الغضب ، وحكى عن بعض فصحاء العرب أنه قال : إن ذلك لمما يحشم بنى فلان ، أى يغضبهم(٣) .

٤ — ويقولون (بكرت إليك) بمعنى غدوت خاصة ، وقال أبو بكر ـ ابن دريد ـ البكور التعجل فى جميع أوقات الليل والنهار ، يقال : أنا أبكر إليك العشية ، وأنشد أبو زيد لضمرة بن ضمرة :

بكرت تلومك بعد وهن فى الندى بسل عليك ملامتى وعقابى

يقال : بعد وهن ، يعنى حينا من الليل(٤) .

٥ — قولهم للثوب (وشاح) قال محمد ـ الزبيدى ـ والوشاح نظمان من لؤلؤ يخالف بينهما ، ويعطف أحدهما على الآخر ، وتتوشح به المرأة على كشحها(٥) .

---

(١) إصلاح المنطق ص ٢٨٧

(٢ - ٣) أدب الكاتب ص ١٨ — ١٩

(٤ - ٥) لحن العوام ص ١٣٧ - ٢٠٦

٦ — ويقولون (ذو نفع وضر) فيضمون ، قال محمد الزبيدى والصواب (ضر) بالفتح ، وأما (الضر) فهو السقم ، قال الله عز وجل : (وإن يمسسك الله بضر فلا كاشف له إلا هو) (١) ، وقال : (يدعو لمن ضره أقرب من نفعه لبئس المولى ولبئس العشير)

٧ — ومن ذلك (الاستحمام) يكون عندهم بالماء الحار والبارد ، وليس كذلك ، إنما الاستحمام بالماء الحار خاصة(٢) .

٨ — قول المتكلمين (هذه المحسوسات) خطأ ، والصواب (المحسات) لأنه يقال أحسست الشيء بمعنى أدركته ، فأما المحسوس فهو المقتول ، من حسه إذا قتله(٣) .

٩ — وتقول (استخفيت من فلان) والعامة تقول (اختفيت منه) وإنما الاختفاء الاستخراج ، ومنه قيل للنباش (مختف) (٤) .

١٠ — وتقول (أصبح القوم) إذ صاحوا وجلبوا ، والعامة تقول (ضجوا) وإنما يقال (ضجوا) إذا جزعوا(٥) .

ويكفى هذه الأمثلة العشرة لهذا النوع من الخطأ فى المعنى ، أو ما وصف بأنه « لحن العوام » والملاحظ على هذه الأمثلة — ومثلها كثير — أن الحكم عليها باللحن كان من زاوية الاستعمال فى فترة خاصة ، فالتزم هذا الاستعمال وتوقف ولم يؤخذ فى الاعتبار بالنسبة لها تطور الدلالة التى قد تتغير من جيل لجيل

---

(١) انظر : لحن العوام ص ٢٤٤ .
(٢) لحن العوام ص ٢٥٦
(٣) ذيل الفصيح ص ١٠٢
(٤ ، ٥) رسالة فى أغلاط العوام ورقة ١٠١

فالكلمات ليست أحجاراً جامدة ، ولكنها وسيلة اجتماعية يطرأ عليها التغير فى معانيها والتطور فى دلالتها بحسب العرف اللغوى الذى يستخدمها ، ومن المفيدأن نلاحظ أيضا أن معانى هذه الكلمات العشر التى حكم عليها بالخطأ ظلت منذ القديم سائدة حتى الوقت الحاضر ، وأنه لا يخطر ببال أحد استعمالها بالعرف الذى رأى العلماء أنه هو العرف الصحيح ، فمن ذا الذى يفهم من (خرجنا نتنزه) التباعد عن المياه والأرياف ، ومن (الطرب) الحزن والسرور معا ، ومن (الحشمة) معنى الغضب لا الاستحياء ، ومن (البكور) التعجل عامة ، ومن (الوشاح) نظمان من لؤلؤ لا الثوب ؟ ؟ ومن الذى يستخدم (الضر) بالفتح فى مقابل النفع ، ويترك (الضر) بالضم ويفهم من (الاستحمام) أنه للماء الحار خاصة ، ومن (الاختفاء) الاستخراج لا التوارى عن العيون ! ! فمن الواضح أن تفكير علماء اللغة على هذا النحو تفكير التزم التقعيد والتحديد ولم يأخذ فى اعتباره المرونة والتطور ، فبقيت دراستهم فى واد والاستعمال فى واد آخر ولست مغاليا إن قلت : إن هذه الجهود كلها أفادت من حيث الدراسة فى ذاتها لكنها لم تتفق مع طبيعة اللغة ، ولذلك لم تفد كثيراً فى تعديل ما أطلق عليه (اللحن) فى عصرهم أو بعد عصرهم .

ثانيا : من نماذج الخطأ فى بنية الكلمات

١ — قولهم (دخل فى غمار الناس) هذا مما يغلط فيه العامة والعرب تقول (دخل فى خمار الناس) أى فيما يواريه ويستره منهم حتى لا يبين(١) .

٢ — يقولون (مقداف السفينة) قال محمد ـ الزبيدى ـ والصواب (المجداف) ومنه جدف الطائر بجناحه يجدف جدوفا . إذا كان مقصوعا ، فرأيته كأنه يرد

---

(١) الفاخر فيما تلحن فيه العامة ص ٢٤٦

جناحيه إلى خلفه ويدارك الضرب(١) .

وواضح أن الخطأ فى هذين المثالين سببه التطور الصوتى ؛ لقرب المخرج بين كل من الخاء والغين فى (خمار وغمار) وكذلك بين كل من الجيم والقاف فى (مجداف ومقداف) وربما نطقت الجيم أولا ثم تطورت إلى القاف .

٣ — قال الجاحظ : كان عند عمر بن عبد العزيز رجلان ، فجعلا يلحنان فقال الحاجب (قوما فقد أوذيتما أمير المؤمنين) قال عمر . أنت آذى لى منهما(٢) .

٤ — قال أبو عمرو . يقال . أزللت له زلة ولا يقال (زللت) وقد أغلقت الباب فهو مغلق ، ولا يقال (مغلوق) وقد أقفلته فهو مقفل ولا يقال(مقفول)(٣).

٥ — ويقولون (هبت الأرياح) مقايسة على قولهم (رياح) وهو خطأ بين ، والصواب أن يقال (هبت الأرواح) كما قال ذو الرمة :

إذا هبت الأوراح من نحو جانب به أهل مىّ هاج قلبى هبوبها

والعلة فى ذلك أن أصل (ريح) (روح) لاشتقاقها من (الروح) وإنما أبدلت الواو ياء فى (ريح ورياح) للكسرة التى قبلها، فإذا جمعت على (أرواح) فقد سكن ما قبل الواو ، وزالت العلة (٤)

٦ — ويقول للمطهرة (ميضة) وبعضهم يقول (ميضاه) والصواب (ميضأة) بالهمزة والجمع (مواضىء) (٥)

---

(١) لحن العوام ص ٦٩

(٢) البيان والتبيين ج ٣ ص ٢٤٠

(٣) إصلاح المنطق ص ٢٢٧

(٤ ، ٥) لحن العوام ص ١٦٩ - ١٧٤ .

٧ — ويقولون (يوم مهول) ، والصواب (يوم هائل) و (أمر هائل) يقال : هالنى الشيء يهولنى هولا ، فهو هائل(١)

٨ — يقولون (استهتر الرجل فهل مستهتر) -بالمعلوم-والصواب (استهتر فهو مستهتر) -بالمجهول - وهو الذى يخلط فى أقواله وأفعاله ، حتى كأنه بلا عقل(٢)

٩ — وتقول . هذه مروحة ومخدة ومقنعة وملحفة وملة ومذبة ومغرفة ومقطرة ومطرقة ومدقة ومقرعة ومنطقة ومبرد ومطرد ومبضع ومنديل والمسلح. - موضع بطريق مكة - والمرنج - النجم - كله بكسر الميم والعامة تفتحها (٣).

١٠ — ويقولون فى جمع بيضاء وصفراء وسوداء ، بيضاوات وصفراوات وسوداوات ، وهو لحن فاحش ، لأن العرب لم تجمع فعلاء التى هى مؤنث أفعل بالألف والتاء ، بل جمعته على (فعل) نحو بيض وصفر وسود ، كما جاء فى القرآن (ومن الجبال جدد بيض وحمر مختلف ألوانها وغرابيب سود) وفى قول امرىء القيس .

وتحسب سلمى لا تزال ترى طلا من الوحش أو بيضا بميثاء محلال(٤)

فالنماذج العشرة السابقة - ومثلها كثير - تتعلق ببنية الكلمة العربية ، وتدخل تحت مباحث علم الصرف ، وترتب على ذلك أن الحكم عليها « باللحن والخطأ » جاء فى ضوء القواعد الصرفية ، فبعضها يتعلق بالإخلال بنطق حروف الكلمة بوضع حرف مكان آخر فى (غمار وخمار) و (مقداف ومجداف) أو بإجراء

---

(١) لحن العوام ص ٢٥٣
(٢) لحن العوام ص ٢٥٥
(٣) تقويم اللسان ورقة ٢٥
(٤) تصحيح التصحيف وتحرير التحريف ورقة ١٠٤

الاعلال وتركه على غير مقتضى قوانين الإعلال والإبدال كما فى (أوذيتما والأرياح) أو الزيادة والتجرد كما فى (أزللت وزللت) أو صياغة المشتقات على غير الطريقة المحددة لها فى شكل الحروف وكميتها مثل (مغلق ومغلوق - مقفل ومقفول - مهول وهائل - مروحة ومروحة الخ . .) أو فى الهمز والتسهيل كما فى (ميضاه وميضأة) أو بناء الفعل للمعلوم والمجهول حسبما ورد عن العرب وقررته كتب الصرف كما فى (استهتر واستهتر واستضحك واستضحك) أوفى صيغة الجمع للمفرد كما فى (بيضاوات وبيض) . فكل هذه المباحث قرر لها علماء النحو والتصريف مبادىء محددة ، وفى ضوء هذه المبادىء غالبا نظروا إلى طريقة استعمال اللغة على مدى العصور ، فكل ما وجدوه مخالفا لها ، حكموا عليه « باللحن » ونسبوه إلى العوام .

ومن المفيد أن يعرف أن هذا النوع من الخطأ قد حظى بعناية العلماء عناية فائقة فى « كتب لحن العامة » مما لم ينل مثله المظهران الآخران من مظاهر اللحن اللذان يتعلقان بالمعانى أو التراكيب والإعراب ، ولعل ذلك يرجع إلى الاعتقاد بأن هذا المظهر من اللحن أشد خطورة على اللغة من المظهرين الآخرين لما يترتب عليه من « تشويه اللغة » وطمس المعانى واضطرابها ، بالإضافة إلى ما اطمأنوا إليه من ضخامة الجهود النحوية التى تقى من « اللحن » فى الإعراب بالنسبة للجهود فى بنية الكلمات ووضع القوانين لها .

ثالثا : من نماذج الخطأ فى التركيب والإعراب

١ — تقول (شكرت لك ونصحت لك) ولا يقال (شكرتك ونصحتك) وقد نصح لفلان وشكر له ، هذا كلام العرب ، قال الله تعالى : (واشكروا لى ولا تكفرون) ، (ولا ينفعكم نصحى إن أردت أن أنصح لكم) (١) .

---

(١) ما تلحن فيه العوام ص ٢٥

٢ — قال الأخفش : أخبرنى المبرد قال : أنشدنى سليمان بن عبد الله بن طاهر لنفسه :

وقد مضت لى عشرونان ثنتان

فقلت . أيها الأمير ، هذا لحن ، لأن إعرابا لا يدخل على إعراب(١).

٣ — من اللحن قولهم - العوام - فيه تبارك وتعالى (هذه صفة ذاته ، وهو مبـــاين بالذات) قال محمد - الزبيدى - ولا يجوز أن يلحق الألف واللام (ذو ولا ذات) فى حال إفراد ولا تثنية ولا جمع ، ولا تضاف إلى المضمرات وإنما تقع أبداً مضافة إلى الظاهر ، ألا ترى أنك لا تقول (الذو ولا الذوان ولا الذون ولا الذات ولا الذوات ولا ذوك ولا ذوه ولا ذوهما ولا ذوهن ولا ذواتها ، ولا تقول : مررت بذاته ولا بذاتك) وقد غلط فى ذلك أهل الكلام وأكثر المحدثين من الشعراء والكتاب والفقهاء (٢) .

٤ — قال أبو زيد الأنصارى : لقيت أبا حنيفة ، فحدثنى بحديث فيه (يدخل الجنة قوم حفاة عراة منتنين قد أحشتهم النـار) فقلت له : إنما هو (منتنون قد محشتهم النار) فقال : ممن أنت ؟؟ فقلت . من أهل البصرة ، فقال . أكل أصحابك مثلك ؟؟ قلت . بل أنا أخسهم حظا فى العلم ، فقال . طوبى لقوم يكون مثلك أخسهم حظا (٣) .

٥ — ويقولون (أدخل باللص السجن) والصواب أن يقولوا (أدخل اللص السجن) لأن الفعل تارة يعدى بهمزة النقل كقولك (خرج وأخرجته) وتارة

---

(١) الموشح ص ٣٥٧

(٢) لحن العوام ص ١٢

(٣) شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف ص ٣٨

بالباء ، كقولك (خرج وخرجت به) فأما الجمع بينهما فممتنع (١) .

٦ — العامة تقول (فعل الغير ذاك) فيدخلون على (غير) أداة التعريف ، والمحققون من النحويين يمنعون من إدخال الألف واللام عليه ، لأن المقصود بدخول آلة التعريف على النكرة أن تخصصه لعينه ، فإذا قيل (الغير) اشتملت هذه اللفظة على ما لا يحصى كثرة (٢) .

٧ — والعامة تقول (لا أفعل هذا قط) فى المستقبل (ولا أفعله أبدا) وهو غلط . والصواب أن تقوله فى الماضى (ما فعلت هذا قط) أى فيما انقطع من عمرى(٣) .

٨ — (غير) اسم ملازم للإضافة فى المعنى ، ويجوز أن يقطع عنها لفظا إن فهم المعنى وتقدمت عليها كلمة (ليس) ، وقولهم (لا غير) لحن ، ويقال (قبضت عشرة ليس غيرها) (٤) .

٩ — (عند) لا تقع إلا ظرفاً أو مجرورة بمن ، وقول العامة (ذهبت إلى عنده) لحن(٥) .

١٠ — ونقول (ما رأيته من أمس ومن أيام) وهو غلط ، لأن (من) تخص المكان ومذ ومنذ يختصان الزمان(٦) .

(١ ، ٢) تصحيح التصحيف وتحرير التحريف ورقة ٥٩ — ٢٤٠

(٣) تصحيح التصحيف وتحرير التحريف ورقة ٢٥٤

(٤) المغنى جـ ١ ص ١٥٧

(٥) المغنى جـ ١ ص ٦٥١

(٦) رسالة فى أغلاط العوام ورقة ١٢٢

ويلاحظ على الأمثلة العشرة السابقة أن الكثير منها يتعلق بتأليف التركيب العربى ، والأمر الذى استقر عليه هذا التأليف بين النحاة ، وما جاء مخالفا للطرائق المنظمة لذلك ينبغى أن يدخل دائرة « اللحن والخطأ » كما هو واضح تماما فى (أدخل باللص السجن) و (شكرت لك ونصحت لك) و (لا أفعل هذا قط) والصحيح فيه (ما فعلت هذا قط) وكذلك (لا غير) والقواعد تقتضى بأن التعبير الصحيح هو (ليس غير) - كما أن بعض الأخطاء تعود - فى نظر النحاة - إلى استخدام الأدوات بطريقة غير ما استقر عليه الأمر - وبخاصة حروف الجر - كما فى (ذهبت إلى عنده) وصحتها (جئت عنده) و (جئت من عنده) وكذلك (ما رأيته من أمس) وتقضى القواعد استخدام (منذ) فى هذا الموضع - كما يعود اللحن هنا كذلك إلى الشكل الإعرابى ، وخروج الكلام عن مقتضاه ، كما فى (عشرونان) إذ قال المبرد منبها على الخطأ فيها « أيها الأمير ، هذا لحن ، لأن إعرابا لا يدخل على إعراب » وكذلك قول أبى حنيفة (يدخل الجنة قوم حفاة عراة منتنين) حيث صححها له أبو زيد الأنصارى بقوله (منتنون) تنبيها على الخطأ الإعرابى فى الصفة .

وطريقة تأليف الكلام واستخدام الأدوات النحوية والإعراب كلها من المباحث التى يتناولها النحو مع غيرها من المباحث التى تتعلق بالتركيب اللغوى وأسراره .

والذى أفهمه أن إيراد مثل هذه الأخطاء النحوية فى دراسة « لحن العامة » هو إيراد لما حدث فى « اللغة الفصحى » وفى الاستعمال الخاص لهذه اللغة فى مجالات المواقف الجادة من القول بين العلماء والخاصة ، ويصح بناء على ذلك قبول ما رآه بعض الدارسين من أن « العوام » الذين أضيف إليهم « اللحن » فى كتب « لحن العوام » هم عوام العلماء والخاصة ، فهو رأى يقبل عن هذه الأخطاء القليلة التى

تتعلق بالتركيب والإعراب ، أما غير ذلك من مظاهر اللحن المتعلقة بالمعانى أو بنية الكلمات ، وكذلك فى هذا المظهر فى إضافته إلى العامة من الناس العاديين ، فأغلب ظنى أن كل ذلك كان شائعا إلى حد الكثرة ، وأنه لم يكد القرن الثانى ينقضى حتى تنوعت العاميات وكثرت الأخطاء بين الناس العاديين والمتخصصين على سواء .

لكن : متى بدأ اللحن فى الكلام العربى وكيف تطور ؟؟

لا يستطاع الوصول إلى حقيقة حاسمة عن هذه الظاهرة فى العصر الجاهلى — شأنها فى ذلك شأن كثير من ظواهر اللغة والأدب عن هذا العصر — فإن كثيراً من شئون الجاهلية تكاد تكون مطموسة تماما ، أو على الأقل غير مؤكدة إذ تعتمد على الظن الغالب لا الأدلة المقنعة ، والغالب أن اللغة العربية فى العصر الجاهلى كان لها مستويات متعددة ، تختلف فيما بينها باختلاف القبائل وعرف كل قبيلة فى لهجتها ، وأن اللغة العامة التى كانت وسيلة التفاهم بين الجميع حدث فيها أحيانا اللحن والخطأ ، ولو صح أن الاهتمام باللغة ودراستها قد تقدم به الزمن إلى العصر الجاهلى ، لجاءتنا كتب فى « لحن العـــامة » عن هذا العصر كما حدث فى القرن الثانى الهجرى وما تلاه حين نضجت الدراسة وتنوعت ، وكان اللحن أحد المظاهر التى اهتمت بها ، وقد مر أن طرفة بن العبد قال وهو صغير :

يا لك من قـبرة بمعمر خلا لك الجو فبيضى واصفرى
ونقرى ما شئت أن تنقرى قد رفع الفخ فـاذا تحذرى
لا بـد يومـا أن تصـادى فاصـبرى(١)

---

(١) بلوغ الأرب فى معرفة أحوال العرب ج ٣ ص ١١٠ .

فما هو الوصف الذى كان من المتوقع أن يطلقه النحاة على عبارة (ماذا تحذرى) غير الضرورة أو اللحن ،على أن النحاة أنفسهم قد خطأوا فيما بعد قول النابغة الذبيانى :

فبت كأنى ساورتنى ضئيلة من الرقش فى أنيابها السم ناقع

وقالوا : كان حقه أن يقول (ناقعا) لا (ناقع) فإن النكرة لا تصف المعرفة .

وعلى كل حال فإن كلمة « اللحن » قد ترددت بين العرب مع ظهور الإسلام الإسلام فيما نقل عن عهده المبكر ، إذ نقل أن الرسول ﷺ قال : أنا من قريش ، ونشأت فى بنى سعد فأنى لى اللحن ، ونقل عن الصديق (ض) قوله : لأن أقرأ فأسقط أحب إلى من أن أقرأ فألحن ، وكذلك قصة الكتاب المشهور الذى بعث به من العراق أبو موسى الأشعرى إلى عمر بن الخطاب وجاء فيه (من أبو موسى الأشعرى) وما رد به عليه عمر من قوله : اضرب كاتبك سوطا واحدا وأجز عطاءه سنة(١) .

فإن هذه الروايات المتناثرة — إن صحت — تدل على معرفة اللحن فى ذلك العصر وفيما قبل ذلك العصر الإسلامى المبكر ، إذ أن استخدام اللفظة فى ذلك الوقت المبكر وفهم المقصود منها حينذاك قد سبقه ما يسوغ هذا الاستخدام وذلك الفهم ، وفى ذلك دلالة غير مباشرة على حدوث ذلك فى الجاهلية وإن لم ينقل ذلك وتتناقل مظاهره .

وحين تأخر الزمن قليلا — فى عهد الأمويين فى القرن الأول الهجرى —

---

(١) انظر : مراتب النحويين ص ٥ — ٦ .

أصبح اللحن قضية ذات خطر فى استعمال اللغة ، وهذا طبيعى !! إذ اتسعت الدولة الإسلامية ، وكثرت دواعى الاختلاط بالأجانب من الحرب والجوار والخدمة والمعايشة ، وجاءت عن ذلك روايات تصور مواقف حدث فيها اللحن بين الخاصة وفى حضرة الخلفاء ، وهى لهذا السبب نفسه استحقت الرواية والتناقل ، ولنا أن نتخيل الأخطاء الكثيرة مما لم ينقله أحد أو يعنى به ، لأنه كان يحدث بين الناس العاديين من جمهرة العرب والمسلمين ، وأكبر الدلالة على ضخامة ذلك وكثرته أنه كان سببا فى بداية النحو العربى حول النصف الأول من القرن الأول الهجرى على اختلاف الرواة فيمن تنسب إليه تلك النشأة .

• كان لخالد بن يزيد بن معاوية أخ ، فجاءه يوما فقال : إن الوليد ابن عبد الملك يعبث بى ويحتقرنى ، فدخل خالد على عبد الملك ـ والوليد عنده ـ فقال : يا أمير المؤمنين ، إن الوليد قد احتقر ابن عمه عبد الله واستصغره — وعبد الملك مطرق — فرفع رأسه وقال : (إن الملوك إذا دخلوا قرية أفسدوها ـ الآية) فقال خالد (وإذا أردنا أن نهلك قرية — الآية) فقال عبد الملك : أفى عبد الله تكلمنى وقد دخل على فما أقام لسانه لحنا !! فقال خالد : أفعلى الوليد تعول !! فقال عبد الملك : إن كان الوليد يلحن ، فإن أخاه سليمان ، فقال خالد : وإن كان عبد الله يلحن ، فإن أخاه خالد ـ فى كلام كثير طويل(١) .

• تكلمت هند بنت أسماء بن خارجة ، فلحنت وهى عند الحجاج ، فقال لها : أتلحنين وأنت شريفة فى بيت قيس !! فقالت : أما سمعت قول أخى مالك لامرأته الأنصارية ؟ قال ما هو ؟! قالت :

منطق صائب وتلحن أحيانا وخير الحديث ما كان لحنا

---

(١) صبح الأعشى جـ ١ ص ١٦٨ .

فقال لها الحجاج : إنما عنى أخوك اللحن فى القول — إذا كنى المحدث عما يريد — ولم يعن اللحن فى العربية ، فأصلحى لسانك(١) .

● وروى عن الأصمعى قوله : أربعة لم يلحنوا فى جد ولا هزل ، الشعبى وعبد الملك بن مروان والحجـــاج بن يوسف وابن القرية ، والحجاج أفصحهم(٢) .

والواضح من هذه الروايات الثلاث أنها جاءت عن شخصيات لها تميزها فى العصر الأموى سواء من حدثت منه أو من حدثت فى حضرته أو من قيلت عنه، ويعود هذا التميز إلى أنهم من أصحاب الحكم أو من أهل العلم فى العصر الأموى فكيف كان الأمر بين العوام من الناس ؟ ! ومع ذلك فإنها تدل على العار والاحتقار اللذين يتعرض لهما من « يلحن » فى حديثه ، كما هو واضح فى تلك الملاحاة الحادة بين خالد بن يزيد وعبد الملك عن عبد الله بن يزيد والوليد بن عبد الملك، كما أن فيها دلالة على التشدد والعنف مع من يلحن فى كلامه كما هو واضح فى ذلك الإنكار والردع من الحجاج لهند بنت أسماء — كما تدل فى الجانب المقابل على أن « الخلو من اللحن » يمثل الجانب الشريف الذى يستحق به صاحبه الفخر والثناء ، كما هو واضح من أسلوب الإعجاب الذى يقرر به الأصمعى هذه الحقيقة عن الشعبى وعبد الملك والحجاج وابن القرية .

فما روى من « مواقف اللحن » فى القرن الأول الهجرى قد لابسه العار والاحتقار أو الإنكار والردع ، أو استحقاق من يعرى عنه الفخر وحسن الذكر مما يفهم منه أن اللحن كان يمثل فى ذلك الوقت أمرا جديداً خطيراً ، أو بعبارة أدق : أن شيوعه بين الناس كان ظاهرة جديدة خطرة يستحق من يبرأ منها الثناء

---

(١) أمالى المرتضى — القسم الأول ص ١٥ ،

(٢) أمالى الزجاجى ص ٢٠ .

والشكران ، كما يستحق مرتكبها الزجر والنكران .

فإذا ما تأخر الزمن إلى القرن الثانى الهجرى - وبخاصة النصف الثانى منه وما تلاه - أصبح ما كان إحساسا بالخطر خطراً حقيقيا ملموسا ، وما كان مواقف متناثرة تذكر فتنكر أمراً شائعاً بين الناس من غير نكير ، وترتب على ذلك نشاط علمى متنوع - ففى رواية اللغة رحل العلماء للبادية ، وانصرفوا عن الحضر بعد أن شاع فيه اللحن ، فلم تعد اللغة - فى نظرهم - أهلا للنقل والاحتجاج - وفى الدراسة اللغوية نشطت حركة التنقية التى بدأت فى هذه الفترة بكتاب الكسائى الذى ما يزال موجوداً بين أيدينا الآن عن « ما تلحن فيه العامة »

● قال الرشيد يوما لبنيه : ماضر أحدكم لو تعلم من العربية ما يصلح به لسانه أيسر أحدكم أن يكون لسانه كلسان عبده أو أمته ! ! (١)

● ودخل الفراء يوما على الرشيد ، فتكلم بكلام لحن فيه، فقال جعفر بن يحيى. يا أمير المؤمنين إنه قد لحن ، فقال الرشيد للفراء : أتلحن يا يحيى ؟؟ فقال : يا أمير المؤمنين ، إن طباع أهل البدو الإعراب ، وطباع أهل الحضر اللحن فإذا حفظت أو كتبت لم ألحن ، وإذا رجعت إلى الطبع لحنت ، فاستحسن الرشيد كلامه(٢) .

● وكان الرشيد مما يعجبه غناء الملاحين فى الزلالات إذا ركبها ، وكان يتأذى بفساد كلامهم ولحنهم ، فقال . قولوا لمن معنا من الشعراء يعملوا لهؤلاء شعرا يغنون فيه ، فوجه إلى أبى العتاهية - وهو سجين - فصنع لهم « زهديته » التى أبكت الرشيد حين سمعها منهم ، وفيها :

---

(١) صبح الأعشى جـ ١ ص ١٦٨

(٢) صبح الأعشى جـ ١ ص ١٧٣

نح على نفسك يا مسكين إن كنت تنوح

لتموتن وإن عمرت ما عمر نوح(١)

وقد اخترت هذه النماذج الثلاثة قصداً عن « عهد الرشيد » الذى عاصر الفترة الأخيرة من القرن الثانى ، وهى تدل على الأمور الآتية :

أن أجادة الفصحى أصبحت صناعة يحث الرشيد أبناءه على الأخذ منها بما يصلح اللسان كيلا يكونوا كمن يخالطونهم من العبيد والإماء فى اللحن والخطأ .

وأن العلماء أنفسهم كانوا يلحنون فى حياتهم العادية ، ولم يروا ذلك عيبا يغض من شأنهم ، وقد اعترف بذلك الفراء قائلا « إذا حفظت أو كتبت لم ألحن وإذا رجعت إلى الطبع ، لحنت » ونال هذا الاعتراف استحسان الرشيد لأنه الحقيقة .

وأن العامة كانوا أشد من ذلك لحنا ، ويمثلهم هؤلاء الملاحون فى الزلالات الذين يغنون على مقتضى طبيعتهم ، فيعجب غناؤهم الرشيد ، لكنه يتأذى بفساد كلامهم ولحنهم ، فنع عن نفسه التأذى بتقديم الكلام الفصيح لهم ، لكن من الذى يمنع ذلك عنهم أو عن غيرهم حين يغنون أو يتكلمون فى غياب الرشيد ! !

وقد استمرت موجة اللحن قوية مندفعة ، واطرد نموها بتأخر الزمن، فالقرن الثالث أقل حظا فى الفصاحة من القرن الثانى ، وفى الجانب المقابل عظم اللحن أكثر من ذى قبل .

وقد روى الجاحظ نوادر كثيرة عن « اللحن فى القرن الثالث » فى كتابه « البيان والتبيين » مما سمعه ووصفه ، وعابه على من يتكلفون الفصاحة من علماء اللغة والإعراب ، فقال : « إن أقبح اللحن لحن أصحاب التقعير التقعيب والتشديق

---

(١) انظر : الأغانى جـ ٣ ص ١٧١

والتمطيط والجهورية والتفخيم ، وأقبح من ذلك لحن الأعاريب النازلين على طرق السابلة ، وبقرب مجامع الأسواق(١) ، وإذا كان اللحن قد امتد إلى هؤلاء الأعراب والعلماء المتقعرين فى نطق اللغة ، فلنا أن نتصور ما كان بين عامة الناس الذين لا يجيدون اللغة بالطبع أو بالصنعة !!

أما فى القرن الرابع الهجرى - الذى انتهى فى آخره الاستشهاد - فقد وصل الأمر إلى مداه ، وطغى اللحن على الخاصة والعامة وعلى أصحاب الطبع فى البادية وأصحاب الصنعة فى الحضر .

• يقول الآمدى : والمتأخرون لا يكادون يسلمون من اللحن ، وهذا فى أشعارهم كثير جداً(٢) .

• ويقول أبو جعفر النحاس: وقد صار أكثر الناس يطعن على متعلمى العربية جهلا وتعديا حتى إنهم يحتجون بما يزعمون أن القاسم بن مخيمرة قال : النحو أوله شغل وآخره بغى (٣) .

والآمدى وأبو جعفر النحاس من علماء القرن الرابع الهجرى الذين عاصروا فترة نهاية الاستشهاد باللغة التى كان من أهم عواملها شيوع اللحن بين الناس حتى الشعراء أنفسهم ، وأصبح اللحن لا يكاد أحد من المتأخرين يسلم منه - كما يقول الآمدى عن معاصريه - وصار أكثر الناس يطعن على متعلمى العربية جهلا وتعديا - كما يقول النحاس - ومن قبل كان تعلم العربية من الأمور التى يتواصى بها الناس ، ويحض عليها الخلفاء والحكام ، وهكذا انقلب الأمر ، فأصبح تعلم

---

(١) البيان والتبيين جـ ١ ص١٤٦

(٢) الموازنة جـ ١ ص ٤١٦

(٣) صبح الأعشى جـ ١ ص ١٧١

العربية عن طريق الصناعة النحوية موضع سخرية الناس « والنحو أوله شغل وآخره بغى » — تماما كما نعيش اليوم فى عصرنا الحاضر .

وليس من المفيد كثيراً أن نتابع تطور « قضية اللحن » بعد عصر الاستشهاد، فقد أصبح « اللحن » هو القاعدة بين الناس فى حياتهم العامة وتسرب إلى التأليف العلمى نفسه ، كما هو واضح فى بعض موسوعات التاريخ فى القرن السادس وما بعده — وستأتى نماذج من ذلك - حتى قال أحد المتأخرين « إن اللحن قدفشا فى الناس، والألسنة قد تغيرت ، حتى صار التكلم بالإعراب عيبا ، والنطق بالكلام الفصيح عيبا »(١) .

فماذا كان موقف علماء اللغة من هذه الظاهرة ؟ ؟

لقد نظر علماء اللغة إليه من زاوية « الخطأ » فقاوموه بعنف ، ومع ذلك لم ينتصروا فى معركتهم معه ، بل إن العكس هو الصحيح ، إذ انتصر اللحن بغلبة الاستعمال وقهر المجتمع اللغوى المتطور باستمرار .

وقد بدأت هذه المقاومة منذ القرن الثانى الهجرى ، واستمرت فيما تلا ذلك من عصرر ، والجدول الآتى « لكتب لحن العوام » ومؤلفيها - مما عرفته على قدر جهدى - يوضح ذلك .

---

(١) صبح الأعشى ج ١ ص ١٧٣

اسم الكتاب	المؤلف وتاريخ وفاته	الإشارة إلى ما هو موجود
١ ـ ما تلحن فيه العوام	على بن حمزة الكسائى	(١٧٢) مطبوع
٢ ـ ما يلحن فيه العامة	يحيى بن زياد الفراء	(٢٠٧)
٣ ـ ما يلحن فيه العامة	لأبى عبيدة معمر بن المثنى	(٢١٠)
٤ ـ ما يلحن فيه العامة	لأبى نصر أحمد بن حاتم الباهلى	(٢٣١)
٥ ـ إصلاح المنطق	لابن السكيت يعقوب بن إسحاق	(٢٤٤) مطبوع
٦ ـ ما يلحن فيه العامة	لأبى عثمان المازنى	(٢٤٨)
٧ ـ ما يلحن فيه العامة	لأبى حاتم السجستانى	(٢٥٠)
٨ ـ تقويم اللسان	لأبى محمد عبد الله بن مسلم	مطبوع
(أدب الكاتب)	ابن قتيبة	(٢٧٦)
٩ ـ لحن العامة	لأبى حنيفة أحمد الدينورى	(٢٩٠)
١٠ ـ ما يلحن فيه العامة	لأبى العباس أحمد بن يحيى ثعلب	(٢٩١)
١١ ـ ما يلحن فيه العامة	لأبى الهيذام كلاب بن حمزة العقيلى	(٣٠٠)
١٢ ـ اللحن الخفى	هاشم بن أحمد الحلبى	(٣٧٧)
١٣ ـ لحن العوام	لأبى بكر محمد بن الحسن الزبيدى	(٣٨٠) مطبوع
١٤ ـ لحن الخاصة	لأبى هلال العسكرى	(٣٩٥)
١٥ ـ تثقيف اللسان	عمر بن مكى الصقلى	(٥٠١) مطبوع
١٦ ـ درة الغواص	لأبى محمد القاسم بن على الحريرى	(٥١٦) مطبوع

اسم الكتاب	المؤلف وتاريخ وفاته	الإشارة إلى ماهو موجود
١٧- تكملة إصلاح ما تغلط فيه العامة .	لأبى منصور الجواليقى (٥٣٩)	مطبوع
١٨- تقويم اللسان	لأبى الفرج عبد الرحمن الجوزى (٥٩٧)	مصور
١٩- لحن العامة	ابن هشام محمد بن أحمد اللخمى (ق ٦٠٠)	مصور
٢٠- ناظر إنسان عين المعانى	محمد بن أحمد بن جامع (٧٢٧)	مصور
٢١- لحن العامة	لابن هانى محمد بن على السبتى (٧٣٣)	
٢٢- غلطات العوام	جلال الدين السيوطى (٩١١)	مخطوط
٢٣- التنبيه على غلط الجاهل والنبيه .	لابن كمال أحمد بن سليمان (٩٤٠)	مطبوع
٢٤- بحر العوام فيما أصاب فيه العوام .	رضى الدين محمد بن إبراهيم الحنبلى (٩٧١)	مطبوع
٢٥- غلطات العوام	مصطفى بن محمد خسروزاده (١٠٠٠)	مصور
٢٦- لف القماط لتصحيح ما استعملته العامة .	محمد صديق بن حسن البخارى (١٣٠٧)	مطبوع
٢٧- أغلاط العوام والخواص	؟ (مجهول)	مصور
٢٨- سقطات العوام	؟ (مجهول)	مصور
٢٩- أصول الكلمات العامية	حسن توفيق العدل (١٣٢٢)	مطبوع
٣٠- تهذيب العامى والمحرف .	حسن على البدراوى	مطبوع

ملاحظات على مقاومة العلماء اللحن

١ — بنظرة واحدة إلى الجدول السابق الذى أمكننى معرفة ما فيه من كتب لحن العوام — الموجود منها والمفقود — يتضح أن مقاومة العامية كان شديداً فى القرن الثانى والثالث والرابع ثم بدأ يقل تدريجيا بعد ذلك ، ولهذا دلالته ، حيث قاوم العلماء بقوة مظاهر اللحن فى الفترة التى كانت اللغة مورداً للدراسة والصلة قريبة بين المادة التى اعتقدوا نقاوتها حين ترد من البادية ، وبين تنقية الفصحى المستخدمة فى الحضر قياساً عليها .

٢ — كان من المفترض أن تعتمد التنقية على استقراء لاستعمال اللغة التى يعاصرها المؤلف والتى تستعمل بين الناس فى عصره ، لكن الذى حدث - فيما اطلعت عليه منها - لم يكن كذلك ، بل اعتمد اللاحقون على جهود السابقين فكانوا ينقلون غالبا ما أورده من سبقوهم فى كتبهم ، وعلى سبيل المثال اعتمد ابن قتيبة فى « تقويم اللسان » على ابن السكيت فى « إصلاح المنطق » واعتمد الزبيدى فى « لحن العوام » على من سبقه من العلماء ، فكان يذكر أسماءهم دون كتبهم - واعتمد ابن الجوزى فى « تقويم اللسان » على كتب من سبقوه ، وذكر فى مقدمة الكتاب أنه جمع فيه ما رآه مبدداً فى كتب من سبقوه ، وانتخب من ذلك ما تعم به البلوى دون ما يشذ استعماله ويندر ، ونقل السيوطى كتاب ابن الجوزى برمته ، ونسبه لنفسه تحت عنوان « غلطات العوام »

٣ — يلاحظ أنه يقصد بالعوام والعامة فيما اطلعت عليه من تلك الكتب الناس العاديين بدليل النص أحيانا على الخواص والخاصة ، ولكن الذى قصدوه بالتنقية هو اللغة الفصحى بعد أن أصبحت تستعمل فى مستوى خاص ، وتسرب إليها « لحن العوام » فبقيت النسبة إلى العوام ، وإن كان المقصود بذلك ماحدث فى اللغة الفصحى التى يستعملها الخاصة ، وبذلك نفهم قول الزبيدى (فى مقدمة

كتابه « لحن العوام » ص ٨) فهذا مما أفسدته العامة عندنا ، فأحالوا لفظه أو وضعوه غير موضعه ، وتابعهم على ذلك الكثرة من الخاصة ، حتى ضمنته الشعراء أشعارهم ، واستعمله جلة الكتاب وعلية الخدمة فى رسائلهم ، وتلاقوا به فى محافلهم ، فرأيت أن أنبه عليه ، وأبين وجه الصواب فيه .

وعلى ذلك فإنه لا معنى للتكلف بتوجيه معنى (العامة) إلى عامة العلماء كما حاول ذلك بعض الدارسين فى العصر الحديث .

٤ — تمنيت أن أجد فى أحد هذه الكتب حديثا عن « اللحن » فكرة وموضوعا ، لكن لم تتحقق لى تلك الأمنية فى أحدها ، إذ يتجه الحديث فيها مباشرة — بعد مقدمة قصيرة — إلى إيراد الكلمات وبيان خطئها أو صحتها اعتماداً على النقل فى غالب الأحيان كما سبق ذلك .

٥ — ومع نظرة إلى هذه الجهود الطيبة المخلصة فى الجدول السابق — وإلى غيرها مما لم أعرفه — يتساءل المرء : هل نجحت كل هذه الجهود فى حل قضية اللحن ، وإيقاف تياره المتدفق ؟؟

تساؤل يتضح المقصود منه فى الفقرة التالية إن شاء الله .

نظرة النحاة إلى اللحن بين القواعد والاستعمال

إن تحديد نظرة النحاة إلى اللحن أمر يسير لا عسر فيه ، فقد نظروا إليه من زاوية « الخطأ » واعتبروه انحرافا عن الطريقة الصحيحة التى ينبغى أن يأتى عليها النطق العربى السليم ، ولم يؤخذ فى الاعتبار لديهم قوة الاستعمال وقهره ، وما يترتب على ذلك من تطور وتغير ، فإن اللغة ـ شأنها شأن الظواهر الاجتماعية كلها ـ تتطور باستمرار فى معانيها وبنيتها وتراكيبها ، ولا تخضع طويلا للقواعد المنسقة والنظام الجميل ، لأن للغة نظامها الذى يفرضه استعمالها بين المتكلمين بها وعمل الباحث اللغوى ملاحقة التطور لا مصادرته ، وملاحظته لا تجميده ، فإن المصادرة والتجميد لا يمكن تحققهما بالنسبة للغة نفسها ، وإن أمكن ذلك بالنسبة لدراستها ومن يدرسونها .

ونظرة النحاة لما أسموه « اللحن » من زاوية « الخطأ » كان سندها « القواعد الحادة » التى وضعوها وألزموا أنفسهم بها ، وإن لم يستطيعوا فرضها على الاستعمال المتطور باستمرار .

ويمكن توضيح ذلك وتأييده بالأمور الثلاثة الآتية :

١ — جهود النحاة فى مقاومة اللحن ودورانها حول القواعد

٢ — خضوع النحاة أنفسهم لسطوة اللحن مع أنهم حراس القواعد

٣ — التصدع الذى قام ـ واستمر قائما ـ بين القواعد المصنوعة وواقع الاستعمال .

لقد ارتبطت بداية النحو بحدوث اللحن، والروايات التى جاءت عن ذلك كلها تقرر هذه الفكرة صراحة أو تمثيلا بوصف صورة النطق الملحون فيه والذى

كان الدافع المباشر لوضع القواعد ، ويبدو أن هذه الصلة بين القواعد واللحن في فترة البداية ظلت قائمة بعد ذلك مع تأخر الزمن ونضج الدراسة ، وهى صلة قوامها التنافر بين القواعد وما خرج عن هذه القواعد من مظاهر اللحن ، على أن تكون القواعد ـ من وجهة نظر النحاة ـ هى الحكم فى هذه المظاهر ، أو بعبارة أخرى : القواعد هى « الصواب » وما لا يتفق معها من مظاهر الاستعمال هو « الخطأ »

• قال ابن سلام : اضطرب كلام العرب ، فغلبت السليقة ولم تكن نحوية فكان سراة الناس يلحنون ، ووجوه الناس ، فوضع أبو الأسود باب الفاعل والمفعول به والمضاف وحروف الجر ، والرفع ، والنصب والجزم(١) .

• وروى القفطى عن أبى الأسود قال : دخلت على أمير المؤمنين على ـ عليه السلام ـ فأخرج لى رقعة فيها (الكلام كله اسم وفعل وحرف جاء لمعنى) قال . فقلت : ما دعاك إلى هذا ؟ قال : رأيت فساداً فى كلام بعض أهلى ، فأحببت أن أرسم رسما يعرف به الصواب من الخطأ ، فأخذ أبو الأسود النحو عن على ـ عليه السلام ـ ولم يظهره لأحد(١) ، ثم أظهره فيما بعد .

وينبغى التوقف فى فهم هاتين الروايتين عن نشأة النحو عند عبارتين فيهما هما (غلبت السليقة ولم تكن نحوية) و (رأيت فساداً فى كلام بعض أهلى فأحببت أن أرسم رسما يعرف به الصواب من الخطأ) فإن هاتين الروايتين تؤيدان ما نزعمه عن طبيعة الصلة بين القواعد والسليقة غير النحوية التى يطلق عليها « اللحن » منذ البداية ، واتخاذ القواعد ـ منذ البداية أيضا ـ

---

(١) طبقات فحول الشعراء ص ١٢

(١) إنباه الرواه جـ ١ ص ٥ .

سلطه التمييز بين « الصواب والخطأ » كما قال على — عليه السلام — إن صحت نسبة الرواية الثانية .

وقد بقى هذا الفهم نفسه قائما على مدى الزمن ، إذ طبقه الدارسون وخضع له الناطقون بل ازداد مع تأخر الزمن قوة وثباتا ، وفى الوقت نفسه اطرد نمو طرفى القضية من « القواعد » و « السليقة غير النحوية » فزادت مؤلفات النحو تضخما ، وفى الجانب المقابل كان اللحن يزداد انتشـــاراً ، وحين ألف سيبويه « كتابه » كان اللحن فى الحضر خطراً صرف العلمـاء عن لغته إلى البادية .

كما أنا بالاطلاع على الكتب التى ألفت نصا فى مقاومة اللحن — مر جدولها فى الفقرة السابقة — يتضح فيها هذا الفهم نفسه الذى يجعل القواعد مقياساً للصواب فيما وسم باللحن والخطأ من معانى الكلمات وبنيتها وتراكيبها ، ويتبين ذلك فى طريقة العرض أو فى ذكر القواعد أحيانا لتصحيح الخطأ .

• قال الكسائى : وتقول شكرت لك ونصحت لك ، ولا يقال : شكرتك ونصحتك وقد نصح فلان لفلان وشكر له ، هذا كلام العرب(١) .

• قال ابن السكيت : باب ما جاء على (فعلت) بالفتح مما تكسره العامة أو تضمه يقال (ماعسيت أن أصنع) قال الله جل ذكره (فهل عسيتم إن توليتم) ولا ينطق منها باستقبال(٢) .

• وقال الحريرى : يقولون (انضاف الشىء إليه وانفسد الأمر عليه) وكلا

---

(١) ما تلحن فيه العامة ص ٢٥ .

(٢) إصلاح المنطق ص ١٨٨ .

اللفظين ليسا من كلام العرب ، وإنما يقال (أضيف الشيء إليه وفسد الأمر عليه) وذلك أن المطاوعة تأتى من الثلاثى المتعدى ، أما الثلاثى اللازم مثل (ضاف وفسد) فلا يأتى منهما ذلك(١) .

فهذه نماذج يتبين منها كيفية الطريقة التى سلكها العلماء فى جهودهم لمقاومة اللحن ، وإذا كان الكسائى يصحح الخطأ قائلا (هذا كلام العرب) فابن السكيت والحريرى يذكران « القواعد » مقاييس التصويب للاستعمال الموسوم بالخطأ واللحن ، فقاعدة ابن السكيت فى المثال السابق هى « ما جاء على فعلت بالفتح مما تكسره العامة أو تضمه » وقاعدة الحريرى «المطاوعة تأتى من الثلاثى المتعدى ، أما الثلاثى اللازم فلا يأتى منه ذلك »

هذا هو طابع الجهد الذى بذل فى مقاومة اللحن ، يلخصه أنه التمسك بالقواعد أساسا للتصويب ، وإيراد ما لا يوافق ذلك من مادة اللغة للحكم عليه بالتخطئة .

أما الأمر الثانى الذى يدل على سطوة القواعد على أذهان الدارسين بمقدار ما يدل على سطوة الاستعمال على ألسنة المتكلمين فيمثله تلك المفارقة الطريفة عن أفراد من علماء النحاة نسب إلى بعضهم أنه كان يتقعر ويغرب فى حديثه على الناس حتى لا يكاد يفهم ، ونسب إلى البعض الآخر أنه كان يلحن فى كلامه ، وربما اعترف أحياناً بوقوع ذلك منه ، ولم يعتبره شيئا يغض من شأنه .

وعلى الرغم من أن هذين المظهرين يمثلان طرفين متباعدين فى الكلام فإن النظرة المدققة تكشف أنهما يصدران عن ظرف لغوى واحد هو « سطوة الاستعمال » الذى وصفه ابن سلام بقوله « غلبت السليقة ، ولم تكن نحوية » فقد

---

(١) درة الغواص ص ٢٢ .

دفع ذلك بعض النحاة إلى التظاهر أحيانا من التمكن من تلك السليقة النحوية ، فأغربوا فى حديثهم وخمومه ، واستسلم آخرون للاستعمال اللغوى الشائع ، فخضعوا له معترفين بأنه الواقع وإن خالف قوانين النحو وقواعد الاعراب .

ومن النحاة الأول الذين روى عنهم التقعر والإغراب عيسى بن عمر الثقفى (ت ١٤٩) الذى روى عنه ذلك فى كتب الطبقات التى ترجمت له ، ومن ذلك هذا الموقف الطريف الذى كان يضرب فيه بالسياط لوديعة أضاعها وهو يصيح قائلا : والله ما كان إلا أثيابا فى أسيفاط قبضها عشاروك(١) وروى ذلك أيضا عن أبى علقمة النحوى الذى ساق السيوطى عنه المشهد الطريف التالى :

« مر أبو علقمة يوما على عبد حبشى وصقلبى ، فإذا الحبشى قد ضرب بالصقلبى الأرض فأدخل ركبتيه فى بطنه ، وأصابعه فى عينيه ، وعض أذنيه ، وضربه بعصا فشجه ، وأسال دمه ، فقال الصقلبى لأبى علقمة : اشهد لى ، فمضوا إلى الأمير ، فقال له الأمير : بم تشهد ؟ ! فقال : أصلح الله الأمير ، بينما أنا أسير على كودنى ، إذ مررت بهذين العبدين ، فرأيت الأسحم قد مال على هذا الأبقع ، فخطأه على فدفد ، ثم ضغطه برضفتيه فى أحشائه ، حتى ظننت أنه تدعج جوفه ، وجعل يلج بشناتره فى جحمتيه يكاد يفقؤهما ، وقبض على صنارتيه بميرمه ، وكاد يحذهما ، ثم علاه بمنسأة كانت معه ، فعجفه بها ، وهذا أثر الجريان عليه بينا .

فقال الأمير : والله ما فهمت مما قلت شيئا .

فقال أبو علقمة : قد فهمناك إن فهمت ، وأعلمناك إن علمت ، وأديت إليك ما علمت وما أقدر أن أتكلم الفارسية .

---

(١) معجم الأدباء جـ ١٦ ص ١٤٩ .

فجهد الأمير فى كشف الكلام حتى ضاق صدره ، ثم كشف الأمير رأسه ، وقال للصقلبى : شجنى خمسا ، وأعفنى من شهادة هذا(١)

وقد يثير هذا المشهد ابتسامة الشفقة على أبى علقمة الذى يحمل نفسه هذا الجهد الثقيل من التقعر والإغراب ، أمام الأمير الذى يعاصره ولكنه لا يستطيع فهم كلامه ، لأنه يمثل الاستعمال العادى للكلام ، ومع ذلك فإن لأبى علقمة من ظروفه الخاصة ومن ظروف عصره ما يقدم له العذر فى طريقته الغريبة ، فهو نحوى قام فى نفسه أن الكلام العادى داخله الفساد ، ومن حقه أن يستعمل طريقة توافق لغة النحو التى يستنبط منها قواعده .

أما لحن علماء النحو فى حياتهم العادية واعترافهم بذلك ، فهو مظهر مهم ، إذ أن فى هذا الاعتراف نفسه دلالة على سطوة الاستعمال حتى على النحاة الذين يناصرون القواعد ، ويفرضون سلطانها على الاستعمال اللغوى .

• أورد الأصفهانى أن مروان بن أبى حفصة وجه كلامه لحماد الراوية فى حضرة الوليد بن يزيد فقال : ما كلام هذا فى مجلس أمير المؤمنين وهو لحانة !! فتهافت الشيخ ، ثم قال : يا ابن أخى ، أنا رجل أكلم العامة ، وأتكلم بكلامها(٢) .

• ودخل الفراء يوما على الرشيد ، فتكلم بكلام لحن فيه ، فقال له جعفر ابن يحيى : يا أمير المؤمنين إنه قد لحن ، فقال الرشيد للفراء : أتلحن يا يحيى !! فقال: يا أمير المؤمنين ، إن طباع أهل البدو الإعراب وطباع أهل الحضر اللحن

---

(١) بغية الوعاة جـ ٢ ص ١٣٩ .

(٢) الأغانى جـ ١٤ ص ١١٠ .

فإذا حفظت أو كتبت لم ألحن ، وإذا رجعت إلى الطبع لحنت ، فاستحسن الرشيد كلامه(١) .

• وقال أبو الطيب اللغوى : كان على المدينى لا يغير الحديث وإن كان لحنا ، إلا أن يكون من لفظ النبى فكأنه يجوز اللحن على من سواه(٢) .

فهذه المواقف المتناثرة — على قلتها — قد اعترف فيها بعض النحاة على أنفسهم باللحن وأنهم يخضعون له جريا على استعمال بقية الناس ، لكنهم فى مجال الدراسة ، لم يأخذوا ذلك فى الاعتبار ، بل حكموا القواعد فى ذلك ، وحكموا على مظاهر اللحن بالخطأ .

أما الأمر الثالث والأخير — فيما نحن بصدده — فهو التصدع بين القواعد المصنوعة واستعمال اللغة ، وهذا أمر حدث مبكراً ، ونقلت إلينا بعض نماذجه فى المشاحنات التى كانت تحدث بين العلماء والشعراء ، ومن ذلك ما حدث بين ابن أبى إسحاق والفرزدق وبين الأخفش وبشار وبين ابن خاله والمتنبى - ونماذجه أشهر من أن تذكر - وفى هذه المواقف - على قلتها - يتمثل أيضا الصراع بين القواعد فى يد النحاة والاستعمال اللغوى الذى لا يخضع لتلك القواعد .

وإذا كانت تلك المواقف القليلة تمثل هذه الظاهرة فقط ، فإن واقع الأمر أخطر من ذلك وأكثر ، إذ أن مظهر الصراع بين القواعد التى استمسك بها النحاة والاستعمال اللغوى الذى لا يتوافق مع تلك القواعد — على الأقل منذ القرن الثانى الهجرى — ترتب عليه اتساع الهوة دائما بين طرفى القضية ، فعانى النحاة من ذلك قديما ، وما زالت هذه المعاناة قائمة حتى اليوم .

---

(١) صبح الأعشى جـ ١ ص ١٧٣

(٢) مراتب النحويين ص ٦ .

أخيراً :

يتضح من عرض الأمور الثلاثة السابقة لموقف النحاة مما أطلق عليه «اللحن» تأييد ما افتتحت به هذه الفقرة من رؤياهم له من زاوية « الخطأ » وأن الذى وجه هذه الرؤية هو مقياس (القواعد لا الاستعمال) وضح ذلك فى جهودهم اللغوية وبعض مواقف حياتهم الشخصية ، وفى هذا الفراق والخصومة القائمة بين كلا الأمرين القواعد والاستعمال .

تلك وجهة نظرهم ، أما مدى توفيقهم فيها ، فله حديث آخر فى الفقرة التالية من هذا البحث إن شاء الله .

اللحن بين تحكم القواعد وتطور الاستعمال

فى رصد نظرة النحاة لما أطلق عليه « اللحن » فى الكلام العربى ، تبين أنهم بذلوا جهودا مفيدة فى جمع مظاهره ومادته اللغوية التى تسربت للفصحى على مدى العصور ، لكن المتأمل فى هذه الجهود يفهم منها أنهم نظروا إليه فى ضوء القواعد التى اعتبروها مقاييس الحكم عليه بالخطأ ، فاعتبروه أمراً خطيراً يهدد الفصحى فى المعانى والصيغ وتأليف الكلام وإعرابه ، لذلك حاربوه بشدة ، ووقفوا منه موقف الشك والإنكار ، وتقويم هذا الموقف كله يكون بالآتى :

(أ) النظرة الحديثة للحن فى ضوء تطور اللغة

(ب) الرأى فى جهود النحاة حوله ونظرتهم إليه

إن نظرة اللغويين المحدثين للتغير فى اللغة تتسم بالتسامح ، إذ ترقب هذا التغير فى ضوء استعمال الناطقين له فقط ، فلا تربط بينه وبين مستوى لغوى آخر لعصر مضى أو عصر لاحق كى ترتب على ذلك حكما عليه بالتقدم أو التقهقر ، كما لا تنظر إليه فى ضوء معايير جاهزة ، فما وافقها كان صوابا ، وما خالفها كان خطأ ولحنا ، لأن مرجع ذلك كله هو الجماعة اللغوية التى تستعمل اللغة وما ترتضيه أو ترفضه من معانى الألفاظ وصيغها وطريقة تأليفها .

يقول جسبرسن : من رأى علماء اللغة أن المقصود بالتطور Development فى اللغة لا يصح أن يلصق به المعنى المشهور فى الأمور الأخرى بأنه اتجاه تقدمى نحو الكمال ، فى مقابل من يصرون على اعتبار التغير تقهقرا إلى الوراء أكثر منه اتجاها إلى التقدم ، إذ يقصد بالتطور ببساطة : أنه تغير مستمر فى اللغة بدون حكم على قيمة هذا التغير ، والذى يجب أخذه فى الاعتبار هو اهتمام الجماعة

نفسها المتحدثة باللغة ، فهى سلسلة من الأعمال الإنسانية بقصد الاتصال الفكرى والشعورى . وتلك وحدها هى الطريقة التى تقاس بها القيم اللغوية (١) .

إذ ينفى « جسبرسن » فى نصه السابق أن يوصف التغير فى اللغة بالتقدم أو التقهقر ، وبالرقى أو الانحطاط ، فهو تغير مستمر فقط ، وهذا من طبيعة اللغات ، وينبغى النظر إليه فى ضوء الاستعمال ، ومن حق الناطقين وحدهم الموافقة عليه أو رفضه ، وهذا يقودنا إلى بيان قبول الجماعة اللغوية ورفضها بطريقة أكثر تحديداً .

يقرر « أولمان » أن اللغة ـ أية لغة ـ ليست ساكنة بحال من الأحوال ، فهى فى تغير مستمر فى أصواتها وتراكيبها وعناصرها النحوية وصيغها ومعانيها وإن اختلفت سرعة التغير من فترة زمنية إلى أخرى ، فإنها موجودة على كل حال فلو قمنا بدراسة فترتين متباعدتين للغة ما ، فسيؤدى ذلك إلى وضوح اختلافات عميقة كثيرة بينهما ، ومع ذلك فإن التغير لا يتم بطريقة عشوائية ، بل يسير وفقا لاتجاه منظم ، إذ يبدأ أولا بالابتداع والتجديد .

يحدث ذلك من فرد أو أفراد ، فإذا صادف التغيير قبولا بين من يستعملون اللغة ، انتقل إلى مرحلة أخرى هى مرحلة انتشار هذا التغير .

حينئذ ينفذ إلى نظام اللغـــة ، ويصبح عنصرا من عناصرها بقوة الاستعمال (٢) .

فإدخال التغير فى عنصر من اللغة لا يعنى بالضرورة استعماله ثم انتشاره بين

---

(١) انظر : Language , its Nature , Development , & Origin , pp 320 — 324 .

(٢) راجع : دور الكلمة فى اللغة ص ١٥٦ .

جماعة الناطقين ، فقد لا يبقى أصلا ، إذ ينسى وينتهى أمره ، وقد يبقى مقصورا على صاحبه أو على جماعة صغيرة محددة لا يتعداها ، لكن إذا قدر له الانتشار بقوة الاستعمال وقبوله فإن ذلك يعنى حدوث تغير فى اللغة ، وليس من حق أحد رفضه أو رده ، وسواء جاء هذا التغيير دون قصد من الناطقين أنفسهم - كما هو الغالب فيه - أم حدث بطريقة مقصودة من فرد أو أفراد كأن يقترح أحد العلماء أو الأدباء لفظا أو تعبيرا يراه جديرا بالاستخدام أو تقترح هيئة مختصة - كالمجمع اللغوى مثلا - استعمال مصطلح أو صيغة أو تركيب ما ، فإن كل ذلك - كما سبق - يبقى مجرد اقتراح يتوقف الأمر فيه على الرضى به واستخدامه من الناطقين أنفسهم .

تلك هى النظرة الحديثة للتغير فى اللغة ، فما هو الرأى فى موقف النحاة العرب من اللحن فى ضوء ذلك ؟؟ .

نبادر أولا بنفى التردد والشك حول روايات اللحن ومادته التى جمعها النحاة إذ افترض أستاذنا « الدكتور أنيس » أنها تحتمل الصحة والوضع من النحاة ليخرج من ذلك بما يؤيد رأيه المشهور فى حركات الإعراب ، فرتب على احتمال صحتها أن الإعراب لم يكن سليقة بين العرب ، وعلى احتمال وضع النحاة لها أن الإعراب نفسه من عمل النحاة ، وقد اخترعوا روايات اللحن ليؤكدوا قيمة معرفتهم وحدهم بالإعراب ، وينالوا - كما يقول - المثالة لدى الخلفاء والأمراء (١)

والحق أن هذا الشك لا موضع له ، والأقرب إلى الصواب أن ما رواه النحاة مما أطلقوا عليه « اللحن » قد حدث فعلا ، وقد يكون فيه دلاله على نفى السليقة كما فهمها الأقدمون ، لكنه لا غرابة فيه من وجهة النظر الحديثة التى

---

(١) انظر : من أسرار اللغة ص ١٨٩ .

تفسر السليقة على أنها اكتساب اللغة بالتمرين والدربة ، وأن اللغة - بهذا الفهم - يحدث فيها التغير والتطور مما سماه الأقدمون « اللحن » وافتراض أن النحاة أنفسهم قد وضعوا روايات اللحن - مما نقلته كتب الطبقات أو مؤلفات اللحن الخاصة على مدى العصور وقد قاربت ثلاثين مؤلفا (١) - يبعد عن الظن أنهم توفروا على وضع ذلك كله ، وأن هذه المادة كلها مزيفة مدعاة . كما يضاف إلى ذلك أن مظاهر اللحن التى أحصاها النحاة لم تقتصر على حركات الإعراب فقط بل شملت - كما سبق عرضه فى الباب الأول - الصيغ وتأليف الكلام ومعانى الألفاظ وحركات الاعراب ، فتعميم الشك والتردد فى جهود النحاة عن اللحن بهذه الصورة لا يؤيده واقعها نفسه .

فاللحن قد حدث فعلا ، وجهود النحاة حوله صحيحة ، وعملنا هنا تقويم جهودهم فى جمع مادته ، ونظرتهم له .

إن جهود النحاة فى جمع مادة ما أسموه « اللحن » التى نقلتها كتب طبقات النحاة وضمتها كتب « لحن العوام » فى القرن الثانى الهجرى وما بعده جهود موفقة جديرة بالاحترام والتقدير ، والمادة العلمية التى حوتها عن مظاهر اللحن المختلفة تدل على دقة التتبع للجزئيات وطول الاستقراء والنظر فى اللغة الفصحى ، لكن هذا الجهد الصابر - للأسف - لم يؤد دوره الصحيح باعتباره تغيرا فى اللغة وتطورا فى عناصرها على مدى العصور ، لأن النحاة نظروا إليه فى ضوء مسلمات علمية منها اعتبار اللغة العربية الفصحى فى الحضر قد بلغت غاية كمالها حوالى منتصف القرن الثانى الهجرى وأن ما طرأ عليها من تغير بعد ذلك فساد وانحراف من الواجب مقاومته ، ومن ذلك اللحن بطبيعة الحال .

---

(١) سبق ذكر الكثير منها فى جدول مرتب زمنيا ص ٨٦ .

فقد تجاوز النحاة موقف الباحث فى وصف الاستعمال المتطور إلى موقف آخر قاموا فيـــه بالنص على ما يجوز وما لا يجوز ، فناصبوا تطور اللغة العداء ، واستخدموا فى ذلك القواعد التى توصلوا إليها من قبل ، لوضع عناصر التغير فى اللغة تحت سيطرتها ، ثم الحكم عليها بالخطأ . وبذلك لم يؤد جهدهم فى تقصى جزئيات ما أسموه « اللحن » إلى نتائجه المرجوة فى معرفة تطور الفصحى وتاريخها ، لعدم اعترافهم بالتطور أصلا ، ومراعاة جانب القواعد لا الاستعمال.

ومن المفيد لنا الآن ـ بعد أن فات ما فات ـ القيـام بالأمرين التاليين نظراً وعملا .

أولا : تنحية الفكرة القديمة عن المـادة المجموعة فى كتب « لحن العوام » باعتبارها فسادا وانحرافا؛ ليحل فى النظر إليها نظرة أخرى هى: اعتبارها تطوراً فى اللغة يهدينا السبيل فى دراسة مراحلها المختلفة .

ثانياً : النظر فى هذه المادة ودراستها مع غيرها من النصوص الموثقة فى عصرها ليعلم من ذلك مدى انتشارها فى الاستعمال ، فيقبل منها ما تحقق له ذلك ، ويتوقف فيما عداه دون وسمه بالخطأ أو الفساد أو اللحن ، وفى ظنى أنه سيقبل من هذه المادة اللغوية كثير من الصيغ واستخدام الأدوات النحوية والتراكيب ، دون ما يخل بالإعراب أو يشوه الصيغ .

وتنفيذ ذلك ليس بالأمر المستبعد ، إذا أخذ فى الاعتبار أن معظم كتب « لحن العوام » ما زالت مخطوطة أو مصورة ، وتناول نصوصها بالتحقيق ينبغى أن يصحبه دراسة لهذه النصوص فى ضوء المنهج السابق ، فتتضافر بذلك جهود مفيدة ، لمعرفة تطور الفصحى فى عصورها المختلفة .

التصحيف والتحريف وضعف الرسم العربي

معنى التصحيف والتحريف

« التصحيف والتحريف » لفظتان بينهما صلة حميمة ، وقد جمعهما العلماء أحيانا عنوانا لمؤلف واحد ، كما فعل أبو أحمد العسكرى فى مؤلفه « شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف » وكما فعل من بعده الصفدى فى كتابه الموسوعى « تصحيح التصحيف وتحرير التحريف » وقد شرح « التهانوى » فى « كشاف اصطلاحات الفنون » المقصود منهما فى مكان واحد .

وتعود الصلة بين اللفظتين ـ مع التجاوز عما فيهما من جناس لفظى ـ إلى أن مجال البحث فيهما ـ كما فهمه المتقدمون من العلماء ـ واحد ، هو البحث عن الخطأ الذى يحدث فى نطق الكلمة العربية نتيجة الخطأ الإملائى فى قراءة الحروف المكتوبة ، سواء أكان الخطأ فى نقط الحروف أم شكلها أم تبادلها الأمكنة .

فالتصحيف والتحريف مظهران للخطأ فى قراءة الخط المكتوب ، ويترتب على ذلك نطق كلمة جديدة قد تكون صحيحة لغة ومعنى ، لكنها غير الكلمة التى قصدها صاحبها حين نطق بكلامه ، أو نطق كلمة ذات بنية محرفة فى صيغتها ويرجع تحريفها إلى التغيير فى حروفها أو شكلها ، بل إن مؤلفات « التصحيف والتحريف » قد ورد فيها أحيانا أمثلة ـ وإن كانت قليلة ـ لأخطاء

إعرابية تعود أيضاً إلى الخطأ فى الكتابة أو التوسع فى فهم ما يطلق عليه «التحريف» بما يشمل ما يطلق عليه اسم « اللحن » ويتضح هذا المظهر الأخير فى كتاب الصفدى (ت ٧٦٤) « تصحيح التصحيف وتحرير التحريف » إذ أورد كثيراً من أمثلة «اللحن» فى كتابه ، ويؤيد هذا نصا ما أورده فى بداية هذا الكتاب من أنه نقله من السابقين عليه، وقال « لم يكن لى فى هذا غير التهذيب وحسن الرصف فى التبويب إلا ما يتخلل أثناء ذلك من تفسير وتقييد وتقرير وتمهيد » وقد عدد ما اعتمد عليه من كتب السابقين ، وكان منها ما هو نص فى « لحن العوام » مثل « ما تلحن فيه العامة » للزبيدى ، و « تثقيف اللسان » لابن مكى و « درة الغواص » للحريرى و « تقويم اللسان » لابن الجوزى الخ . . . ، فما صنعه الصفدى يحتمل أمرين : الرغبة فى تضخيم كتابه فأورد فيه ما يتعلق « باللحن » أيضاً وإن لم يكن من « التصحيف والتحريف » أو التوسع فى فهم المقصود «بالتحريف» بما يشمل اللحن أيضاً ، وسواء أكان هذا أم ذاك ، فإن ما يهم فى هذا الموضع أن الصفدى قد أورد فى كتابه كثيراً من أمثلة « اللحن » وأن غيره من سابقيه قد ورد ذلك عنهم على قلة .

لكن.. ليس معنى ما تقدم أن كل واحدة من اللفظتين «التصحيف والتحريف» لم تكن تستخدم إلا ومعها الأخرى ملازمة لها ، فإن لفظة « التصحيف » استخدمت وحدها كثيرا فى مواقف الخطأ فى القراءة التى رويت أمثلتها عن علماء القرن الثانى الهجرى مما نقلته إلينا كتب الأدب العامة أو الكتب المؤلفة نصا فى موضوع « التصحيف والتحريف » فيما بعد ، وقد جاءتنا عناوين تلك المؤلفات مقتصرة على تلك اللفظة وحدها، وأقدمها - فيما أعلم - «ما صحف فيه الكوفيون» للصولى (ت ٣٣٥) و « التنبيه على حدوث التصحيف» لحمزة بن الحسن الأصبهانى (ت ٣٦٠) ويبدو أن كلمة « التصحيف » استخدمت وحدها أولا فى وصف

خطأ القراءة لما هو مكتوب ، ثم انضمت إليها فيما بعد كلمة « التحريف » مع تداخل المقصود منهما أو تخصيص كل واحدة منهما بنوع من خطأ القراءة كما سيتبين بتفصيل فيما بعد .

هذه مقدمة عامة عن لفظتى « التصحيف والتحريف » من حيث الصلة بين معنييهما واستخدام العلماء لهما ؛ لندرج من ذلك إلى بيان الأمور الآتية عن هذين المظهرين من مظاهر الخطأ فى اللغة من وجهة نظر علمائنا الأقدمين :

١ ـ التحديد النظرى لمعنى التصحيف والتحريف .

٢ ـ سبب وقوع ذلك فى الكتابة العربية خاصة .

٣ ـ علاقة مظاهر الخطأ التى ترتب على ذلك فى المعنى والبنية والإعراب بالبحث فى اللغة مع أنها تعود أصلا إلى رسم الكتابة .

قبل سوق ما ذكره العلماء عن معنى « التصحيف والتحريف » ينبغى أولا معرفة أنواع التغيير التى يمكن أن تحدث فى قراءة الكتابة العربية ، ويترتب عليها رواية خاطئة ، وهى أربعة يوضحها الجدول الآتى :

تغيير فى النقط		تغيير فى الحركات		تغيير فى الحروف		تغيير فى الإعراب
الكلمة	مقابلها	الكلمة	تغييرها	الكلمة	تغييرها	لو قرأ قارىء فى
الثوم	النوم	جُمهور	جَمهور	الماس	ألماظ	المصحف (أن الله
العسل	الغسل	دَمشق	دِمشق	بيغان	بغبغان	برىء من المشركين
رحل	رجل	عِفريت	عَفريت	رجل	راجل	ورسوله)
عم	غم	رَصاص	رُصاص	عن الله عز وجل	عن الله عن رجل	بكسر اللام فى (رسوله)
القاصية	القاضية	قِنديل	قَنديل	سراته	شواته	

وهذه النماذج السابقة قد ورد لها مواقف ونصوص تؤيدها ليس هنا مجال ذكرها، فإن القصد من ذكرها هنا إيضاح أنواع التغيير تمهيدا لإيراد آراء العلماء عن التصحيف والتحريف .

● قال حمزة الأصفانى: أجاب أهل المعانى فى معنى التصحيف فقالوا: أن يقرأ الشىء بخلاف ما أراده كاتبه وعلى غير ما اصطلح عليه فى تسميته ، وأما لفظ (التصحيف) فإن أصله ـ فيما زعموا ـ أن قوما كانوا أخذوا العلم عن الصحف من غير أن يلقوا فيه العلماء ، فكان يقع فيما يروونه التغيير ، فيقال عندها : قد صحفوا فيه ، أى : رووه عن الصحف ، ومصدره (التصحيف) مفعوله (مصحف) ، فأما (المصحف) فمأخوذ من (أصحف إصحافا) وأصله أن الصحف جمعت فيه ، فقيل : قد أصحف ـ ولو سمى التصحيف تغييرا أو تبديلا جاز (١) .

(١) التنبيه على حدوث التصحيف ص ٣٦

• قال أبو أحمد العسكرى : فأما معنى قولهم (الصحفى والتصحيف) فقد قال الخليل : إن الصحفى الذى يروى الخطأ على قراءة الصحف بأشباه الحروف(١) .

• قال المراكشى : المخالفة فى الحديث إن كانت بتغيير حرف أو حروف مع بقاء صورة الخط ، فإن كان ذلك بالنسبة للنقط فالمصحف ، وإن كان بالنسبة للشكل فالمحرف ، وأما اللحن فما يرجع للإعراب (٢) .

• قال التهانوى : قالوا : مخالفة الراوى للثقات إن كانت بتغيير الحروف أو الحروف مع بقاء صورة الخط فى السياق ، فإن كان ذلك بالنسبة إلى النقط يسمى ذلك الحديث (مصحفا) وإن كان بالنسبة إلى الشكل والإعراب سمى (محرفا) وابن الصلاح وغيره سمى القسمين (محرفا) (٣) .

ومن هذه الروايات الأربع لايخرج المرء بتحديد حاسم موحد للمقصود بكل من التصحيف والتحريف ، ولا يخرج كذلك بتحديد حاسم لما يشمله التصحيف والتحريف من أنواع التغيير السابقة ، إذ أن الذى يفهم من حديث الأصفهانى والعسكرى عن « التصحيف » أنه كما قال أولهما نصاً « ولو سمى التصحيف تغييراً أو تبديلا جاز » فهو إذن مطلق تغيير أو تبديل فى قراءة الشىء على غير ما أراده كاتبه ـ كما عرفه الأصفهانى ـ أو رواية الخطأ على قراءة الصحف بأشباه الحروف ـ كما عرفه العسكرى رواية عن الخليل ـ سواء أكان ذلك فى النقط أم الشكل أم الحروف .

لكن المراكشى يفرق فيما تناوله من التغيير الذى يحدث للحديث بين التصحيف

---

(١) شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف ص ١٣
(٢) منح المغيث فى جواز اللحن فى الحديث ص ٥
(٣) كشاف اصطلاحات الفنون جـ ٣ ص ٨٣٦

والتحريف ، بأن أولهما يكون فى تغيير النقط فقط ، وأما ثانيهما فيكون فى الشكل، ويتوقف عند هذا الحد ـ ويزيد عليه التهانوى أن التحريف يكون فى الشكل والإعراب أيضا ، وأن بعض العلماء يسمى كل ما يحدث له تغيير « محرفا »

والحقيقة أن المطلع على نماذج التصحيف والتحريف فى مصادرها يلاحظ أن الأمثلة التى ترد عن ذلك يتنوع التغيير فيها دون النص على أن هذا تصحيف وذاك تحريف، وأن منها ما يتعلق بتغيير النقط أو الشكل أو الحروف وأحيانا الإعراب.

ومن كل ذلك نستخلص الأمور التالية دون تحديد حاسم :

أولا : أن كلا من التصحيف والتحريف يطلقان على رواية الخطأ الناتج عن قراءة الرسم العربى ويدلان على مطلق التغيير والتبديل فيما يتعلق بذلك .

ثانيا : يكاد يكون من المتفق عليه أن التغيير الذى يحدث فى النقط والشكل والحروف إملائيا يندرج تحت « التصحيف والتحريف » أما التغيير فى الشكل الإعرابى فالظاهر أنه خارج عن هذا الموضوع ، فنماذجه قليلة فى كتب المتقدمين الخاصة بالتصحيف والتحريف وإن أكثر الصفدى ـ وهو متأخر ـ من هذه النماذج فى كتابه « تحرير التحريف » لأنه اعتمد فيه على كتب لحن العوام ، ونقل منها ما ضخم به كتابه .

ثالثا : أن كلمة « التصحيف » فى هذا النوع من الخطأ ذات شهرة تفوق فى ذلك كلمة « التحريف » وربما كان ذلك لقرب دلالتها على هذا النوع وارتباطها بسببه الذى هو القراءة من الصحف .

رابعا : الفرق بين « التصحيف والتحريف » و « اللحن » أن النوع الأول يتعلق بالخطأ المترتب على قراءة الخط ، أما الثانى فمنشؤه خطأ النطق لعدم إجادة اللغة .

لكن ما هو السبب أو الأسباب التى جعلت هذه الظاهرة تحدث فى رواية اللغة ؟ !

الإجابة على ذلك بعبارة مختصرة هى « يرجع السبب الأساسى فى ذلك إلى الخط العربى وقابليته للتصحيف والتحريف » ذلك أن حروفه متشابهة يميز بينها النقط التى توضع فوقها أو تحتها ، كما أن التمييز بين صيغ الكلمات يعتمد على الحركات التى اعتبرت تابعة للحروف ، ولم تعتبر فى الرسم العربى حروفا مستقلة ، بل رسمت أولا نقطا فوق الحروف وتحتها وبين يديها ، ولما حدث الإعجام - وهو نقط كذلك - ومع تأخر الزمن ، أحدث الخليل بن أحمد رسمها أبعاضا للحروف ، كما هى الصورة المستعملة حتى اليوم .

فالخط العربى فى البداية لم يكن منقوطا ولا مشكولا ، كما حدث فى المصاحف الخمسة التى كتبها عثمان للأمصار ، واستمر الناس يقرءون فيها - على هذه الصفة - ما يقرب من نصف قرن من الزمان ، وفى عهد عبد الملك بن مروان - حين كثر الخطأ والتغيير - وضع نصر بن عاصم - فيما يقال - النقط على الحروف للدلالة على ما سمى فيما بعد « بالشكل » ثم كان الإعجام الذى يميز بين الحروف المتشابهة كالجيم والحاء مثلا ، وكانت نقط الشكل تباين فى شكل المداد نقط الإعجام ، واستمر الأمر كذلك على ما فيه من مشقة - إلى أن أحدث الخليل - فيما يقال - الشكل الذى يرسم على هيئة أبعاض الحروف ، فأراح الناس بذلك من مشقة الكتابة بنوعين من النقط .

فطريقة الرسم العربى فى تشابه حروفه وتمييزها بالنقط وضبط نطقها بحركات لم يكن لها رسم خاص بها مطلقا ، ثم رسمت منفصلة وتابعة للحروف العربية - يعود إليها المسئولية الأولى عن ظاهرة « التصحيف والتحريف »

ومع ذلك فقد عاون على إشاعة هذه الظاهرة وخطرها « النساخ » الذين

يسمون « بالورّاقين » أولئك الذين تنحصر جهودهم فى احتراف الوراقة لنسخ الكتب العلمية وبيعها للناس ، ولم يكن النساخ والوراقون غالبا على علم باللغة ، حتى يتمكنوا من التمييز بدقة بين كلمة وكلمة يعتمد التمييز بينهما على نقطة أو حركة أو تغيير أحد الحروف ، وحينئذ يحدث الخلط بين ذلك فى الكتابة ، وهذا نفسه معنى « التصحيف والتحريف »

ويشترك فى هذه المسئولية أيضا ـ على قلة ـ علماء اللغة أنفسهم ، فإن أحدهم قد يفهم الكلمة فهماً خاصا يسوغه السياق له ، أو يسوغه هو لنفسه ، ثم يقرؤها ويرويها كما فهم وإن لم يتفق ذلك الفهم مع أصلها وما قصده منها صاحبها ويترتب على ذلك أيضا حدوث التصحيف ، ومما يؤيد ذلك عناية مؤلفات « التصحيف والتحريف » بإيراد تصحيفات العلماء فى قسم خاص بهم ، بل إن بعض هذه المؤلفات يفرق بين البصريين والكوفيين فى ذلك ، فيذكر أشهر العلماء من الفريقين مع ذكر نماذج من تصحيفات كل واحد منهم ، وأول أثر فى هذا الموضوع ـ فيما أعلم ـ هو كتاب الصولى ، وعنوانه « ما صحف فيه الكوفيون » وقد أورد حمزة الأصفهانى فى كتابه « التنبيه على حدوث التصحيف » قسما خاصا للعلماء سماه « تصحيفات العلماء فى شعر القدماء » وعدد من علماء المصرين خمسة وعشرين عالما ، فأورد نماذج من تصحيفاتهم ، وفعل مثل ذلك أبو أحمد العسكرى ، فجعل قسما خاصا لـ « ما وهم فيه علماء البصريين » وقسما آخر عن « ما وهم فيه علماء الكوفيين »

فهذه الأمور الثلاثة السابقة ـ الرسم العربى والنساخ ووهم العلماء ـ يعود إليها مجتمعة مسئولية « التصحيف والتحريف » وإن كان الرسم الكتابى أعظمها مسئولية فى ذلك .

• قال حمزة الأصبهانى : الذى أبدع صور حروف كتابة العرب لم يضعها

على حكمة ، ولا احتاط لمن يجيء بعده ، وذلك أنه وضع لخمسة أحرف صورة واحدة ، وهى (الباء والتاء والثاء والياء والنون) وكان وجه الحكمة فيه أن يضع لكل حرف صورة مباينة للأخرى حتى يؤمن عليه التبديل(١) .

• وقال الجاحظ عن تحريف النساخ : لربما أراد مؤلف الكتاب أن يصلح تصحيفا أو كلمة ساقطة فيكون إنشاء عشر ورقات من حر اللفظ وشريف المعانى أيسر عليه من إتمام ذلك النقص ، حتى يرده إلى موضعه من اتصال الكلام ... ثم يصير هذا الكتاب بعد ذلك نسخة لإنسان آخر فيسير فيه الوراق الثانى سير الوراق الأول ، ولا يزال الكتاب تتناوله الأيدى الجانية والأعراض المفسدة حتى يصير غلطا صرفا وكذبا مصمتا(٢) .

• وقال أبو أحمد العسكرى : فالاحتراس من التصحيف لا يدرك إلا بعلم غزير ورواية كثيرة وفهم كبير وبمعرفة مقدمات الكلام وما يصلح أن يأتى بعدها مما يشاكلها وما يستحيل مضامته لها ومقارنته بها ويمتنع من وقوعه بعدها ـ وتمييز هذا مستعصب عسر(٣) .

فهذه النصوص الثلاثة مجتمعة تحتوى على العوامل التى يحدث بسببها التصحيف والخطأ فى رواية اللغة بناء على ذلك ، وأخطرها ما ذكره الأصبهانى من « اتخاذ الصورة الواحدة فى الكتابة للدلالة على الحروف المتعددة » وهذا ـ فى فهمى ـ نموذج للتشابه بين الحروف فى الصورة يترتب عليه التغيير والتبديل الذى هو

---

(١) التنبيه على حدوث التصحيف ص ٣٦

(٢) انظر : الحيوان ج ١ ص ٧٩

(٣) شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف ص ٢ .

معنى التصحيف والتحريف بصورة عامة تشمل هذا النموذج وغيره من مظاهر التغيير فى الكتابة .

والجاحظ يصور بمرارة وأسف ما يحدث للنصوص والمؤلفات من جناية وفساد بسبب تداولها بين النساخ — ومن ذلك التحريف طبعا — وما يعانيه المؤلف — ومثله المحقق — من مشقة إذا أراد إصلاح ما فسد أو إكمال ما نقص .

وضمانات الاحتراس من التصحيف تتلخص - من النص الأخير - فى كثرة الرواية وسعة الفهم واليقظة لسياق الكلام أوله وآخره ، وكل ذلك - كما قال العسكرى - مستعصب عسر حتى على العلماء ، ولا غرابة إذن فى حدوث التصحيف منهم .

أما الفكرة الثالثة والأخيرة فى هذه الفقرة فهى بيـــان الصلة بين خطأ التصحيف والتحريف — الذى يرجع فى نشأته أساسا إلى الرسم الكتابى — والبحث فى اللغة .

إن الذى يرد على الذهن لأول وهلة أن هذا النوع من الخطأ يتعلق بالرسم الإملائى وقصور الكتابة العربية ، وينبغى بحثه فى هذا النطاق ، ولا شأن لذلك بدراسة اللغة التى تتجه أصلا إلى النطق لا الكتابة ، ويتفرع على ذلك أن الخطأ الذى يوجه باحث اللغة إليه اهتمامه هو خطأ اللغة حين تنطق ، أما الخطأ الذى يعود للكتابة فيتكفل به ما سماه ابن قتيبة فى كتابه « أدب الكاتب » « تقويم اليد »

ذلك اعتراض وارد ، وفيه كثير من الحق ، فإن قضية التصحيف والتحريف تعود إلى الرسم العربى قبل أى شىء آخر ، ولو كان الأمر مقتصراً

على ذلك ما كان لها مكان فى البحث فى اللغة ، لكن خطأ الكتابة لم يقتصر عليها ، بل تعدى ذلك إلى اللغة المنطوقة ، وبدا ذلك فى مظهرين :

الأول : أن رواية اللغة مشافهة كانت لها صلة قوية بالكتابة .

الثانى : أن قراءة الكتابة - وهى نطق - حملت أخطاء التصحيف والتحريف فى معانى الكلمات وبنيتها ، بل ومخالفة قواعد النحو أحيانا .

إن رواية اللغة بطريقة علمية منظمة بدأت نشاطها فى القرن الثانى الهجرى وأول الرواة العلماء - فيما هو مشهور - أبو عمرو بن العلاء (ت ١٥٤) وحماد الرواية (ت ١٥٥) وقد عاصرهم وجاء بعدهم رواة اللغة الذين يعود الفضل إلى جهودهم الرائعة فى جمع التراث اللغوى القديم كله ، ومن المعروف أن هؤلاء العلماء الرواة لم يقتصروا فى رواية اللغة على ما عاصرهم فقط ، بل رووا الكثير عن العصور التى سبقتهم فى الجاهلية والإسلام مما لم يعاصروه ، ولم يسمعوا قائليه وقد وصلهم ذلك من طرق متنوعة كان أهمها - كما قرر ذلك الباحثون فى العصر الحديث(١) - ما كان مدوناً بالرسم الكتابى ، وما دامت الكتابة لنصوص اللغة كانت مصدراً للرواية الشفهية التى تظاهر بها العلماء ، فقد انعكس خطأ التصحيف والتحريف بداهة على تلك الرواية الشفهية نطقا ، وقد أورد حمزة بن الحسن الأصبهانى فى كتابه « التنبيه على حدوث التحصيف » عبارة منطقية عن أرسطو تقول « كل كتابة تتشابه صور حروفها فهى على شرف تولد السهو والغلط والخطأ فيها ، لأن ما فى الخط دليل على ما فى القول ، وما فى القول دليل على ما فى الفكر

---

(١) انظر : مصادر الشعر الجاهلى ، فقد تكفل البحث كله بإثبات طرق نقل اللغة إلى العلماء ومنها الكتابة ، وساق لذلك أدلة مقنعة .

وما فى الفكر دليل على ما فى ذرات الأشياء »(١) ويصح فهم معنى هذه العبارة بطريقة أخرى بأن نقول : إن ما فى ذوات الأشياء ينعكس على الفكر ، وما فى الفكر يعبر عنه القول ، والخط يثبت التعبير بالقول ويحافظ عليه ، ويمكن الرجوع إليه حين إرادة النطق مرة ثانية ، فإذا احتمل الخط الغلط والخطأ والوهم ظهر ذلك فى النطق .

ويؤيد هذا الفهم النظرى السابق ماحدث فعلا فى كتب التصحيف والتحريف إذ أن وصفها لتحريف العلماء وتصحيفاتهم فيما أوردته من مواقف وأمثلة جاء صريح الدلالة على أن ذلك قد حدث نطقا لا كتابة ، وسماعا لا رسما .

ومما ساقه حمزة الأصبهانى عن العلماء المصحفين نصا قوله :

● أبو عبيدة : روى بيت امرىء القيس :

تجاوزت أحراسا وأهوال معشر على حراص لو يسرون مقتلى

أى : أظهروا ، والصواب فى رواية الأصمعى (لو يشرون مقتلى) ومعناها : يظهرون .

● أبو زيد : حكى ابن دريد عن أبى حاتم قال : أنشدت الأصمعى :

(جأيا ترى بليله مسجحاً)

فقال : صحفت ، وإنما هو (ترى قليله مسجحا) ثم قال : من أنشدك ؟؟ قلت : أعلم الناس ، فتغافل عنى — وإنما عنى أبو حاتم أبا زيد .

● اللحيانى : أملى اللحيانى (مثقل استعان بذقنه) فقام إليه ابن السكيت — وهو حدث — فقال يا أبا الحسن ، إنما تقول العرب (مثقل استعان بدفته)

---

(١) التنبيه على حدوث التحيف ص ٣٧ .

لأن البعير إذا رام النهوض استعان بجنبيه ، فقطع الإملاء(١) .

فالرواية والإنشاد والإملاء كلها من صفات المشافهة لا من صفات الكتابة ، مما يدل على ما نحن بصدده من أن التصحيف والتحريف وإن كان منشؤهما الرسم والكتابة ، فقد حمل خطأهما نطق اللغة وروايتها .

ولقد سبق أن مظاهر التصحيف والتحريف تكون فى تبادل الحروف المتميزة بالنقط ، أو الشكل الذى يحدد نطق هذه الحروف ويفرق بين الصيغ ، أو وضع حرف مكان آخر وإحلاله محله مما يغير نطق الكلمة ، وينتج من ذلك أحيانا مخالفة بعض الظواهر النحوية وإن كان ذلك قليلا .

والذى يترتب على تبادل الحروف المتميزة بالنقط فى التصحيف حدوث كلمات جديدة ذات معنى مخالف لما أراده منتج النص أصلا ، وقد تكون الكلمات المحدثة من التصحيف لا معنى لها على الإطلاق ، وإنما هى هراء لغوى لا يفيد شيئا .

أما تغيير شكل الحروف فيترتب عليه فى النطق أمثلة جديدة تندرج تحت صيغ صرفية مخالفة لما كانت عليه قبلا ، وقد تخرج عن صيغ الصرف ومقتضيات اللغة أصلا ، فيحكم عليها بالخطأ ، والأول من هذين النوعين انحراف فى المعنى والثانى انحراف لغوى فى بنية الكلمات .

وتغيير الحروف غير المميزة بالنقط يترتب عليه أيضا كلمات جديدة ذات معنى مغاير لما قصده منها صاحبها الأصلى ، أو كلمات محرفة البنية يحكم عليها أيضا بالخطأ .

---

(١) انظر : السابق ص ٦٩ و٧٧ و٩٣ على التوالى .

وأما الذى يترتب على التصحيف والتحريف من خطأ النحو فيكون إذا حدث التغيير فى شكل آخر الكلمة أو استخدام أداة فى تركيب لغوى لا يتطلبها المعنى النحوى له ، وهذا الصنف وإن كان قليلا إلا أنه يمثل جانبا يستحق الدراسة والاهتمام .

وإليك نماذج قليلة تمثل الأصناف السابقة واحتمالاتها .

أولا : التغيير فى الحروف المميزة بالنقط

• عن أبى عمرو الشيبانى قال : كنا بالرقة فأنشد الأصمعى :

عننا باطلا وظلما كما تعنز عن حجرة الربيض الظباء

فقلت له : إنما هى (تعتر) من العتيرة ، والعنز : الذبح ، فقال الأصمعى (تعنز) أى : تطعن بالعنزة ، وهى الحربة ، وجعل يصيح ويشغب ، فقلت : تكلم كلام النمل وأصب ، والله لو نفخت فى شبور يهودى ، وصحت إلى التناد ما نفعك شىء ، ولا كانت إلا (تعتر)(١)

• وعن الجاحظ قال : مررت بمعلم وهو يلقن صبيا

يا أبا الفياش جثى أخرج الفتيان غثا
لبش فى الأرض أياس شرنوا أملج مثا

فقلت : بالعبرانية هذا ؟! قال : لا ، هو بالعربية ، فلما تأملته إذا هو مكتوب :

يا أبا العباس حبى أخرج الفتيان عنا
ليس فى الأرض أناس شربوا أملح منا

---

(١) المزهر جـ ٢ ص ٣٥٩ — شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف ص ٩٣ مع اختلاف يسير .

فقلت : أيها المعلم ، إنك ضائع بهذا البلد ، قال : نعم قذور ومرازيق(١)

فى النموذج الأول ترتب على تغيير نقط الحروف وجود كلمتين هما (تعتر) و (تعنز) تنازع حولهما الشيبانى والأصمعى ، وكلاهما صحيح لغة ومعنى .

أما النموج الثانى فإن تغيير نقط حروف الكلمات فيه أنتج كلمات لامعنى لها حتى ظنها الجاحظ كلاما « بالعبرانية » وقدم للمعلم بسببها النصح الساخر قائلا « أيها المعلم ، إنك ضائع بهذا البلد »

ثانيا : التغيير فى شكل الحروف

• قال خلف الأحمر : أنشد المفضل للمخبل :

وإذا ألم خيالها طُرِفَت عينى ، فماء شئونها سجم

فقلت : إنما هو (طَرَفَتْ) فلج ساعة ، ثم رجع عنه(٢)

• قال أبو أحمد العسكرى : ومما يقع فيه التصحيف حتى شكك فى ذلك بعض العلماء ، فجعل له تفسيراً آخر - روى أن النبى (ص) أتاه الملكان ، فشقا بطنه ثم قال أحدهما (ايتنى بالسكينة) فرواه بعضهم (ايتنى بالسكينة) بكسر السين على أنها مؤنث (سكين) وإنما هى (السكينة) بفتح السين والكاف غير المشددة .

قال : وقد فسره ابن الأنبارى على أنه لغة فى (السكين) وأكثر أهل اللغة لا يعرفون إدخال الهاء فيها ؛ وهذا ذهاب عن الصواب(٣) .

فى النموذج الأول غيرت (طرفت) إلى (طرقت) فوجدت كلمة جديدة

---

(١) محاضرات الأدباء ج ١ ص ٦٣

(٢) التنبيه على حدوث التصحيف ص ٧٨ .

(٣) تصحيف المحدثين ص ١٢٦ .

وكل منها تختلف عن الأولى فى الصيغة الصرفية ، علاوة على ماغير من النقط فيهما وكل منهما صحيحة من حيث الصيغة والمعنى .

أما الثانى فإن التصحيف بتغيير الحركات أنتج كلمة ليست من اللغة ، وحكم عليها العسكرى بأنها « ذهاب عن الصواب »

ثالثا ـ التغيير فى الحروف غير المنقوطة

• روى الأصمعى بيت « أوس بن حجر »

أجون تدارك ناقتى بقرالها وأكبر ظنى أن جونا سيفعل

قال ابن الأعرابى : صحف الدعى ، إنما هو (تدارك ناقتى بقرابها) أى : ما دمت أطمع فيها(١)

• ورد فى كتاب « دليل لغة العرب » الكلمات الآتية والتعليق عليها :

ألماس ـــ ألماظ : تحريف

ببغان ـــ بغبغان : تحريف(٢)

فى النموذج الأول واضح الفرق بين (قرى لها) و (قرابها) بسبب تغيير الباء باللام ، وأما النموذج الثانى فالصورة الحادثة بالتحريف صورة خطأ لغويا ، فالكلمتان حرفتا نتيجة تغيير السين ظاء فى الأولى ، وتغيير الباء غينا فى الثانية .

رابعا ـ ظواهر النحو فى التصحيف

• عن أبى عمرو قال : أنشدت الفرزدق ويده فى يدى لابن أحمر :

فإما زال سرح عن معد وأجدر بالحوادث أن تكونا

فلا تصـــلى بمطروق إذا ما سرى بالقوم أصبح مستكينا

---

(١) التنبيه على حدوث التصحيف ص ٧٤

(٢) دليل لغة العرب ص ٣٢ .

فقال لى : أرشدك أم أدعك ؟ ! قلت : ترشدنى ، قال : إذا كان ممن (يسرى بالحى) فليس بمطروق ، وإنما هو (إذا سرى فى الحى) فعلمت أنى أغفلت ذاك ، وأن الأمر كما قال .

وهذا من التحريف لا من التصحيف(١) .

فمن الواضح أن الخطأ فى الجملة جاء من استخدام حرف الجر (الباء) فى الموضع الذى يقتضى فيه المقام حرف الجر (فى) وهو خطأ يعود إلى المعانى التى ترد فى النحو لاستخدام حروف الجر فى مواطنها المناسبة ، وقد علق العسكرى على ذلك بأنه من «التحريف لا من التصحيف» ويبدو أن هذا الفهم لما يشمله التحريف من من بعض ظواهر النحو قد اتسع مداه فيما بعد حتى سوغ ذلك للصفدى فى القرن الثامن الهجرى أن يورد فى كتابه « تصحيح التصحيف وتحرير التحريف » مايشمل مظاهر اللحن فى النطق ، ولا يقتصر فى ذلك على النطق المترتب على الخطأ فى الكتابة .

---

(١) شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف ص ٧٧ .

مقاومة التصحيف والتحريف بالرواية والتنقية

شغل « التصحيف والتحريف » أذهان علماء اللغة ، ذلك أن الخطأ الذى ترتب عليه - وإن كان يعود أصلا للرسم الكتابى - قد انعكس على النطق اللغوى بقراءة الكتابة ورواية القراءة .

وقد اهتم العلماء به لذلك ، إذ رأوا فيه خطرا يهدد اللغة ، وعيبا يؤاخذ عليه فاعله ، بل عارا يلحق من يصدر منه .

ومن الطريف أن نعلم أن ظاهرة التصحيف والتحريف لم يقتصر أمرها على العوام من القراء أو النساخ والوراقين ، بل تفشت بكثرة بين العلماء أنفسهم كما يقول حمزة الأصبهانى : قد فضح التصحيف فى دولة الإسلام خلقا من القضاة والعلماء والكتاب والأمراء وذوى الهيئات من القراء .

ولقد وجدت ظاهرة التصحيف والتحريف فى وقت مبكر ، وحملت اللغة مظاهر الخطأ التى ترتبت عليها فى الفترة نفسها التى هددها فيه مظاهر الخطأ « باللحن » - حوالى منتصف القرن الأول الهجرى - وكما وجه العلماء جهودهم لمقاومة اللحن بدراسة اللغة ووضع قواعد النحو فقد بذلوا جهودا أخرى لمقاومة التصحيف والتحريف بوضع قواعد من نوع آخـــر لضبط الكتابة وتوقى الالتباس فيها .

وعلى الرغم من أن كلا النوعين من القواعد لم يقدم الحل الحاسم الناجع لخطأ القول وقراءة الكتابة ، فإن قواعد النحو ظلت لديهم عالية سامية ، واطرد اهتمامهم بها مع أطراد نموها ، أما فى الجانب الآخر فقد أعلنوا يأسهم من وسائل

الضبط فى الكتابة وبحثوا عن وسيلة أخرى لتوقى خطأ القراءة ، فلم يجدوا غير إلزام الناس « بوجوب المشافهة فى رواية اللغة » وهو حل شاق وغير عملى ، بالإضافة إلى أنه حاد عن موضوعه ، إذ كان من المتوقع أن يواصل العلماء جهودهم فى « إصلاح الرسم العربى وضبطه » لكنهم - فيما يبدو - حين يئسوا من ذلك ، تركوا قضيته معلقة ، والتمسوا وسيلة أخرى هى «وجوب المشافهة» وهى وسيلة فضفاضة غير عملية وغير مقنعة .

ولم تقتصر جهود علماء اللغة فى مقاومة التصحيف والتحريف على محاولة ضبط الكتابة والتواصى بالمشافهة فى الرواية ، بل راحوا - منذ القرن الرابع الهجرى وما تلاه - يبذلون جهدا آخر يتفق مع المرحلة العلمية كلها فى تلك الفترة، وذلك بالالتفات إلى الوراء لجمع أمثله التصحيف والتحريف فى مؤلفات تضمها ، تماما كما راجعوا جهود السابقين فى النحو للتأليف فى « أصول النحو » وكما راجعوا مادة اللغة فى النحو للتأليف فى « الشواهد » ثم فى « الاستشهاد »

فجهود علماء اللغة فى مقاومة « التصحيف والتحريف » قد تدرجت فى الآتى :

١ - ضبط الكتابة العربية بالنقط والشكل

٢ - ضرورة المشافهة فى رواية اللغة

٣ - تنقية الأخطاء بجمعها فى مؤلفات

وهذه الأمور الثلاثة فى حاجة إلى إيضاح وتأييد للوقوف على جهود العلماء فيها ، ثم استخلاص أساس موقفهم الذى وجه نظرتهم ومقاومتهم لهذا النوع من الانحراف فى اللغة .

هناك رواية مشهورة عن مقاومة ظاهرة التصحيف والتحريف فى الكتابة تتناقلها مصادر التصحيف والقراءات ، ومؤدى هذه الرواية أن العلماء تنبهوا

لخطورة التصحيف والتحريف حين حدث فى قراءة القرآن ، فكان من ذلك الدافع الأصلى الذى دفعهم للبحث عن وسائل ضبط الكتابة ، فهذا الدافع الدينى هو الذى أثار همم العلماء لتوقى التصحيف والتحريف فى القرآن واتخاذ الوسائل الواقية من حدوث ذلك فيه .

لكن هذه الشهرة ينبغى أن تقتصر على موضوعها وزمانها - وموضوعها هو مصاحف عثمان المكتوبة والخطأ فى قراءتها ، وزمانها هو منتصف القرن الأول تقريبا - فلا يفهم من ذلك أن التصحيف والتحريف لم يحدث فى غيره من النصوص المكتوبة من قبل هذا العصر ومن بعده ، إذ من الثابت أن الكتابة كانت معروفة فى عصر الرسول وقبل عصره ، والمعتقد أنه قد دونت بالكتابة غير المضبوطة أمور كثيرة كان منها نصوص اللغة من شعر ونثر ، والمعتقد كذلك أن ظاهرة التصحيف والتحريف حدثت فى قراءة هذه المدونات قبل حدوثها فى قراءة المصاحف وإن كان غموض التاريخ العربى قبل الإسلام وفى غير القرآن لا يسعفنا بأدلة مؤكدة لإثبات هذا الاعتقاد .

وهذا هو نص الرواية المشهورة عن المصاحف كما أورده حمزة الأصبهانى :

● كتب عثمان المصاحف الخمسة ، وفرضها على الأمصار ، فغير الناس يقرؤون فيها نيفا وأربعين سنة وذلك من زمان عثمان إلى أيام عبد الملك ، فكثر التصحيف على ألسنة الناس ، ففزع الحجاج ، وسأل كتابه تدارك الأمر ، فوضعوا النقط أفراداً وأزواجا ، وخالفوا بين أماكنها ، بعضها فوق الحروف ، وبعضها تحت الحروف ومع ذلك كان يقع التصحيف ، فأحدثوا الإعجام ، فإذا أغفلوا الاستقصاء على الكلمة فلم توف الحقوق كلها من النقط والإعجام ، اعتراها التصحيف ، فالتمسوا حيلة ثالثة ، فلم يقدروا عليها .

فقد بان لمن عقل ، وأنصف من نفسه أن اعتراض التصحيف فى هذه الكتابة

مع ما جلب إليها من الزيادة فى البيان بالنقط والإعجام ليس إلا من ضعف الأساس(١) .

وينبغى ملاحظة أن « النقط » المذكور هنا قصد به « شكل الحروف » من فتح وكسر وضم وسكون وتنوين ، إذ كان - كما تقول الرواية - يوضع نقطا أفرادا وأزواجا بعضها فوق الحروف وبعضها تحت الحروف ، وهو ما غير فيما بعد - على يد الخليل - إلى الشكل المرسوم على هيئة أبعاض الحروف (- ، و ، ه) كما يلاحظ أن المقصود « بالإعجام » هنا هو النقط التى تفرق بين الحروف المتشابهة كالباء والتاء والثاء أو الجيم والحاء والخاء ، ولأن كلا من النوعين كان يرسم نقطا ، فإن التمييز بينهما اعتمد على لون المداد المستعمل فى الكتابة .

ذلك جهد كبير بذله العلماء فى ضبط الكتابة ، لكنه - كما تشير الرواية - كان جهداً شاقا لم يستطع التزامه فى كل ما كتب ، ولم يمنع تماما حدوث التصحيف واستمراره ، فإذا أغفل الاستقصاء على الكلمة ، فلم توف حقوقها ، اعتراها التصحيف ، وأنى يكون هذا الاستقصاء دوما إذا كان الكاتب ملزما فى الكلمة الواحدة مثلا أن يكتب حروفها أولا ، ثم يأتى بمداد مخالف ليوفى شكلها بالنقط ثانيا ، ثم يعود للمداد الأول ليعجمها ثالثا ، إن هذا - فى الحق - عمل مجهد للغاية ، وقد أحس العلماء أنفسهم بمشقته - كما تقول الراوية - فالتمسوا حيلة ثالثة فلم يقدروا عليها ، وبقى التصحيف مع هذا الجهد ظاهرة خطرة فى قراءة الكتابة ، وهذا - كما عبر الأصفهانى - ليس إلا من ضعف الأساس .

أجل .. ضعف الأساس فى الكتابة !! هذه هى المشكلة ، ولو واجه العلماء

---

(١) التنبيه على حدوث التصحيف ص ٣٧ - ٣٨ .

هذا الأساس الضعيف بوضع أساس بديل له أو تقوية ضعفه بطريقة محكمة لحلت مشكلة الخط بصورة نهائية ، ولما بقى التصحيف والتحريف خطرا يهدد نطق اللغة ، ويؤرق علماءها .

كان من الضرورى إذن وقد ترك علماء اللغة هذا الأساس الضعيف على ما هو عليه من ضعف أن يقاوموا خطأ النطق بطريقة أخرى ذكرها أبو أحمد العسكرى نصا ـ بعد أن ساق الرواية السابقة تماما مع اختلاف طفيف فى عرضها ـ قال « فالتمسوا حيلة فلم يقدروا إلا على الأخذ من أفواه الرجال »(١)

والأخذ من أفواه الرجال لم ينقطع أبدا فى عصر الاحتجاج باللغة وروايتها ولا يتصور انقطاعه فى أى عصر من العصور ، لكن الذاكرة لا تقوى على حفظ النصوص إذا طالت ، وهى من ناحية أخرى لا تستطيع المحافظة على ما حفظته زمنا طويلا ، لذلك كان الناس فى حاجة إلى وسيلة أخرى لحفظ النصوص والمحافظة عليها ، وكان غريباً أن يترك العلماء قضية « الرسم العربى » دون حل حاسم ، لإبدال ذلك بإلزام الناس الأخذ من أفواه الرجال مع التأكد من أن هذه طريقة غير عملية .

وقد ترتب على ذلك شيوع مجموعة من الأفكار تدور حول الرواية والكتابة لا يصعب تفسيرها فى ضوء ما تقدم .

من هذه الأفكار مثلا الحرص الشديد على التظاهر بالرواية الشفهية وكثرة الحفظ ، وما يروى عن ذلك من غرائب الحفاظ فى ضخامة ما وعته ذاكرتهم من أخبار وأشعار ونوادر ، فالأصمعى ـ كما قيل ـ حفظ اثنى عشر ألف أرجوزة منها البيت والبيتان ومنها المائة والمائتان ـ يلاحظ أن ذلك فى الرجز وحده ـ

---

(١) شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف ص ١٣

وإسماعيل بن سيار أملى معجما كاملا من ذاكرته هو معجم « العين » الذى حفظه ، ثم ضاع منه ، فأملاه من حفظه ، وغلام ثعلب كان يحفظ أكثر من ثلاثين ألف شاهد على النحو ، إلى غير ذلك من الأعاجيب !!

ومن هذه المظاهر الحرص على اختيار من يأخذون عنه اللغة للتأكد من أنه لا يعرف الكتابة والأخذ من الصحف ، فإذا أثبت الاختبار اقتراف الأعرابى لهذا الأمر المنكر ، بهرجوه وزيفوه ورفضوا الأخذ عنه .

ومن ذلك العبارة اللغوية الذائعة الصيت حتى اليوم (لا تأخذوا القرآن من مصحفى ولا العلم من صحفى) والمصحفى : هو الذى يأخذ قراءته عن المصحف والصحفى : هو الذى يقرأ الصحف ، فتحدث فى روايته الأخطاء باشتباه الحروف وتغيير الحركات .

وقد ترتب على ذلك حملة شديدة الوطأة على المصحفين والصحفيين جميعا وغدت نسبة ذلك إلى أحد العلماء شيئا يثير الحفيظة ويستوجب الإنكار والاستبراء لما يلحقه بسببه من نقص وعار .

● قال أبو أحمد العسكرى : قد فضح بالتصحيف خلق من أهل الأدب ومن الأشراف والقضاة والرؤساء وهجوا به ، وبقى ذمهم مخلدا فى بطون الكتب ، وقد مدح بالاحتراز من التصحيف والتحفظ منه جماعة ، منهم خلف الأحمر ، فإن الحسن بن هانىء رثاه وهو حى ، فكان من أفضل ما عدد من مناقبه أن قال :

لا يهم الحاء فى القراءة بالخاء ولا يأخذ إسناده من الصحف(١)

وأغلب الظن أن « أبا نواس » قصد بذلك المداعبة لا الجد ، ولا يفهم غير ذلك من شعر يقوله أبو نواس فى « رثاء إنسان وهو حى » وجو المداعبة هذا

---

(١) شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف ص ١٨

دفعه إلى إرضائه بقوله له: إنه لا يصحف ولا يأخذ عن الصحف ، ولعل أبا نواس أعلم من غيره بأنه غير صادق فى هذه القضية خصوصا مع خلف الأحمر مع ما هو مشهور عنه ومتهم به .

وعلى كل حال فقد قاوم العلماء التصحيف والتحريف بإشاعة الحث على المشافهة فى الرواية والتنفير من الاعتماد على الصحف وذم المصحفين ، وقد أفادت رواية اللغة من ذلك دون شك وإن كان ذلك كله - فى واقع الأمر - تظاهراً لا يتفق مع الواقع حتى من القائلين به أنفسهم . فمعظم العلماء كانوا يكتبون ويقرؤون فى الصحف ، وإلا فماذا كان يصنع أبو عمرو بن العلاء بكتبه التى ملأت - فيما يقال - حجرة إلى السقف وأشعل فيها النار فى سورة غضب ، ومن الذى تولى إنفاد خمس عشرة قنينة حبر أريق مدادها على الصحف والكسائى فى البادية يكتب عن الأعراب !!

إن قصارى ما يفهم من الدعوة إلى المشافهة وذم الأخذ عن الصحف هو دلالتها لا حقيقة ما تنطق به ، وهى تدل على شدة الحرص على ضبط اللغة والأخذ من العلماء، وقد اعتبر هذا فى الوقت نفسه بديلا لم يجدوا عندهم غيره لضبط النطق بعد أن شق عليهم ضبط الكتابة أو تغيير أساسها الضعيف .

ويبقى بعد ذلك الأمر الثالث والأخير فى معركة العلماء مع « التصحيف والتحريف » وهو « تنقية الأخطاء بجمعها فى مؤلفات » يوضحها الجدول الآتى مما دخل فى إمكانى الحصول عليه منها ومعرفتها . وهى مرتبة بحسب وفاة مؤلفيها :

اسم الكتاب	المؤلف وتاريخ الوفاة	الإشارة إلى ماهو موجود منها
١ — ما صحف فيه الكوفيون	محمد بن يحيى الصولى (ت ٣٣٥)	—
٢ — التنبيه على حدوث التصحيف	حمزة بن الحسن الأصبهانى (ت ٣٦٠)	مخطوط
٣ — التنبيهات على أغاليط الرواه	على بن حمزة البصرى (ت ٣٧٥)	مخطوط
٤ — شرح مايقع فيه التصحيف والتحريف	أبو أحمد الحسن بن عبدالله العسكرى (ت ٣٨٢)	مطبوع
٥ — تصحيف المحدثين	» » » » »	مخطوط
٦ — تصحيف المحدثين	أبو الحسن على بن عمر الدارقطنى (ت ٣٨٥)	—
٧ — التصحيف والتحريف	أبو الفتح عثمان بن عيسى البلطى (ت ٦٠٠)	—
٨ — تصحيح التصحيف وتحرير التحريف	خليل بن أيبك الصفدى (ت ٧٦٤)	مخطوط
٩ — التعريب فى فن التصحيف	محمد بن على الصالحى (ت ٩٥٣)	مصور

والذى ألاحظه على هذا الجانب من مقاومة « التصحيف والتحريف » ما يلى :

أولا ـ أن هذا جانب فى درس اللغة بدأ ـ فيما أعلم ـ فى القرن الرابع الهجرى ـ كما هو مبين فى الجدول ـ وقد اعتمد على مراجعة جهود السابقين المتفرقة وروايا تهم المتناثرة لجمعها فى مؤلفات عن ظاهرة « التصحيف والتحريف » وهى ـ بهذه الصفة ـ تعتبر تسجيلا مهما لجانب من العوامل الطارئة على اللغة ، وبناء على ذلك فإن فائدتها فى مقاومة التصحيف والتحريف تفيد دارس اللغة والأدب تاريخيا لتحقيق النصوص ، والوقوف على مظاهر الصواب والخطأ فيها .

ثانيا ـ يضاف إلى ذلك أن هذه المؤلفات لم تقتصر على الإحاطة الغنية بنماذج التصحيف والتحريف وإيراد الأمثلة الكثيرة وتعداد من وقع منهم ذلك من الشعراء وعلماء اللغة والمحدثين والقراء ، بل احتوت أيضا على تناول قضية التصحيف والتحريف من حيث نشأتها وعواملها ، ونظرة العلماء لها ، مما أفدت منه فى أفكار هذا الموضوع أجل فائدة .

ثالثا ـ يلاحظ أن مؤلفات التصحيف والتحريف قليله نسبيا بالنظر إلى الجهود التى بذلت فى غيرها من مظاهر الانحراف فى اللغة ـ كاللحن مثلا ـ ولذلك ـ فيما أفهم ـ دلالته ؛ إذ ألفت لرصد الخطأ الذى يعود أساسا إلى قراءة اللغة المكتوبة ، وهو جانب لا يصل فى أهميته إلى حد الخطأ الذى يحدث فى نطق اللغة ملحونة .

أخيراً

فإن ظاهرة التصحيف والتحريف خطأ فى رواية اللغة نطقا نتيجة اللبس فى قراءة الخط، وقد بذل علماء اللغة جهوداً طيبة لإصلاح هذا الخطأ فى منشئه ومظهره والأساس الذى نستخلصه من نظرتهم إلى هذا الخطأ وجهودهم فى مقاومته يلخصه عبارة واحدة هى (إصلاح ما سماه الأصبهانى ضعف الأساس فى الكتابة ثم التحول عن ذلك إلى وجوب المشافهة فى الرواية)

ذلك هو الأساس باختصار ، فهل كان حلا حاسما لمشكلة التصحيف والتحريف ؟!

بيان ذلك موعده الفقرة التالية من هذا البحث إن شاء الله .

التصحيف والتحريف من مظاهر ضعف الرسم العربى

قاوم النحاة العرب مشكلة التصحيف والتحريف التى انعكس تأثيرها على النطق بتغيير معانى الكلمات وصيغها وأحيانا قليلة إعرابها ، وسلكوا فى اجتهادهم حول هذه المشكلة طريقا طويلا بدأ أولا بمحاولة ضبط الرسم العربى بالنقط والشكل ومع ذلك بقى التصحيف مظهراً فى النطق يؤرق بال العلماء كما قرر ذلك حمزة الأصفهانى بقوله : « فقد بان لمن عقل وأنصف من نفسه أن اعتراض التصحيف فى هذه الكتابة مع ماجلب إليها من الزيادة فى البيان بالنقط والإعجام ليس إلا من ضعف الأساس »

وقد ترك العلماء هذا الأساس الضعيف على ماهو عليه من ضعف ، وتحولوا عن ذلك إلى ما ذكره أبو أحمد العسكرى نصا بقوله « فالتمسوا حيلة ، فلم يقدروا إلا على الأخذ من أفواه الرجال » فما الرأى فى هذا الموضوع من وجهة النظر الحديثة ؟؟ ـ يكون ذلك ببيان الآتى :

(ا) صعوبة إصلاح الرسم ـ لأية لغة ـ لارتباطه بقوة العرف والعادة .

(ب) الرأى فى موقف النحاة من الرسم العربى وما ترتب عليه من تصحيف وتحريف .

ينبغى منذ البداية معرفة أن رسم الكتابة لايتطابق دائما مع النطق ، أو بعبارة أخرى : أن صورة اللغة المنطوقة لا تتمثل تماما فى الرسم ، ويعود ذلك ـ كما يقول دى سوسير ـ إلى « أن اللغة تتغير دائما باطراد ، بينما تميل الكتابة إلى الثبات والمحافظة »(١) ، فالكتابة اصطلاح عرفى عام لتسجيل النطق بطريقة ثابتة لا تخضع للتغيير والتطور ، إذ تبقى الصورة العرفية التى بدأت بها أولا واقفة عند

---

(١) Course in General Linguistics P. 27

نقطة البدء ، بينما يخضع النطق باللغة للتنويع والتغيير فى الاصـــوات والصيغ والتراكيب والأسلوب مما لا يد لأحد على إيقافه ودفعه ، وذلك تبعا لصلته القوية بحيوية الناطقين وعاداتهم النطقية التى تتغير من فرد لآخر ومن عصر لآخر بما لا تستطيع الكتابة أن تلاحقه ، فالكتابة ترتبط بالعادة ، بينما يخضع النطق لعرف الاستعمال ، والعادة فى الكتابة محافظة ، والاستعمال فى اللغة متطور والكتابة أداة لتسجيل اللغة ، بينما النطق نشاط حى لمن يستعملون اللغة .

وعلى ذلك ، فإن قضية إصلاح الرسم للغة من اللغات ينبغى فهمها فى إطار ظروفها ، دون أن نفرض عليها ظروف اللغة المنطوقة فعلا ، بمحاولة الربط بينهما أو إلزام الرسم مطابقة النطق ، فإن مثل هذه المحاولات غير عملية ولن تؤدى فى النهاية إلى نتائج ذات بال .

وقد تناول « فندريس » هذه القضية فى حديث طويل فى كتاب « اللغة »(١) فقرر أننا لا نكتب كما نتكلم ، بل نكتب كما يكتب غيرنا ، إذ نشعر بمجرد وضع أيدينا على القلم بالتزام قواعد واصطلاحات خاصة لها مجالها وأهميتها المتفردة .

وتعرض فى حديثه للشكوى من الرسم ، فقرر أنها شكوى عامة ، فلا يوجد شعب من الشعوب لا يشكو منه إن قليلا وإن كثيرا « وما تعانيه الفرنسية والانجليزية من جرائه قد يفوق ما فى غيرهما ، حتى إن بعضهم يعد مصيبة الرسم عندنا كارثة وطنية » وبين أن السبب فى ذلك يعود إلى أن الرسم لا يساير دائما حركة اللغة ، إذ تحميه قوة التقاليد التى تسندها المدرسة والآداب وإجماع المثقفين ، وأن الكتابة بطبيعتها محافظة « فالثبات ضرورة للغة المكتوبة ، لأنها تعتبر لغة مثالية حددت معالمها نهائيا ، ولا يمكن المساس بها إلا بعد فوات الأوان ، فمهما عنينا بجعل هذا الكساء مرنا مطابقا لخبايا الجسم فلن نستطيع

---

(١) انظر : اللغة ، ص ٤٠٥ إلى ٤١٦ .

مطلقا أن نخضعه لتزوات الطبيعة وأن نجعله ينمو بنمو الجسم لأنه ميت يغطى كائنا حيا » ثم امتدح الجهود التى تبذل لإصلاح عيوب الرسم فى الفرنسية وأورد الأسانيد التى يعتمد عليها القائمون بهذا الإصلاح ، من أنه لا مساس له باللغة ، وأن فيه فائدة للمتعلمين من الصغار والأجانب .

لكن « فنديس » مع ذلك يشك فى قيمة هذه الجهود ، ويرى أن هناك عقبات ضخمة لا تسمح لهذا الإصلاح أن يؤدى مهمته ، وهى عقبات متنوعة ثقافية ونفسية واجتماعية وتعليمية ، تقف فى وجه هذا الإصلاح ، ثم ينتهى من ذلك إلى الرأى التالى :

• نعم .. أغلب الظن أن اللغة المكتوبة قد ولدت من اتفاق قام بين بضعة أفراد ، ولكن هذا الاتفاق قد امتد حتى شمل المجتمع بأسره ، وفرض نفسه عليه بقوة صارمة ، وليس العقل هو الذى ينظم حياتنا الاجتماعية ، بل العادة وحجج الفلسفة كلها عبث فى عبث أمام قدرة العادة . . . . فنحن عبيد العادات الاجتماعية إلى حد كبير ، والرسم هو إحدى هذه العادات بالنسبة لكل شخص متحضر ، فلا يمكن إصلاحه إلا بأشد الحذر ، وباستيحاء العادة نفسها(١) .

أجل .. لا يمكن إصلاح الرسم إلا بأشد الحذر وباستيحاء العادة نفسها وفى فهمى أن العادة فى الرسم لا تسمح بهذا الإصلاح أبدا ، سواء أتم بحذر أم بغير حذر ، خصوصا إذا قطعت عادة الرسم شوطا طويلا فى تسجيل ثقافة لغة ما — كالعربية مثلا — حيث لا يمكن إرجاع ذلك ولا تغييره ولا قطع

---

(١) انظر : اللغة ص ٤١٦ .

الصلة به ، بالإضافة إلى ما يحدثه التغيير من هزات نفسية واجتماعية قاسية من العسير تحملها وتحمل نتائجها ، وأعتقد — إن لم يجانبنى التوفيق — أن كل محاولة لتغيير رسم الكتابة فى مثل هذه الظروف جهد ضائع مصيره الفشل — فما الرأى إذن فى موقف النحاة العرب من هذا الموضوع ؟ ..

من الإنصاف لعلمائنا الأقدمين أن نقرر أنهم لم يبحثوا فى تغيير الرسم العربى بطريقة مباشرة ، فإن الذى وجهوا إليه اهتمامهم كان أمراً آخر هو التصحيف والتحريف فى النطق ، وقد دفعهم إلى بحث ذلك المظهر سبب دينى هو تلافيه فى نصوص القرآن التى دونت بالرسم العربى فى مصاحف عثمان ، ثم عمموا بحثهم عن هذا الموضوع فى كل نصوص اللغة شعرا ونثرا ، فإصلاح الرسم العربى لديهم لم يكن موضوعا مقصودا لذاته ، وهذا المعنى يفسر مسلكهم تجاه إصلاحه ، كما يفسر فى الوقت نفسه مسلكهم تجاه المظهر الأساسى الذى ترتب عليه وهو التصحيف والتحريف ، ذلك أنهم حصروا جهودهم فى ضبط الرسم العربى بالإعجام والشكل فقط ، ولم يتناولوا الموضوع من أساسه ، باعتبار الرسم العربى كما قال الأصفهانى من بعد « ضعيف الأساس » ، وإذا جاز أن تغيير الرسم العربى فى وقتنا الحاضر فكرة غير عملية حيث قطع شوطا طويلا فى تسجيل الثقافة العربية ونقلها ، ففى ظنى أن هذا التغيير كان ممكنا فى هذا الوقت المبكر من القرن الأول والثانى من الهجرة ، لكن علماءنا لم يواجهوا ذلك بطريقة صريحة جريئة ، فبقى ضعف الأساس على هذه الصفة حتى اليوم ومن يدرى .. فربما كان وراء ذلك موانع دينية وثقافية قامت أيضا فى وجوههم فحجزتهم عن هذا التغيير والتفكير فيه ، ومن ذلك أن القرآن كان قد دون بهذا الرسم العربى وأن هذا الرسم — إن صح التقدير — كان قد قطع شوطا كبيراً فى تسجيل ثقافة العرب وعاداتهم فى الجاهلية وصدر الإسلام ، فمنعهم ذلك كله من

تغييره وكان موقفهم مماثلا لموقفنا اليوم ، ودارت جهودهم حول ضبطه فقط وكان هذا غاية ما فى وسعهم .

كما أن جهودهم لتلافى التصحيف والتحريف - بالقياس إلى ظروفهم - فى مجملها جهود مفيدة ، فحاولوا ضبط الأساس ، ثم تواصوا بالرواية الشفهية وعابوا المصحفين والمحرفين حين لم يسعفهم إصلاح الخط العربى ، وأخيراً لجأوا إلى وسيلة التنقية عن طريق كتب اللحن المتخصصة - وهذا غاية جهدهم ، رحمهم الله.

الألفاظ المولّدة في ضوء تطوّر اللغة

معنى التوليد في الألفاظ ومصادره اللغوية

التوليد في الألفاظ أحد المباحث المهمة في علم المعنى ، فهناك مكانه الأصلي في دراسة اللغة بمستويات متعددة منها مستوى الدلالة ، والتوليد يتعلق بالمعاني وتطورها واحتياجها إلى ألفاظ جديدة ، لكن النظر هنا إلى قضية « التوليد » تأتي أهميته من زاوية أخرى تتعلق بالألفاظ لا المعنى ، فإن هذه الألفاظ المولدة ذات مظاهر فيما يتعلق ببنية الكلمات من حيث الاشتقاق أو التعريب ، واستخدام صيغ صرفية خاصة ، ومن هذه الزواية رأى علماء اللغة في التوليد ظاهرة طارئة على اللغة ، وخضعت - بهذه الصفة - لموقف معين منهم يدخل هذا البحث عما طرأ على اللغة .

وينبغي في هذه الفقرة بيان الأمور الثلاثة الآتية :

١ — عرض تاريخي مختصر للمولد من حيث استعمال اللفظ ، ودراسة العلماء لمظاهره .

٢ — التحديد النظري لمعنى التوليد كما رآه الأقدمون .

٣ — مصادر التوليد في الألفاظ ، وتقديم نماذج لها .

أولا : لفظة « مولد » ودراسة العلماء لنماذجه

جاء في أساس البلاغة : غلام مولد وجارية مولدة ، ولدت عند العرب

ونشأت مع أولادهم ، وتأدبت بآدابهم ، ومن المجاز : ولدوا حديثاً وكلاما ، استحدثوه ، وكلام مولد ، ليس من أصل لغتهم .

ويدل النص السابق على أن المولد قد يطلق على الأشخاص وعلى الكلام ونسبته إلى الأشخاص تعتمد على النسب والعنصر ، فمن كان نسبه عربيا خالصا فهو عربى خالص ، ومن داخل نسبه عنصر أجنبي عن العرب فهو المولد ، ثم أصبح هذا اللفظ يطلق مجازا - كما قال الزمخشرى - على الكلام المحدث الذى ليس من أصل لغتهم .

ومن الواضح أن اللفظ أطلق أولا على الأشخاص الذين وجدوا بين العرب الخالص ثم اتسع استعماله فأطلق على الكلام المحدث الذى ليس من أصل لغة العرب ، وإنما هو كلام جديد شاع فى المجتمع العربى مع ازدياد مخالطة الأجانب فكثر العنصر المولد ، وقل العنصر العربى الخالص النسب .

ذلك أن الأجانب وجدوا بين العرب فى الجاهلية ثم ازداد اختلاط العرب والأجانب فى الإسلام بفعل الدين الجديد والحروب والتجارة ، وفى القرن الأول شكل الإحساس بالخطر من هؤلاء الأجانب على العنصر العربى ولغته مشكلة اشترك فى مقاومتها رجال الدولة الأموية وعلماء اللغة ، أما فى القرن الثانى فقد تطورت العلاقة بين العرب والأجانب وكون الأخيرون عنصرا غالبا سيطر على الدولة ، وأصبحوا أشد تأثيرا فى اللغة مما ترتب عليه منع الاستشهاد بلغة الحضر بصورة نهائية ؛ لكثرة المولدين بين العرب وشيوع الكلام المولد فى حديث الناس عامة وخاصة .

ومن الصعب على الدارس أن يحدد بدقة متى بدأ استعمال لفظة « المولد » وكيف تطور هذا الاستعمال كما أشار إليه الزمخشرى ، لقصور دراستنا فى الحقل اللغوى التاريخى عن أداء هذه المهمة حتى اليوم ، وغاية مايستطيعه الدارس لذلك أن يلتقط بعض النصوص المتناثرة التى تفيد فى تقريب ذلك .

وأول نص علمى قديم - فيما أعلم - عن المولدين من الكلام ما رواه « ابن رشيق » منسوبا إلى أبى عمرو بن العلاء وهو :

« قال أبو عمرو : لقد أحسن هذا المولد ، حتى هممت أن آمر صبياننا بروايته - يعنى بذلك شعر جرير والفرزدق - فجعله مولدا بالإضافة إلى شعر الجاهليين والمخضرمين ، وسئل عن المولدين فقال : ما كان من حسن ، فقد سبقوا إليه ، وما كان من قبيح ، فهو من عندهم ، ليس النمط واحدا ، ترى قطعة ديباج وقطعة مسح ، وقطعة نطع (١)

فهذا اللفظ - إن لم يجانبنى التوفيق - قد استعمل فى نهاية القرن الأول أو بداية القرن الثانى مرادا به من اختلطت أنسابهم أو ماقيل من الكلام العربى فى المجتمع العربى الذى كثر فيه هؤلاء المهجنون ، ثم اطرد استعمال هذه اللفظة فى القرن الثانى مع وجود لفظة أخرى إلى جوارها هى لفظة « محدث » مرادا بها أيضا الناس أو الكلام ، وهو معنى اللفظة الأولى .

أما قبل ذلك فلم يكن استعمال اللفظ « مولد » شائعا بين الناس ولا العلماء والذى يصادفنا فى الروايات العلمية عن القرن الأول الهجرى ألفاظ أخرى قريبة الصلة بلفظة « المولد » مثل « الأعجمى والمولى والأجنبى » وهذه مناسبة للفترة التى شاعت فيها ، إذ لم يكن الأجانب قد تم اندماجهم بالعرب بالصورة التى حدثت فى نهاية القرن الأول وبداية الثانى ، مما أنتج المولدين من الأشخاص والكلام .

وتتردد الكلمة بعد ذلك بكثرة بين علماء القرن الثانى والثالث ومن بعدهم ولنتأمل النص التالى عن الأصمعى .

* روى أبو حاتم : قال الأصمعى : وعمر بن أبى ربيعة مولد وهو حجة

---

(١) انظر : العمدة ١ / ٥٦

سمعت أبا عمرو بن العلاء يحتج فى النحو بشعره ، ويقول : هو حجة - وفضلة ابن شريك الأسدى وابن الرقيات هؤلاء مولدون ، وشعرهم حجة - ورأيته طعن فى الأقيشر ، ولم يلتفت إلى شعره ، وقال : لا يقال إلا (رجل شرطى) قلت : قال الأقيشر :

إنمـــا يشرب من أموالنـا فاسألوا الشرطى ما هذا الغضب

قال : ذلك مولد (١) .

هذا . . . والحديث عن الاستشهاد بكلام المولدين يدخل ضمن الحديث عن الاستشهاد بكلام الموالى عامة - وليس هذا موضعه - أما الذى نحن بصدده فإنه يتعلق بظاهرة خاصة من كلام المولدين هى : الألفاظ التى ترد فى معاجم اللغة وكتب اللحن والتعريب ، ثم يحكم عليها بأنها « مولد » ولا يقتصر على ذلك فقط ، بل يتردد معه أحيانا القول بأنه ليس من كلام العرب وأنه خطأ - كما فى النموذجين التاليين .

* الكشخنة : مولد ، وليست بصحيحة

* النحرير : ضد البليد ، وكان الأصمعى يقول : النحرير ليس من كلام العرب وإنما هى كلمة مولدة (٢) .

فهذا النوع من الألفاظ التى يحكم عليها بأنها « مولد » مع الحكم عليها أحيانا بما يخرجها عن كلام العرب بل عن الصواب كلية هى موضع النظر هنا .

هذا .. ومن المفيد أن يعلم أن المولد من الألفاظ لم ينفرد فى الغالب الأعم

---

(١) فحولة الشعراء ص ٣٢

(٢) انظر : المعرب من الكلام الأعجمى ص ٢٨١ - ٢٣١

بكتب لدراسته خاصة ـ عدا ماذكر عن « كراع النمل المصرى» أنه ألف كتابا فى المولد وهو مفقود ـ بل ذكرت أمثلته متناثرة بقلة فى معاجم اللغة ، وبكثرة نسبية فى كتب لحن العوام وكتب المعرب والدخيل ، ولعل ذلك يرجع إلى أن استقصاء ألفاظ التوليد مع تعدد مصادرها المتسعة ـ كما سيأتى ـ لاتحد ولا يحيط بها العد ولذلك اقتصر على ذكر المهم منها عرضا فى الكتب التى تناولت بعض الظواهر اللغوية الخاصة الطارئة على اللغة كظاهرة اللحن والتعريب .

ثانياً : التحديد النظرى لمعنى التوليد فى آراء الأقدمين

• قال السيوطى : هو ما أحدثه المولدون الذين لا يحتج بكلامهم ، والفرق بينه وبين المصنوع أن المصنوع يورده صاحبه على أنه عربى فصيح ، وهذا بخلافه ـ وفى مختصر العين للزبيدى : المولد من الكلام المحدث ـ وفى ديوان الفارابى : يقال هذه عربية وهذه مولدة ـ قال فى الجمهرة : الحسبان الذى ترمى به هذه السهام الصغار مولد ، وقال : كان الأصمعى يقول : النحرير ليس من كلام العرب ، وهى كلمة مولدة ، وقال : الخم . القوصرة يجعل فيها التبن ، لتبيض فيها الدجاجة وهى مولدة . (١)

• أورد المحبى عن ثعلب أنه سئل عن التغيير فقال : هو كل شىء (٢) مولد ، ثم قال : وهذا يقتضى أن كل لفظ كان عربى الأصل ، ثم غيرته العامة بهمز أو تركه أو تسكين أو تحريك ونحو ذلك مولد(٣) .

---

(١) المزهر ١ / ٣٠٤

(٢) مجالس ثعلب ص ٨٠١

(٣) قصد السبيل فيما فى اللغة العربية من الدخيل ص ١٧

• وفى الطراز المذهب : هو ما أحدثه المولدون ، وقيل : كل لفظ عربى غيرته العامة(١)

• وفى الاشتقاق والتعريب : ما لم يعرفه أهل اللغة ولم ينطقوا به من الكلام وإنما استعمله المولدون ، وجروا عليه فى منثورهم ومنظومهم(٢) .

ويلاحظ على هذه التعريفات النظرية السابقة ما يلى :

١ — أن بداية الحديث عن ذلك نظريا كان من علماء القرنين الثالث والرابع فى فترة المراجعة لكل ما تقدم من آراء متناثرة فى دراسة اللغة ، كما هو واضح فيمن ورد ذكره فى النصوص ثعلب والزبيدى والفارابى اللغوى .

٢ — أن علماءنا الأقدمين - فيما يبدو - لم يتفقوا على اتجاه واحد فى تحديد معنى المولد فهو عند بعضهم : المحدث ، وعند الآخر : التغيير ، وعند ثالث شىء عام ، إذ يقال هذه عربية ، وهذه مولدة ، وعند رابع : كل لفظ عربى غيرته العامة .

٣ — أن الألفاظ التى استعملت فى تعريف المولد ألفاظ فضفاضة عامة الدلالة ، وهى بذلك معرضة للأخذ والرد فيما يتعلق بالتحديد الحاسم للمولد من الألفاظ وغير المولد منها .

٤ — الذى يفهم من هذه الآراء كلها أنها تدور حول أمرين :

أولهما : إن المولد هو التغيير عامة سواء فى ذلك ما يشمل الألفاظ المحدثة مما لم يستعمله العرب - فى رأيهم - أصلا أو الألفاظ والتراكيب التى استعملها

---

(١) الطراز المذهب فيما فى اللغة من المعرب ص ٨

(٢) الاشتقاق والتعريب ص ٦٢

العرب ، ثم غيرت باستعمال المولدين والعوام ـ وهذا واضح فى رأى ثعلب (ت ٢٩١) الذى سئل عن التغيير فقال : هو كل شىء مولد .

وثانيهما : أن المولد هو المحدث من الألفاظ الذى لم يستعمله العرب ، فالألفاظ المولدة ألفاظ جديدة أحدثت بعد عصر الاستشهاد فى الحضر ، وهذا واضح فى رأى الزبيدى (ت ٣٨٠) الذى تابعه فيه السيوطى ، ووضح فكرته له .

وقبل هذين الرأيين يلاحظ أن جيل الأصمعى من العلماء لم يكن يعنيه التقعيد النظرى للمولد ، بل يحكم على الأمثلة من خلال علمه بكلام العرب ؛ إذ يقول الأصمعى ـ فيما نقله السيوطى ـ التحرير ليس من كلام العرب ، وهى كلمة مولدة ثم يتوقف

وبعد هذين الرأيين نلاحظ أن اللغويين المقلدين فى العصر الحديث لا يخرجون عنهما ، إذ يورد صاحب الطراز المذهب ـ القرن الثانى عشر ـ كلا الرأيين دون تعليق ، كما يورد المغربى فى « الاشتقاق والتعريب » الرأى الأخير فقط ، فالمولد فى نظره : ما لم يعرفه أهل اللغة ولم ينطقوا به من الكلام ، وإنما استعمله المولدون وجروا عليه فى منثورهم ومنظومهم .

٥ — والذى فهمته من تلك الآراء النظرية ومن الأمثلة التى صادفتها عن الألفاظ المولدة والتعليق عليها ، أن الأمر قد تدرج كالآتى :

فى القرن الثانى وجه العلماء ـ كالأصمعى ـ همهم للتعليق على الأمثلة المتناثرة لبيان أنها مولدة ، وليست من كلام العرب ، كما وجه الاهتمام نفسه لأمثلة أخرى توصف باللحن أو التعريب .

وفى القرن الثالث ، فهم كل تغيير على أنه مولد ، نسبة للمولدين الذين لم يكونوا خالصى النسب ، وفى تلك الفترة وجه اهتمام لهذا التغيير بصورة عامة ، وخصوا باهتمامهم اللحن فى بنية الكلمات أو تأليف الكلام ، فشمل ذلك أيضاً التغيير

الآخر الذى يأتى من إحداث ألفاظ جديدة ، وكثرت كتب اللحن فى القرن الثالث بما تتجه إليه أساساً من الخطأ فى الكلام العربى وبما تشمله أيضاً من الألفاظ المستحدثة على قلة ويشار إليها بلفظة « مولد » ومثل هذا الرأى نظريا أبو العباس أحمد بن يحيى ثعلب .

وفى القرن الرابع خصص العلماء نظريا المولد بأنه الألفاظ المحدثة ، وإن كان عمليا لم يخرج قبل ذلك عن هذا المفهوم لا فى القرن الثانى ولا فى القرن الثالث ، وإن دخل مع غيره تحت مفهوم « التغيير العام » فى القرن الثالث .

ومع كل ذلك ، فإن « المولد » من الألفاظ لم يلق عناية خاصة من العلماء توجه للتأليف فيه ، فبقيت أمثلته متناثرة بين كتب تناولت ظواهر لغوية متخصصة كاللحن أولا ثم التعريب ثانيا .

ثالثا : مصادر المولد والتمثيل له

تتلخص مصادر التوليد عن طريق ملاحظة كلماته فى الأمور الآتية :

١ — الارتجال بالاشتقاق

٢ — التعريب بعد عصر الاحتجاج

٣ — التحويل من المعنى اللغوى إلى معنى آخر مولد

ومن الحق أولا أن يقال : إن الناس العاديين الذين استعملوا المولد لم يعرفوا اشتقاقا ولا غيره ، ولم يكونوا يقيسون الأمور بمقاييس الصرف وتقنين الكلام بل إنهم يمارسون الكلام دون بحث عما وراء ذلك ، وبملاحظة ظاهرة التوليد فى الألفاظ التى حدثت دون قصد يمكن تصنيفها فى الأمور الثلاثة السابقة .

فأما الارتجال بالاشتقاق فمعناه أن يشتق المولدون كلمة من مادة عربية يعرفها

أهل اللسان ، لكنهم لم يعرفوا الكلمة المذكورة ، ولم يشتقوها ، فهى إذن كلمة جديدة على الكلام العربى المتوارث .

وإذا صح أن تذكر سمات معينة لذلك الذى تم عن طريق الاشتقاق فإنه يلاحظ فيه الآتى :

(ا) استخدام النواة الدلالية أو حروف الأصول ، فمثلا كلمة « فسقية » مولدة ومادة (ف . س . ق) موجودة فى اللغة من قبل بمعنى الخروج .

(ب) مجىء كلمات على الصيغ الصرفية ذات المعانى ، مثل كلمة (حرّار) لبائع الحرير، فهى كلمة ـ كما يقول الخفاجى ـ مولدة ، وقد جاءت على صيغة (فعال) التى تدل على النسبة ، لكن العرب لم يستعملوها من قبل .

(ج) استخدام حروف الزيادة ذات المعانى ، فالألف والنون مثلا تدل على المطاوعة ، ومن ذلك الكلمات المولدة (انكسار الضوء وانعكاسه)

(د) وسائل تعديل الصيغ فى اللغة العربية ، كالهمزة والتضعيف والتصغير، ومن ذلك الكلمات المولدة (الإبراء والغرغره والجديرى)

وقد لعب التوليد بالاشتقاق دوراً مهما بوسائله السابقة فى أسماء الفرق الدينية وآرائها ، كما يلاحظ من الكلمات الآتية :

الثنوية ـ القدرية ـ الشعوبية ـ الخوارج ـ المعطلة ـ الغلاة ـ المشبهة ـ المرجئة التصوف ـ التشيع ـ الرافضة ـ الزندقة ـ وكذلك لعب دورا مماثلا فى أسماء العلوم ومصطلحاتها .

أما التعريب بعد عصر الاحتجاج فيقصد به أن ينقل المولدون كلمة من لغة أجنبية إلى اللغة العربية ، وتختص باسم « مولدة » للتفرقة بينهما وبين الكلمات التى عربها العرب أنفسهم .

من ذلك مثلا ـ كما يقول الجواليقى ـ كلمة (قطربّل) فهى كلمة أعجمية وليس لها مثال فى كلام العرب ، ولا توجد فى الشعر القديم ، وإنما ذكرها المحدثون .

ومن ذلك ـ كما يقول الخفاجى ـ كلمة (شاش) معروف ، يلف على الرأس وبعد اللف يسمى عمامة ، وهو مولد منقول من اللغة الهندية .

أما التحويل من المعنى اللغوى فيقصد به أن يكون للكلمة معنى معين استعملت به عند العرب ثم حولها المولدون عن هذا المعنى إلى معنى آخر واستعملوها فيه .

ومن ذلك مثلا كلمة (منخطف اللون) لمن تغير لونه بسرعة ، فكأنه خطفه خاطف والعرب لم تقله ، وإنا ولده المولدون .

وإذا لوحظ أن هذا المصدر الأخير يتعلق بتطور معانى الكلمات ، وأن هذا التطور فى حركة دائبة لا تتوقف ، اتضح أن هذا المصدر من مصادر التوليد يصعب إحصاء الكلمات الناتجة عنه ، ومع ذلك فقد أورد العلماء بعض نماذجه فيما ذكروه من نماذج التوليد المتناثرة .

وسأقدم هنا عشر كلمات من المولد فقط ، ومن كتاب واحد هو (شفاء العليل فيما فى كلام العرب من الدخيل) مرتبة حسبما وردت فى ذلك الكتاب مع ذكر تعليق الخفاجى عليها ، لربطها بعد ذلك بمصادر التوليد السابقة ، وهى :

١ ـــ بطاقة : بمعنى رقعة صغيرة ، مولدة ، وجاء فى فقه اللغة : أنها معربة عن الرومية .

٢ ـــ الجريدة : دفتر أرزاق الجيش فى الديوان وهو اسم مولد .

٣ ـــ شراقى : النشريق عند أهل مصر ألا تسقى الأرض بماء النيل

والأرض يقال لها شراقى وهى مولدة ، مأخوذة من التشريق ، بمعنى التقديد لأنها متقددة .

٤ — طلبق : قال : أطال الله بقاءك ، وهى مولدة .

٥ — فوارة الماء : معروفة ، وهى مولدة ، قال الشريف العقيلى :

من حول فوارة مركبة قد انحنى ظهر مائها تعبا

٦ — فذلكة : لفظة مولدة ، سمعتها ، وعرفت معناها .

٧ — قصف : بمعنى اللهو ، استعمله المولدون فى أشعارهم ، وأصل معناه كسر غصن صغير .

٨ — كيمياء : لغة مولدة من اليونانية ، وأصل معناها الحيلة والحذق .

٩ — ماهية : بمعنى الحقيقة ، نسبة إلى (ما هو ؟) مولدة ، لم تسمع .

١٠ — مقامة : مولدة محدثة ، لم تقع فى كلام أحد من المتقدمين ، لكن لها وجه من المجاز ، حيث سموا ما يقام فى المجلس من حديث (مقامة)(١) .

وبملاحظة الكلمات العشر السابقة والتعليق عليها يتبين أنه يتمثل فيها مصادر التوليد الثلاثة السابقة كلها وقد يجتمع فى كلمة واحدة أكثر من مصدر واحد كما فى كلمة (شراقى) ففيها الاشتقاق والتحويل .

فالاشتقاق واضح فى الكلمات المولدة (شراقى ـ طلبق ـ فوارة ـ فذلكة ـ ماهية)

والتعريب واضح فى الكلمات المولدة (بطاقة ـ جريدة ـ كيمياء)

والتحويل عن المعنى بين فى الكلمتين (قصف ـ مقامة)

---

(١) انظر : « شفاء العليل فيما فى كلام العرب من الدخيل » الصفحات الآتية على التوالى ٣٦ ، ٦٢ ، ١١٥ ، ١٢٩ ، ١٥٢ ، ١٥٣ ، ١٥٤ ، ١٦٧ ، ١٨٦ ، ١٨٩ .

وليس ثمة داع ماس لتفصيل الكلام فى كل كلمة على حدة .

وبعد :

فقد تكفلت هذه الفقرة ببيان ما يتعلق بالتوليد من حيث معناه ومصادره الدراسية واللغوية .

أما ما يتعلق بنظرة علمائنا الأقدمين له من حيث القبول والرفض فهو موضوع الفقرة التالية إن شاء الله .

نظرة النحاة للتوليد

قبل الحديث المباشر عن نظرة النحاة للمولد ينبغى التنبه إلى الأمور الآتية :

أولا : التفريق بين المولدين والاستشهاد بشعرهم فى دراسة اللغة ومستوياتها المختلفة وبين ما نحن بصدده من الحكم على ظاهرة خاصة هى الألفاظ التى يعقب عليها بكلمة « مولد » أو « مولدة »

والأمر الأول موضعه الاستشهاد باللغة ، ويحتاج إلى تفصيل واسع خلاصته أن علماءنا الأقدمين قد نظروا إلى المولدين عموما بشك وريبة ، وترتب على ذلك المبالغة فى التصون من كلامهم ، واعتمدوا فى هذا التصون على التحديد الزمنى الذى اختلف مداه بين التشدد التام والتسامح النسبي ، فأبو عمرو بن العلاء كان لا يحتج ببيت إسلامى قط ، واشتهر عنه قوله « لقد أحسن هذا المولد حتى هممت أن آمر صبياننا بروايته ، يعنى بذلك شعر جرير والفرزدق» فالشعر الجاهلى وحده هو الجدير بالعناية والدراسة لديه ، وما عداه مرفوض ، أما الأصمعى وغالبية العلماء فقد تسامحوا نوعا فى نظرتهم للتحديد الزمنى ، وعلى ما هو المشهور عنهم قبلوا ما جاء من مادة اللغة حتى حوالى منتصف القرن الثانى الهجرى تقريباً ، وشملت هذه الفترة بالطبع كثيرا من المولدين الذين روى العلماء شعرهم ، واعتبروه حجة ، كما يوضح ذلك النص الآتى :

* عن أبى حاتم عن الأصمعى قال : عمر بن أبى ربيعة مولد ، وهو حجة ، وسمعت أبا عمرو بن العلاء يحتج فى النحو بشعره ويقول : هو حجة .

وفضلة بن شريك الأسدى وابن الرقيات ، هؤلاء مولدون ، وشعرهم حجة(١) .

ثانيا : إن النظرة التى نرصدها هنا تتعلق بالألفاظ المولدة من حيث صيغها الشكلية لا من حيث معانيها ، فقد قبلت الألفاظ المولدة من حيث المعنى لكنها رفضت من حيث النظرة اللغوية ، وترتب على ذلك أن تعتبر الكلمة فصيحة لكنها مرفوضة لغويا ، لأنها مولدة ، وأن تدرس فى الأدب ، لتعبيرها عن المعنى لكنها تعارض فى دراسة اللغة ، لأنها ليست من كلام العرب .

* كان الأصمعى يقول : النحرير ليس من كلام العرب ، وإنما هى مولدة وقد جاء فى الشعر الفصيح ، قال الأسود بن يعفر :

يوم لا ينفع الرواغ ولا يقدم إلا المشيع النحرير(٢)

* وقال ابن جنى : المعانى يتناهبها المولدون كما يتناهبها المتقدمون(٣) .

ثالثا : إن نظرة علمائنا الأقدمين للمولد من حيث القبول والرفض لم ترد عنهم — فيما أعلم — بصراحة وحسم ، وبعبارة أخرى : لم يدرس التوليد فى الألفاظ - حتى عند المتأخرين - باعتباره موضوعا متكاملا يتبين منه موقفهم المباشر منه ، والذى جاء عنهم فى ذلك الموضوع تعليقات قصيرة متفرقة على بعض الأمثلة المتناثرة التى تذكر فى المعاجم أو كتب اللحن والتعريب .

لذلك ، فإن رصد موقفهم من الألفاظ المولدة يعتمد على هذه التعليقات وتجميعها وقد تبين منها أنهم حكموا عليه بالآتى :

---

(١) خولة الشعراء ، ص ٢٩ .

(٢) المعرب من الكلام الأعجمى ص ٣٣١ .

(٣) الخصائص جـ ١ ص ٢٤ .

١ — الألفاظ المولدة ليست من كلام العرب

٢ — بعض الألفاظ المولدة خطأ

وينبغى تقديم نماذج تثبت هاتين الفكرتين أولا ، لمعرفة المستوى الصوابى لنظرتهم أخيرا .

وقبل عرض هذه النماذج ينبغى أيضا التنبه إلى أن معظم أمثلة المولد مسكوت عن التعليق عليه فيما يخص الفكرتين السابقتين ، وهذا المسكوت عنه لا يثبت حكما ولا ينفيه ، إذ يقتصر وروده على أنه مولد فقط ، وعرض أمثلة منه أمر سهل ، ولكنها لا تفيد كثيرا فى معرفة نظرة العلماء إليه ، ولذا كان من الأفضل الاقتصار على إيراد نماذج من الأمثلة التى ذكرت معها آراء العلماء حول الفكرتين السابقتين لإثباتهما .

المجموعة الأولى

١ — قول العامة : هم فعلت مكان أيضا ، وبس مكان حسب ، وله بخت مكان حظ ، كله مولد ، ليس من كلام العرب(١) .

٢ — أطراف : جمع (طرف) بالسكون مولد ، وإنما هو جمع طرف بالفتح .

٣ — قال الخليل : الطرف لا يثنى ولا يجمع ، لأنه مصدر (طرف) إذا حرك طرفه وفى الفائق : أنه لم يرد به سماع(٢) .

٢ — التشويش : شوش بمعنى خلط ، وأجمع أهل اللغة على أن التشويش

---

(١) ذيل الفصيح ، ص ١١٦ .

(٢) شفاء العليل ص ١٤ - ١٥ .

لا أصل له فى العربية ، وأنه من كلام المولدين(١) .

٤ — الأنانية : هى اختراع محض لا أصل لها(٢) .

فالعبارات التى وردت مع هذه الأمثلة بعد الحكم عليها بأنها « مولد » هى « ليس من كلام العرب » و « لم يرد به سماع » و « لا أصل له فى العربيـــة » و « اختراع محض لا أصل لها » يفهم منها أن كلام العرب صاحب الأصل الذى ورد به السماع قد اعتمد على تحديده بعرف علمى اعتمد على زمن محدد فى الحضر وأن هذا الزمن الذى امتد إلى حوالى منتصف القرن الثانى الهجرى على ما هو المشهور قد وقف حاجزاً علميا يحول ما وراءه من كلام العرب ، وما يأتى بعد ذلك ليس من كلامهم وهو اختراع محض لا أصل له .

المجموعة الثانية

١ — الطرش : ليس بعربى محض ، بل هو من كلام المولدين ، وهو بمنزلة الصمم عندهم(٣)، قال أبو حاتم : لم يرضوا باللكنة حتى صرفوا له فعلا ، فقالوا: طرش يطرش طرشا .

٢ — الكشخنة : مولدة ، وليست بصحيحة(٤) .

٣ — وتقول : (هذا جواب كثير)

قال العسكرى : والعامة تقول فى جمع الجواب جوابات وأجوبة ، وهو خطأ لأن الجواب مثل الذهاب .

وقال سيبويه : الجواب لا يجمع ، وقولهم : جوابات كثير وأجوبة كثير

---

(١) شفاء العليل ص ١٤ - ١٥ .

(٢) التنبيه على غلط الجاهل والنبيه ، ص ١٢ .

(٣) ، (٤) المعرب من الكلام الأعجمى ص ٢٢٤ - ٣٨١ .

مولد وإنما يقال : جواب كثير(١) .

٤ — وتقول : شوشت الشيء إذا خلطته ، فأما التشويش فأجمع أهل اللغة أنه لا أصل له فى العربية ، وأنه مولد ، وخطأوا الليث فيه(٢) .

٥ — انحفظ وانقرأ وانكتب : مستحدث ، استحدثه المولدون مما لا يعتدّ بوجوده ولا يعبأ بكونه(٣) .

فقد وصفت الكلمات المولدة السابقة باللكنة أو عدم الصحة أو الخطأ ، أو انها مما لا يعتد وجوده ولا يعبأ بكونه ، وكلها تدور حول معنى الرفض والتخطئة ـ والدارس فى ذلك أمام احتمالين :

أولهما : أن الحكم بالتخطئة على بعض الألفاظ المولدة خاص بتلك الألفاظ وحدها ، ويترتب على ذلك أمر آخر هو : إن من الألفاظ المولدة ما هو خطأ كالنماذج السابقة ، وما هو صحيح ، وهو ما لم يصرح بشيء عنه .

وثانيهما : أن الحكم على بعض نماذج المولد بالخطأ ينصب أيضا على المسكوت عنه ، مع تخصيص المقصود من الخطأ فى عرف علماء اللغة بأنه الخطأ الذى يخرج المولد به عن كلام العرب الذى يصح الاحتجاج به ، وإن كان المولد بذلك الاعتبار لا يخرج عن صحة الاستعمال فى التعبير عن المعانى عند المتأخرين .

وليس لدى من الأدلة الحاسمة ما أرجح به أحد الاحتمالين ، وإن كنت أميل إلى الاحتمال الثانى اعتماداً على أن علماءنا قد أخرجوا المولد من الكلام العربى فى تعريفهم النظرى له ، وفى نصهم على ذلك فى بعض أمثلته ، ولما هو معروف عنهم من اعتمادهم على التحديد الزمنى الذى يقتضاه رفض ما جاء بعد ذلك من الظواهر اللغوية الجديدة ومنها المولد .

---

(١) تقويم اللسان ورقة ١١

(٢) ذيل الفصيح ص ١٠٨ .

(٣) سهم الألحاظ فى وهم الألفاظ ورقة ٥ .

أخيرا

نتساءل عن الأساس الذى وجه نظرتهم للمولد من الألفاظ فأخرجوه به عن كلام العرب وحكموا على بعضه بخطأ الاستخدام فى دراسة اللغة إنه باختصار (التحديد الزمنى المعتمد على عرف العلماء لا الاستعمال اللغوى المعتمد على عرف المتكلمين) هذا هو الأساس !! .

أما مدى توفيقهم فيه ، فله موضع آخر فى الفقرة التالية إن شاء الله .

الألفاظ المولدة فى ضوء تطور اللغة

اختلف موقف علمائنا من الألفاظ المولدة بين الاعتراف بفصاحتها ورفض الاستشهاد بها أو الاعتراف بمعانيها واستخدامها فى الأدب والانصراف عن بنيتها ودراستها فى اللغة ، مما قرره ابن جنى نصا بقوله : « يستشهد بشعر المولدين فى المعانى ، كما يستشهد بشعر العرب فى الألفاظ » وقد اتخذ تقييد عصر الاستشهاد وعدم الاعتراف بتطور اللغة الأساس الذى ركن إليه الأقدمون فى إخراج هذه الثروة الجديدة من الألفاظ عن كلام العرب ، وعدم السماح لها بالدخول إلى الدراسة ، وبقيت حتى اليوم مشتتة تائهة فى مصادر اللحن والتعريب والمعاجم موسومة بتلك السمة العنصرية « مولدة » فما الرأى فى هذا الموضوع من وجهة النظر الحديثة ؟! يتضح ذلك ببيان الآتى :

(ا) الألفاظ المولدة مظهر لتطور اللغة

(ب) الرأى فى موقف النحاة من هذه الألفاظ الجديدة

إن تأمل المصادر اللغوية لتوليد الألفاظ من « الارتجال بالاشتقاق والتعريب بعد عصر الاستشهاد وتطور دلالة الألفاظ » ـ سبق عرضها فى الفقرة الأولى ـ يتضح منه ما نحن بصدده من حاجة الناطقين بالعربية إلى الألفاظ الجديدة واللجوء فى ذلك إلى وجوه مشروعة ـ وإن كانت غير متعمدة ـ لسد حاجتهم منها ، وتغير الظروف الاجتماعية الدائم ينعكس تأثيره على اللغة واستعمالها فتنزوى ألفاظ لم يعد ثمة حاجة إليها ، وتجد أخرى فى الاستعمال لدواعى الظروف الجديدة إليها ، ويتم كل ذلك بطريقة تلقائية مستمرة ، تماما كما يتم التغيير فى كل المظاهر الاجتماعية الأخرى .

والباحث فى اللغة ـ من وجهة النظر الحديثة ـ يعترف بالتطور باعتباره مظهراً

اجتماعيا يحدث للغة كما يحدث لغيرها ، وينظر إليه بهذا الاعتبار ، فيلاحظه ويصفه ، ويصل من ذلك إلى معرفة ما جد من عناصر التطور فى مرحلة من مراحل اللغة عن مرحلة أخرى ، وليس من عمل الباحث أن يقف بدراسته عند فترة معينة ، يحتفى بلغتها ، ويرفض غيرها ، معتقداً أن ما احتفى به هو الصحيح الجدير بالدراسة ، وأن غيره مما لم يسر على نهجه مخالفات ينبغى وسمها بهذه الصفة ، فهى مخالفات حقا إذا وضعت فى ضوء مسلك اللغة فى مرحلة سابقة لكنها بالقياس إلى عصرها ذات قيمة متميزة لا تقل فى تمثيل المستوى الصوابى له عن غيرها من العصور .

وعلى ذلك ، فإن موقف النحاة من الألفاظ المولدة قد تحكمت فيه اعتبارات سلموا بها ، ثم استسلموا لها ، وهى اعتبارات تعود إليهم ، من تنصيب أنفسهم سلطة تبيح وتمنع ، مع أن عملهم الحقيقى هو الوصف والاستقراء ، كما تعود إلى تعلقهم بربط اللغة المثالية بعصر خاص مع أن واقع الأمر أنها ترتبط بالاستعمال وحاجات المجتمع فى كل عصر على انفراد ، وينبغى النظر إليها بهذه الصفة بدون تفضيل عصر على عصر آخر بالقبول والرفض ، وهى أخيرا ترتبط بفكرة الربط بين نقاء العنصر ونقاء اللغة ، فقد وثقوا الأعراب بعد وقف الاستشهاد بالحضر حتى القرن الرابع ، ورفضوا الاعتماد على المولدين فى هذا العصر نفسه ، فكل هذه الاعتبارات غير مقنعة لغويا ، وقد وجهت نظرتهم فى رفض الألفاظ المولدة .

• يقول برجشتراسر : الذى منع علماء الشرق ـ مع بذل الجهد العجيب فى درس اللغة العربية من جهة الصرف والنحو ومن جهة المفردات ـ عن الاعتناء الكافى بالكشف عن تطور اللغة بعد الإسلام سببان مرتبطان أحدهما بالآخر :

أولها : مداومتهم على السؤال عن الجائز فى اللغة وضده ، وعلى المنع عن

كثير من العبارات ، وهذا وإن كان واجبا نافعا ، فهو عمل المعلم لا العالم ، فالعالم يفحص عما يكون فى الحقيقة لا عما كان ينبغى أن يكون ، والمعلم لا يظن أن تعليمه أقوى من الحياة ، فإن نسى هذه النصيحة واجتهد أن يقهر حياة اللغة ويعوقها ، جازته وغفلت عن تعليمه ، فيتسع إذن الشق الحاجز بين اللغة الحقيقية الحية وبين ما يعلمه النحويون ، كما نشاهد ذلك فى تاريخ اللغة العربية .

والسبب الثانى : اعتقاد علماء الشرق أن أكمل ما كانت عليه اللغة العربية وأتقنه وأحسنه ما يوجد فى الشعر القديم ، وهذا حكم غير علمى(١) .

أجل . . هذا حكم غير علمى ، يتجاوز موقف العلم إلى موقف التعليم ويحاول قهر حياة اللغة والتغافل عن تطورها ، فتجوزه وتغفل عن تعاليمه ولا تعترف فى سيرها المستمر بما اعتنقه النحاة عن عصر آخر من الكمال والإتقان والحسن ، وهذا الحكم غير العلمى هو الذى طبقه النحاة على المولد من الألفاظ لغويا ، وهو الذى يفسر تلك المفارقة التى وردت عنهم فى الاعتراف بفصاحة المولد دون حجيته فى الاستشهاد ، والاعتراف بمعانيه دون صيغه ، واستخدامه فى الأدب دون دراسة اللغة . . أليس هذا غريبا . .

إن واجبنا الآن أن نرد لما أطلق عليه النحاة « المولد » قيمته اللغوية باعتباره جانبا مهما من مظاهر تطور الفصحى ، وسبيلنا لذلك جمع شتاته من مصادره مرتبة بحسب عصور الفصحى ، ثم استقراء بنية الكلمات فيه لمعرفة ما جد من تطور على مسلك الصيغ العربية بسببه ، مع إباحة مصادر التوليد الغنية فى استخدام كلمات جديدة فى وقتنا الحاضر ، كما اعترف الأقدمون أنفسهم بذلك فى المعانى ودراسة الأدب ، فسارت دراستهم فى طريق طبيعى مفيد لم يتح مثله لدراسة اللغة حتى اليوم .

---

(١) التطور النحوى ص ١٣٧ .

التعريب : قيود النحاة وحاجة الاستعمال

تمهيد

ينبغى منذ البداية الاعتراف بأن الخوض فى موضوع التعريب والحديث عن المعرب من الكلمات أمر لا سهولة فيه ولا يسر .

ذلك أنه ينبغى لمن يتصدى لهذا الموضوع أن يكون على دراية كافية بعدد من اللغات التى يقال إن العرب قد نقلوا قديما من ألفاظها ، وذلك كى يتمكن من التمييز بين ماهو معرب حقا وله أصل أجنبى ، وما ادعى فيه التعريب من الكلمات دون سند علمى يعتد به ، كما نص على ذلك علماؤنا الأقدمون أنفسهم .

يضاف لذلك ما يجب من إلمام الدارس لهذا الموضوع بقدر كاف من دراسة الأصوات والصرف من وجهة نظر الأقدمين ، ليكون فهمه لآرائهم عن ضوابط المعرب متسما بالموضوعية والإنصاف لهم ولنفسه .

وقبل كل ذلك ينبغى التتبع الشامل الدقيق للظروف التى هيأت للكلام الأعجمى طريقه للسان العرب ، وهى ظروف متنوعة ومتشابكة اجتماعيا ولغويا خصوصا مع المدى الزمنى الطويل الذى حدث فيه اللقاء بين العرب وغيرهم من الأمم .

هذا ما ينبغى أن يتهيأ لدراسة موضوع التعريب ، وهو — بحق — جهد

ثقيل ليس فى طوق الآن الوفاء به ، كما أنه ليس من هدف هذا البحث الوفاء به ، إذ هو مخصص للنظر إلى قضية معينة هى قبول العلماء ورفضهم له ، وهو بذلك لا يتسع للاستقصاء والتتبع .

والكلمات المعربة باعتبارها ظاهرة طارئة على اللغة العربية الأصيلة نظر إليها العلماء بحذر ، وقاوموها بوضع شرائط الصياغة وسمات التعريب .

لذلك فإن ما يدخل فى إمكانى وإمكان هذا البحث هو رسم صورة واضحة — وإن كانت مختصرة — للأمور الثلاثة الآتية :

١ — حركة التعريب وتطورها استعمالا ودراسة

٢ — جهود الأقدمين لإخضاع المعرب لمسلك الصيغ العربية

٣ — أساس نظرة الأقدمين للمعرب بين شرائط الصياغة والاستعمال

حركة التعريب وتطورها استعمالا ودراسة

فى كتابة هذه الفقرة ينبغى بيان الأمرين الآتيين :

١ — الصورة العلمية لحركة التعريب فى الكلام العربى فى عصر الاستشهاد فى الحضر

٢ — الصورة العلمية لدراسة المعرب فى الكلام العربى بعد عصر الاستشهاد

من الحق أن الدارس لا يملك النصوص الكثيرة لإثبات وجود الكلمات المعربة فى اللغة العربية فى الجاهلية ، ولكن هناك من الظروف والأدلة ما يقطع بحدوث ذلك فيها ، فالعرب فى الجاهلية لم تكن أمة منطوية على نفسها ، بل فرضت عليهم ظروف حياتهم الاتصال بمن جاورهم من الأمم سواء أكان ذلك عن طريق

التجارة أو الغزو أو الوفادة ، وهذه كلها وسائل للمخالطة واللقاء ، ويستتبعها نقل الألفاظ من اللغات الأخرى وتداولها بين العرب ، ولقد استعمل بعض الشعراء الجاهليين ألفاظا غريبة فى شعره مما دعا العلماء فيما بعد إلى عدم الاحتجاج به ، فأمية بن أبى الصلت مثلا كان — فيما يقال — يستعمل ألفاظا غريبة فى شعره فيسمى الإله « السلطليط » والسماء « صاقورة وحاقورة » ، وأغلب الظن أن هذه الألفاظ كلها لم تكن من ابتداعه ، بل كانت مما اطلع عليه فى الكتب الدينية التى يقال إنه كان يداوم قراءتها ، و « عدى بن زيد العبادى » كان من نصارى الحيرة ، وقد عاش فترة فى البلاط الفارسى ، والمعتقد أن هذه الفترة قد انعكس تأثيرها عليه حضاريا ، فلان شعره ، كما انعكس تأثيرها عليه فى نقل ألفاظ من الفارسية واستخدامها بين العرب .

ولم تكن الوفود العربية تنقطع عن الرحلات إلى بلاد الفرس والروم والحيرة وغسان والحبشة والهند ، والنتيجة بالضرورة تبادل الألفاظ بين العرب والأجانب .

والدليل العلمى الحاسم على وجود المعرب من الألفاظ فى الجاهلية هو القرآن الكريم ، فقد احتوى على ألفاظ كثيرة وصفها بعض الصحابة والتابعين — فيما روى عنهم — أنها من غير لغة العرب ، كما ألف العلماء فى ذلك كتبا خاصة ، وصنف السيوطى وحده كتابين فى هذا الموضوع هما « المتوكلى فيما فى القرآن من المعرب » و « المهذب فيما وقع فى القرآن من المعرب » وقد جمع فيهما — كما هى عادته — مجهودات السابقين عليه فى الأفكار والألفاظ .

ووجود المعرب فى القرآن قضية علمية اختلف حولها العلماء اختلافا كبيرا على رأيين :

أحدهما : وجود المعرب فى القرآن ، وإلى ذلك ذهب بعض الصحابة

والتابعين والعلماء منهم ابن عبـــاس ووهب بن منبه وابن مسعود وسعيد ابن جبير وعكرمة ومجاهد وعطاء والضحاك ، والسدى وأبو عمران الجونى وعمرو بن شرحبيل وأبو موسى الأشـــعرى والزمخشرى وابن الحاجب والسيوطى وغيرهم .

وثانيهما : أن القرآن لا يحتوى على غير العربى من الألفاظ ، وهو مذهب كثير من العلماء ومنهم الإمام الشافعى وأبو عبيدة وابن فارس وابن جرير الطبرى والباقلانى والرازى وغيرهم(١) .

وليس مما يفيد كثيراً هنا عرض التفاصيل لكلا الرأيين وأدلتهما والرد عليها وإنما المفيد فى ذلك فهم الأمور الآتية :

أولا : أن الدارسين المتأخرين قد ارتضو الرواية التالية عن أبى عبيد القاسم ابن سلام ، وكأنما وجدوا فيها حلا لهذه القضية ، وخروجا من هذا الخلاف قد أوردها الجوالبقى بعد أن أورد قول أبى عبيدة : من زعم أن فى القرآن لساناً سوى العربية فقد أعظم على الله القول ، واحتج بقوله تعالى « إنا جعلناه قرآناً عربيا » — والرواية هى :

• قال أبو عبيد : وروى عن ابن عباس ومجاهد وعكرمة وغيرهم فى أحرف كثيرة أنه من غير لسان العرب ، مثل (سجيل والمشكاة واليم والطور وأباريق وإستبرق) وغير ذلك ، فهؤلاء أعلم بالتأويل من أبى عبيدة ، ولكنهم ذهبوا إلى مذهب ، وذهب هذا إلى غيره ، وكلاهما مصيب إن شاء الله تعالى .

وذلك أن هذه الحروف بغير لسان العرب فى الأصل ، فقال أولئك على

---

(١) راجع : المعرب فى القرآن الكريم ص ١٩٩

الأصل ، ثم لفظت به العرب بألسنتها ، فعربته ، فصار عربياً بتعريبها إياه ، فهى عربية فى هذه الحال أعجمية الأصل ، فهذا القول يصدق الفريقين جميعاً(١) .

وقد نقل هذه الرواية نفسها من جاء بعد الجواليقى ودرس موضوع التعريب فى القرآن كالسيوطى وغيره .

ثانيا : إنه سواء أكانت الألفاظ الواردة فى القرآن من لغات أخرى أعجمية باعتبار الأصل عربية باعتبار الحال أم أعجمية باعتبار الأصل والحال ، فإن ورودها فى القرآن يدل على أن العرب قد فهموها وتقبلوها ، وفهمهم لها يدل على شيوعها بينهم من قبل أن يأتيهم بها ، وهذا يثبت ما نحن بصدده من وجود الألفاظ المنقولة من لغات أخرى فى الجاهلية ، ومن استمرار ذلك حين جاء الإسلام .

ثالثا : يبدو أن الذين رفضوا وجود المعرب فى القرآن سيطر عليهم الوازع الدينى أكثر من تقرير الواقع اللغوى ، ولذلك فإن السيوطى حين أورد هذه الألفاظ فى كتابيه ساق بين يديها أسانيد نسبتها إلى الصحابة والتابعين ، كأنما يتحرز هو أيضا من القول بذلك بنفسه ، وقد عدد اللغات المنقول عنها تلك الألفاظ ، فأوصلها إلى عشر ، وهى الحبشية والفارسية والرومية والهندية والسريانية والعبرانية والنبطية والقبطية والتركية والزنجية والبربرية ، وذكر تحت كل لغة الألفاظ المعربة منها فى القرآن ، وعددها جميعاً ١٢٤ كلمة ، ومن نماذج ذلك :

- أخرج ابن مردويه عن ابن عباس فى قوله تعالى « تتخذون منه سكرا » قال : السكر بلسان الحبشة : الخل .
- أخرج ابن أبى حاتم عن الضحاك قال : الإستبرق : الديباج الغليظ بالفارسية .

---

(١) المعرب من الكلام الأعجمى ص ٤ - ٥ .

• أخرج ابن المنذر عن وهب بن منبه فى قوله تعالى (فصرهن) قال : قطعهن بالرومية .

• أخرج أبو الشيخ عن جعفر بن محمد عن أبيه فى قوله تعالى : (يا أرض ابلعى ماءك) اشربى بلغة الهند .

• أخرج ابن أبى حاتم عن الضحاك فى قوله تعالى : (يحمل أسفارا) قال : كتبا ، والكتاب بالنبطية يسمى سفراً(١) .

ولا يستطيع المرء الجزم القاطع بصحة نسبة هذه الألفاظ فى القرآن إلى اللغات التى قيل إنها منها ولا بصحة نسبة هذه الروايات المسندة إلى الصحابة والتابعين ، لأن ذلك يحتاج لمعرفة تلك اللغات فى العصور القديمة مما لا يتوافر لى ، ولعل ذلك لم يتوافر لمن نسب إليهم ذلك من الصحابة والتابعين والدارسين من العلماء .

والذى أعلمه أن كلمة (بلع) عربية أصيلة قال عنها صاحب القاموس (بلعه كسمعه ابتلعه)

وأن كلمة (سفر) كلمة موجودة فى اللغة العبرية ، فهل كانت موجودة فى النبطية أيضا قبلهما كليهما أو معهما ؟؟ ربما !! وهذا يدفع إلى كثير من الحذر فى أخذ هذه الأقوال وتلقيها ، وغاية ما يستطاع قوله : إن هذه الأقوال تدل بمجرد ورودها على وقوع ألفاظ معربة فى الكلام العربى فى عصور مبكرة ، وقد استخدم القرآن بعض هذه الألفاظ حين نزل لمخاطبة العرب .

ومع مجىء الإسلام ازداد اختلاط العرب بالأجانب بالفتح والهجرات

---

(١) انظر فى هذه النماذج : المتوكلى فيما وقع فى القرآن من المعرب ، الأوراق ٣ - ٤ - ٥ - ٦ على التوالى .

والرق والخدمة ، وترتب على ذلك استخدام الألفاظ الأجنبية فى العربية ، ووجود ألفاظ عربية فى اللغات التى احتكت بالعربية ، وهذه الألفاظ المعربة قد ضمت الكثير منها فيما بعد المعاجم العربية والمصنفات الخاصة بالتعريب دون إشارة إلى تاريخ استخدامها فى اللغة العربيـــة ، ومع ذلك فمن المؤكد أن حركة النقل اللغوى فى القرن الأول قد استمرت وزادت عما كان عليه الأمر فى الجاهلية .

على أن أهم موقف واجه العرب فيما يتعلق بالتعريب جاء فى بداية القرن الثانى الهجرى حين اتسع نشاط الثقافة العربية تأليفاً وترجمة ، فازدادت الحاجة لكلمات جديدة ومصطلحات جديدة ، يقول السيوطى « قال محمد بن على الخراسانى : المنصور أول خليفة ترجمت له الكتب السريانية والأعجمية بالعربية كـكتاب كليلة ودمنة وإقليدس »(١) والذى أعتقده أن حركة الترجمة نشطت قبل المنصور بزمن بعيد ، واستمرت بعده فى ازدياد وقوة ، والمهم أن العرب واجهوا موقفاً لغوياً جديداً لسد حاجاتهم لمتطلبات التأليف والترجمة ، وتغلبوا على ذلك بأمرين :

الأول . التصرف فى مدلول الكلمات العربية الأصل مثل الفاعل والمفعول والموضوع والمحمول ، وذلك بتحويل المعنى اللغوى إلى معنى اصطلاحى .

الثانى : نقل الألفاظ الأعجمية نفسها إلى اللغة العربية ، وأكثر ما كان ذلك فى أسماء النبات والحيوان والآلات والأمراض والمآكل وسلع التجارة .

وفى حوالى منتصف القرن الثانى الهجرى توقف الاستشهاد باللغة فى الحضر

---

(١) تاريخ الخلفاء ص ١٠٥ .

وشمل ذلك أيضا ظاهرة التعريب فى الألفاظ ، أما ما نقل بعد تلك الفترة من الالفاظ الأجنبية ، فقد أطلق عليها اسم « المولد » وقد تقدمت دراسته .

ذلك عرض مختصر لحركة التعريب فى فترة الاستشهاد ، فكيف تمت دراسته بعد ذلك ؟؟

كان من الطبيعى أن يهتم علماؤنا - رحمهم الله - بظاهرة التعريب كما اهتموا بغيرها من الظواهر الطارئة على الكلام العربى ، وذلك بهدف دراستها وجمع روايات السابقين المتناثرة عنها والتمييز بين الكلمات المعربة وغيرها .

وفى رصد جهود العلماء فى هذه الظاهرة يتبين أنه قد تناولها أولا النحاة وأصحاب المعاجم والفقهاء والمفسرون تناولا سريعا فى إطار الاتجاه العام لمؤلفاتهم .

فالنحاة تناولوا هذه الظاهرة مهتمين ببنية الكلمات المعربة ، وخضوعها لشرائط الصياغة العربية كما تناولوها أيضا فى باب علل الممنوع من الصرف وبدأ ذلك بكتاب سيبويه الذى جاء فيه عنوان نصه « هذا باب ما أعرب من الأعجمية (ج ٢ ص ٣٤٢) وأورد تحت هذا العنوان ما يتعلق بإبدال الحروف وطرق الصياغة والإلحاق للكلمات المعربة - وتابعه على ذلك النحاة بعده .

أما أصحاب المعاجم فيوردون بعض الكلمات المعربة لذكر معانيها ويقفون على ذلك بأنها معربة مع النص على اللغة التى عربت منها .

أما الفقهاء والمفسرون فقد أهمهم من ذلك كله وقوع المعرب فى القرآن الكريم ومناقشة هذه الناحية بالرفض أو القبول ، فالإمام الشافعى تناول هذا الموضوع فى كتابه (الرسالة ص ٤١ - ٤٥) فأثبت أنه لا يوجد فى القرآن غير العربى ، ورفض آراء المخالفين له فى تلك الفكرة .

أما تصيص ظاهرة التعريب وكلماته بمؤلفات مستقلة ، فقد تأخر - فيما أعلم - إلى القرن السادس الهجرى ، وبدأ ذلك بكتاب الجواليقى (المعرب من الكلام الأعجمى) وتوالت بعده الجهود الخاصة بتلك الظاهرة بقلة أولا ، ثم بكثرة فى العصر الحديث - كما يتضح ذلك من الجدول الآتى لهذه المؤلفات بحسب وفاة مؤلفيها مما دخلى فى إمكانى معرفته .

اسم الكتاب	المؤلف وتاريخ الوفاة أو طبع الكتاب	الإشارة إلى وجوده
١ - المعرب من الكلام الأعجمى	لأبى منصور الجواليقى (ت٥٣٩)	مطبوع
٢ - التذييل والتكميل لما استعمل من اللفظ الدخيل .	عبد الله بن محمد البشبيشى (ت ٨٢٠)	مخطوط
٣ - المتوكلى فيما فى القرآن من المعرب .	جلال الدين السيوطى (ت٩١١)	مخطوط
٤ - المهذب فيما وقع فى القرآن من المعرب .	جلال الدين السيوطى (ت ٩١١)	مخطوط
٥ - التعريب (رسالة)	ابن كمال باشا (ت ٩٤٠)	مخطوط
٦ - شفاء العليل فيما فى كلام العرب من الدخيل	شهاب الدين الخفاجى (ت١٠٩٦)	مطبوع
٧ - المعرب والدخيل	مصطفى المدنى (قرن/١١)	مخطوط
٨ - قصد السبيل فيما فى اللغة من الدخيل .	محمد الأمين المحبى (ت ١١١١)	مخطوط
٩ - الطراز المذهب فى الدخيل والمعرب .	محمد نهانى (ت ١٨٨٥ م)	مطبوع
١٠ - المعرب فى القرآن الكريم	أحمد القوصى (ت قرن/١٣)	مخطوط

١١ - الدليل إلى مرادف العامى والدخيل .	رشيد عطية البنانى (ت ١٨٩٨م)	مطبوع
١٢ - التقريب لأصول التعريب	طاهر بن صالح الدمشقى (ت ١٣٣٧)	مطبوع
١٣ - التهذيب فى أصول التعريب	أحمد عيسى (طبع ١٣٤٢ هـ)	مطبوع
١٤ - الاشتقاق والتعريب	مصطفى المغربى (طبع ١٣٦٦)	مطبوع

ويلاحظ على هذه الجهود ما يلى :

أولا : التأليف فى هذه الظاهرة قد تأخر نسبيا عن غيرها من الظواهر اللغوية التى تناولتها فترة المراجعة فى القرن الرابع وما تلاه ، ولعل ذلك يعود إلى صعوبة الحديث عن هذه الظاهرة ، لما تستلزمه من معرفة لغات متعددة للحديث فيها ، وهذا لا يتيسر للكثير من الناس ، ولعل هذا يفسر اعتماد هذه المؤلفات كثيراً على أقوال السابقين — مسندة أحيانا — فى القول بالمعرب .

ثانيا : وضحت ظاهرة أخرى فى كتب التعريب هى : التمهيد لذكر الكلمات المعربة بمقدمة علمية تتناول الأفكار الخاصة بهذه الظاهرة ، كتحديد معناه وفائدته وضوابط النحاة له ، ووقوعه فى القرآن ، وغير ذلك مما يفيد منه الدارس فائدة حقيقية ، ومما لم يحدث لظواهر أخرى مماثلة كاللحن والتوليد مثلا .

ثالثا : كلمة (الدخيل) جعلت عنوانا لبعض هذه الكتب مستقلة أو مع غيرها من المعرب أو العامى ، ويبدو أن هذه الكلمة أعم من كلمة المعرب إذ تشمل ما نقل إلى لغة العرب سواء جرت عليه أحكام التعريب أم لم تجر عليه ، وسواء أكان فى عصر الاستشهاد أم بعده ، وهو ما أطلق عليه اسم « المولد »

رابعا : الكتب الأربعة الأخيرة مؤلفة حديثا ، ولذلك فإن مادتها العلمية لا تقتصر على تناول المعرب قديما فحسب ، بل تزيد عليه ما حدث فى العصر الحديث من ذلك .

وأخيرا : فقد كانت هذه الفقرة خاصة بتوضيح الحركة العلمية للتعريب استعمالا ودراسة ، ويهمنا منها الجانب اللغوى الذى تتكفل ببيانه الفقرة التالية إن شاء الله .

جهود النحاة فى اخضاع المعرب للصيغ العربية

دارت دراسة علماء اللغة الأقدمين للمعرب حول تحديد معناه والمقصود منه ووضع الضوابط لصيغه ـ ومعرفة هذه الأمور الثلاثة تؤدى إلى استخلاص الأساس لموقفهم منه .

وعلى هذا فإن منهج كتابة هذه الفقرة يتحدد بالآتى :

١ — التحديد النظرى لمعنى المعرب

٢ — المقصود بالمعرب فيما نقل من اللغات الأعجمية إلى العربية

٣ — جهود النحاة فى إخضاع المعرب لمسلك الصيغ العربية

٤ — الأساس لموقف علمائنا من المعرب

التعريب باختصار هو : نقل الكلمة مع عرفها الأجنبى ، وحول هذا المعنى جاءت تعريفات الأقدمين النظرية له :

• قال سيبويه « اعلم أنهم مما يعيرون من الحروف الأعجمية ما ليس من حروفهم ألبتة ، فربما ألحقوه ببناء كلامهم ، وربما لم يلحقوه(١)

• وجاء فى شفاء العليل : التعريب نقل اللفظ من العجمية إلى العربية والمشهور فيه التعريب وسماه سيبويه وغيره إعرابا ، فيقال حينئذ معرب ومعرب(٢) .

• وجاء فى الطراز المذهب : التعريب من باب التفعيل ، ومن معانيه التكلف

---

(١) كتاب سيبويه جـ ٢ ص ٣٤٢ .

(٢) شفاء العليل ص ٣ .

لأن العرب تكلفوا ادخال اللفظ العجمى فى لغتهم ، وتصرفوا فيه بالتغيير على منهاجه ، والتغيير فيه أكثر من عدمه ، وأجروه على وجه الإعراب ، وتفوهوا به على منهجهم (١) .

ويتضح من هذه التعريفات الثلاثة السابقة أنها تتجه جميعا إلى وصف الناحية العملية واللفظية فى عملية التعريب ، إذ ينقل العرب هذه الألفاظ أو يعيرونها — بمعنى يأخذونها — كما عبر سيبويه ، أو يتكلفون إدخالها فى لغتهم كما فهم غيره من معنى التعريب ، ويترتب على ذلك أحكام لفظية من إلحاق أو تغيير أو إعراب .

أما ناحية معنى الكلمة المعربة فقد انصرفوا عن التعرض لها فى هذه التعريفات ، ويبدو أن سبب الانصراف عن ذلك هو شيوع العرف بين العلماء من أن الكلمة المنقولة من لغة أخرى تنقل ومعها معناها فى اللغة المنقول عنها قبل أن تعرب ، كما جاء فى كشاف اصطلاحات الفنون نص على هذه الناحية ، إذ قال « المعرب عند أهل العربية لفظ وضعه غير العرب لمعنى استعمله العرب بناء على ذلك الوضع »(٢) وهذا هو الغالب فى استخدام الكلمات المعربة ، وقل أن يحدث تغيير فى معانى الكلمات المنقولة .

وهنا نقطة جانبية تتعلق بلفظة (المعرب) فإن سيبويه قد استعمل لفظ (معرب) بإسكان العين وفتح الراء ، وكذلك استعمل الفعل (أعرب) ولم يستعمل لفظ (معرب) بفتح العين وتشديد الراء المفتوحة على ما هو المشهور وهذا الخلاف فى التعبير لم يترتب عليه خلاف جوهرى فى فهم المعنى المقصود فسواء عبر بهذا أم بذاك فإن المقصود من ذلك هو نقل الكلمة مع عرفها الأجنبى وجريانها مجرى الكلمات العربية من حيث الصيغة والإعراب أحيانا .

---

(١) الطراز المذهب ص ٢ .

(٢) كشاف اصطلاحات الفنون جـ ٣ ص ٩٤٤ .

هذا وقد نص العلماء على ما يجب أن يتسم به اللفظ المنقول من لغة أجنبية كى يطلق عليه أنه «معرب» ففرقوا بين ماجاء فى نصوص موثقة كالقرآن والحديث أو ما نقله العرب المعتد بكلامهم وبين ما نقله المولدون الذين لا يعتد بما جاء عنهم ، أو بعبارة أخرى : بين ما نقل عن عصر الاستشهاد فى الحضر وما استعمل بعد ذلك العصر ، فقبلوا النوع الأول وحكموا بصحته ، وعزلوا النوع الثانى وأطلقوا عليه اسم « المولد »

قال الجواليقى عن كتابه المعرب من الكلام الأعجمى : هذا كتاب نذكر فيه ما تكلمت به العرب من الكلام الأعجمى ، ونطق به القرآن المجيد ، وورد فى أخبار الرسول (ص) والصحابة والتابعين ، وذكرته العرب فى أخبارها وأشعارها ، ليعرف الدخيل من الصريح(١) .

ونقل الخفاجى النص السابق ، ثم زاد عليه قوله : فما عربه المتأخرون يعد مولدا ، وكثيرا ما يقع مثله فى كتب الحكمة والطب(٢) .

وينبغى التنبه إلى أنه يفهم من عبارات الأقدمين مثل (ما ذكرته العرب) أو (ما تكلمت به العرب) أو (ما نطقت به العرب) عرف خاص لدى علماء اللغة يقصد به المادة اللغوية الموثقة فى عصر الاحتجاج ، وبذلك يفهم من كلام الجواليقى أن المعرب لا يطلق إلا على الكلمات التى استخدمها الناطقون من العرب فى هذا العصر ، أو التى وردت فى نصوص موثقة كالقرآن والحديث ، أما الذى نقله المولدون بعد ذلك فقد نص الخفاجى أنه يطلق عليه اسم (المولد)

ويأتى هنا تساؤل عن موقف التعريب من حيث القياس والسماع ، فهل يعتبر

---

(١) المعرب من الكلام الأعجمى ص ٣ .
(٢) شفاء العليل ص ٣ .

تعريب الكلمات سماعيا ، لأنه مما استأثر به العرب المحتج بهم وحدهم ، وينبغى الاقتصار على ما استعملوه ونقل عنهم؟؟ أو يعتبر قياسيا ، فيصح لمن جاء بعد هذا العصر السعيد الحظ أن يعرب كما عربوا ، ويستورد حاجته من الكلمات الأجنبية مثلهم ؟!

واضح أن علماءنا — رحمهم الله — على الاتجاه الأول ، فالمعرب من الألفاظ لا يعتد به إلا إذا ورد عن عصر الاستشهاد ، أما ما يحدث بعد ذلك فلا يعتد به فى المعرب الصحيح ، ولا يصح دخوله فى هذا النطاق ، ولذلك أطلق عليه أنه « مولد »

أما عن جهود النحاة العرب فى إخضاع المعرب لمسلك الصيغ العربية فإنه ينبغى أن يعلم منذ البداية أن هذه الجهود جاءت لتقنن لما قد حدث فعلا ، إذ أن نقل الكلمات الأعجمية إلى العربية لم ينتظر قواعد النحاة التى وضعوها للتعريب ليتوافق معها توافقا كليا ، والناطقون الذين اتصلوا بالأعاجم ونقلوا الكلمات من لغاتهم لم يدر فى حسبانهم الإتيان بها على صيغ معينة أو التزام مطرد لحروف عربية خاصة مكان حروف أخرى فى اللغات الأجنبية ، وإنما يعرفون الكلمات من غيرهم ، فينطقونها على حسب ما سمعوها ، أو على حسب مقدرتهم على نطقها خصوصا مع لغات لم يكونوا يجيدونها كالفارسية والروسية والهندية وغيرها ، والمتصور أن يأتى هذا النطق موافقا تماما لنطقها فى لغتها أحيانا أو يحدث فيه التغيير فى أحايين كثيرة ، وهذا التغيير الذى يحدث لا يلتزم دائما طريقة موحدة — كما أراد النحاة له من بعد أن يكون — ذلك أن النحاة قد نظروا للمعرب من الكلمات الأجنبية من زاوية النظر إلى مسلك الكلمات العربية ، فحاولوا — بجهد مشكور — أن يضعوا لها قوانين تحكمها مستهدين فى ذلك بدراسة اللغة العربية باعتبار أن الكلمات الأجنبية قد استعملها العرب ، ولكن فرض منطق لغة

على لغة أخرى إن صح فى بعض الأمثلة فإن أمثلة أخرى كثيرة تبقى غير خاضعة له .

وترتب على ذلك أن المطلع على القوانين العلمية التى وضعوها للعرب يلاحظ عليها القصور عن تغطية استقرائية صحيحة لأمثلة التعريب ، كما يلاحظ أيضا أنها غير مطردة على اتجاه واحد ، فالقاعدة الواحدة تحتمل وجوها أخرى غيرها تذكر معها ، بحيث لا يؤدى كل ذلك إلى نتائج مقنعة ، ولم يكن المنتظر غير ذلك .

وعلى كل فلنتبين أهم ما تعرض له النحاة من قضايا التعريب .

١ — الإلحاق بأبنية العرب

• قال سيبويه : اعلم أنهم مما يغيرون من الحروف الأعجمية ما ليس من حروفهم ألبتة ، فربما ألحقوه بأبنية كلامهم ، وربما لم يلحقوه .

فأما الذى ألحقوه ببناء كلامهم ، فدرهم ألحقوه ببناء هجرع ، وبهرج ألحقوه بسلهب ، ودينار ألحقوه بديماس وديباج ألحقوه كذلك — وقالوا : إسحاق فألحقوه بإعصار ، ويعقوب فألحقوه ببربوع ، وجورب فألحقوه (بفوعل) — وقالوا : آجور فألحقوه بعاقول — وقالوا : شبارق فألحقوه بعذافر ، ورستاق فألحقوه بقرطاس ، لما أرادوا أن يعربوه ، ألحقوه ببناء كلامهم .

ثم عاد سيبويه يقول : وربما تركوا الاسم على حاله ، إذا كانت حروفه من حروفهم كان على بنائهم أو لم يكن نحو خراسان وخرّم والكركم(١) .

• ويقول أبوحيان : الأسماء الأعجمية على ثلاثة أقسام :

---

(١) كتاب سيبويه جـ ٢ ص ٣٤٢ .

قسم غيرته العرب وألحقته بكلامها ، فحكم أبنيته باعتبار الأصلى والزائد والوزن حكم أبنية الأسماء العربية الوضع ، نحو درهم وسرج .

وقسم غيرته ولم تلحقه بأبنية كلامها ، فلا يعتبر فيها ما يعتبر فى القسم الذى قبله ، نحو (آجر)

وقسم شركوه غير مغير ، فما لم يلحقوه بأبنية كلامهم ، لم يعد منها ، وما لحقه عدّ منها ، مثال الأول خراسان ، لا يثبت به (فعالان) ومثال الثانى خرم ألحق بسلم(١) .

والذى يفهم من هذين النصين أن الأمر المعتد به لدى النحاة هو الإلحاق لا التغيير ، فإذا ألحق الاسم بأبنية العرب — سواء غير أم لم يغير — أخذ أحكامها ، أو بتعبير سيبويه « لما أرادوا أن يعربوه ألحقوه ببناء كلامهم » وإذا لم يلحق بأبنيتهم — غير أم لم يغير أيضا — لم يأخذ هذه الأحكام ، ويتضح من ذلك ما تقدم قوله من أن النظرة إلى المعرب اصطبغت بالصبغة العربية الخالصة تماماً ، وأدى ذلك إلى التفريق بين صنف واحد من الكلام نقله الناطقون العرب عن الأجانب .

ومن الملاحظات التى ترتبت على هذه النظرة ما يلى :

(ا) تعريب الصيغة بحيث تقرب من الموازين الصرفية العربية . وذلك مثل:

فلسفة — هرطقة — سفسطة	على وزن فعلله
سندس — بندق — فندق	على وزن فعلل
بطريق — زنديق	على وزن فعليل

---

(١) ارتشاف الضرب ورقة / ١٣

(ب) تغيير الصيغة الأجنبية لتناسب الصياغة العربية ، مثل :

المجوس ـ حلب ـ حمص ـ دمشق ـ أيلة ـ الجليل ـ طبرية ـ صيداء .

(ج) إلحاق الكلمات الأجنبية الطويلة بالمركب المزجى وذلك مثل :

بزرجمهر ـ شانتمارية .

(د) ما جاء فى النص السابق للجواليقى من اعتبار الأصلى والزائد والوزن .

(هـ) الصرف والمنع من الصرف ، فإذا تمكن المعرب من الكلام العربى فدخلته الألف واللام وصار نكرة ، صرف ، وذلك مثل (لجام وسندس واستبرق) وإذا لم يتمكن فى كلام العرب وبقى معرفة لديهم ، فإنه يمنع من الصرف (مثل إسماعيل واسحاق ويعقوب)

٢ — تغيير الحروف والحركات

يقول سيبويه : وربما غيروا حاله عن حاله فى الأعجمية مع إلحاقهم بالعربية غير الحروف العربية ، فأبدلوا مكان الحرف الذى هو للمعرب عربيا غيره ، وغيروا الحركة ، وأبدلوا مكان الزيادة ولا يبلغون به بناء كلامهم ، لأنه أعجمى الأصل فلا تبلغ قوته عندهم إلى أن يبلغ بناءهم ، وإنما دعاهم إلى ذلك أن الأعجمية يغيرها دخولها العربية بإبدال حروفها ، فحملهم هذا التغيير على أن أبدلوا وغيروا الحركة كما يغيرون فى الإضافة ، إذ قالوا : هنى نحو زبانى وثقفى ، وربما حذفوا كما يحذفون فى الإضافة ويزيدون كما يزيدون فيما يبلغون به البناء وما لا يبلغون به بناءهم وذلك نحو آجر وإبرسيم وإسماعيل وسراويل وفيروز والقهرمان ، وقد فعلوا ذا بما ألحق ببنائهم وما لم يلحق من التغيير والإبدال والزيادة والحذف ، لما يلزمه من التغيير .

وربما تركوا الاسم على حاله إذا كانت حروفه من حروفهم كان على بنائهم

أو لم يكن ، نحو خراسان وخرم والكركم(١) .

فلأن الأعجمية يغيرها دخولها العربية ـ كما يقول سيبويه ـ حدث التغيير فى الحروف والحركات بإبدال حرف مكان آخر ، أو تغيير الحركة ، أو حذف بعض الحروف فى الصيغة أو الزيادة فيها أو ترك البنية على حالها إذا كانت حروفها من حروفهم .

لكن سمات التغيير ـ على هذه الصفة ـ عامة وغير منضبطة ، بل ولا يستطاع ضبطها بدقة ؛ لأنها خضعت لتصرف الناطقين لا لصناعة الدارسين ، ولذلك جاء أسلوب سيبويه عن هذا التغيير ـ فى نصه السابق ـ حذرا ، استخدم فيه كلمة (ربما) ثلاث مرات .

وقد نص الأقدمون على بعض المظاهر التى يظن اطراد التغيير فيها ، ومن ذلك ما ذكره الجواليقى :

• ماكان بين الجيم والكاف من الحروف (g) ربما جعلوه جيما ، وربما جعلوه كافا ، وربما جعلوه قافا ، قالوا (كربق) و (كربك) .

• الحرف الذى بين الباء والفاء (P.V) ربما أبدلوه باء وربما أبدلوه فاء .

قالوا : فرند وبرند ـ وقالوا : البهلوية والبالوذة وفارس وفيروز .

• أبدلوا السين من الشين ، قالوا (سراويل وإسماعيل) وأصلها (شروال وإشماويل) .

• وأبدلوا اللام من الزاى فى (قفشليل) وأصلها (كفلجاز) وجعلوا الكاف منها قافا والجيم شينا ، والفتحة كسرة ، والألف ياء .

---

(١) كتاب سيبويه جـ ٢ ص ٣٤٢ .

* ومما أبدلوا حركته (زور — آشوب)

* ومما زادوا فيه ونقصوا (إبريسم وإسرافيل وفيروز وقهرمان) وأصل الأخير (قرمان)

ومما تركوه على حاله ، فلم يغيروه (خراسان وخرم وكركم(١))

ولو تابع الدارس التأمل فى الكلمات التى حوتها كتب المعرب ، وأمكنته قدرة الرجوع إلى اللغات الأعجمية التى نقل منها ذلك ، فسيخرج بمظاهر أخرى غير ما نصوا عليه منها ، بل إن الذى نصوا عليه منها لا تطرد ظواهره فى كل الأمثلة ولنتأمل الأمثلة الخمسة الآتية مما أورده الخفاجى فى شفاء العليل ، حيث يذكر الكلمة وأصلها الأجنبى ـ والعهدة عليه فى ذكر هذا الأصل

١ — خندريس : اسم الخمر ، تكلمت به العرب قديما ، قيل : هو معرب (كندرة ريش) أى شاربها ينتف لحيته ، لذهاب عقله .

٢ — دهقان : بفتح الدال وكسرها ، معرب عن الفارسية (ده خان) أى رئيس القرية ، ومقدم الزراعة .

٣ — زنديق : قال أبو حاتم : هو فارسى معرب (رنده كرد) أى عمل الحياة ، لأنه يقول ببقاء الدهر ودوامه .

٤ — سردار : من ألفاظ التراكمة ، وهى بالفارسية (إسفهسالار) ومعناه رئيس الجيش .

٥ — سدير : علم قصر معروف وقد قيل: إنه معرب من الرومية، وأصله (سه دل) أى فيه ثلاث قباب متداخلة(٢) .

---

(١) راجع : المعرب من الكلام الأعجمى ص ٦ وما بعدها .

(٢) راجع : شفاء العليل : الصفحات ٧٦ — ٨٦ — ٩٧ — ١١٢ — ١١٤ على التوالى .

ففى المثال الأول : غيرت الكاف خاء ـ والشين سينا ـ وهو مما لم ينص عليه الجواليقى فى التغيير .

وفى المثال الثانى : غيرت الخاء قافا ، ولم ينص أيضاً على ذلك .

وفى المثال الثالث : يلاحظ النقص فى الصيغة مع إبدال الكاف قافا ، ولم ينص عليه أيضاً .

وفى المثال الرابع : تكاد الصلة تنقطع بين الكلمتين ، وإن احتوى كل منهما على السين والراء وحرف المد الطويل .

وفى المثال الخامس : يلاحظ إبدال الراء من اللام ومد حركة الدال .

والذى يدل عليه ذلك أن مسلك التغيير فى التعريب لايضبط بقوانين محددة ، وأن ما ذكره العلماء منها يصدق عليه أنه ملاحظات غير مطردة ، أو على أقل تقدير ما عبر به بعض المتـــأخرين الذين درسوا المعرب ، إذ قال « وهذا كله أغلبى »

علامات المعرب

جانب آخر من جوانب الجهد الذى بذله علماؤنا للتمييز بين العربى والمعرب وقد اتجه ذلك بصفة خاصة إلى بيان صفات الصيغ المعربة من حيث اجتماع الحروف التى لا تجتمع فى العربى أو ذكر أوزان الكلمات التى لا تأتى على مثلها الكلمات العربية .

وقد جمعت كتب التعريب المتأخرة مثل (قصد السبيل فيما فى اللغة العربية من الدخيل) و (المعرب فى القرآن الكريم) — راجع الجدول السابق — معظم ما ذكر من قبل عن هذين الأمرين ، وهو كثير ، يؤدى استقصاؤه هنا إلى التطويل فيما يمكن الرجوع إليه فى المصدرين السابقين .

إن الأوازان التى اختص بها المعرب فيما أورده المصدر الأخير وحده بلغت ٧٣ وزناً وقد عدها وذكر أمثلتها .

ويكفى هنا ذكر نماذج ثلاثة لكل من هذين الأمرين من علامات التعريب على سبيل التمثيل لا الحصر .

أولا

١ — لم تجتمع الجيم والقاف فى كلمة عربية ، فمتى جاءتا فى كلمة ، فاعلم أنها معربة ، ومن ذلك (جلوبق) و (جرندق)

٢ — لا تجتمع الصـــاد والجيم فى كلمة عربية ، ومن ذلك (الجص) و (الصيجة)

٣ — ليس فى أبنية العرب اسم فيه نون بعدها راء، وما جاء من ذلك معرب مثل (نرجس) و (نرسيان) (١)

ثانيا

١ — ليس فى كلامهم وزن (فعالان) كخراسان

٢ — ليس فى كلامهم وزن (فاعيل) كقابيل وهابيل ، وذلك معرب .

٣ — ليس فى كلامهم وزن (فعاويل) كسراويل وذلك معرب (٢)

والحق أن هذا الجهد الذى بذل فى استقصاء علامات المعرب وتصنيفها يقصر عن الإحاطة بكل ما عرب من الكلمات الأعجمية ، لوضعها فى قواعد تنتظمها ويؤكد هذه الدعوى تصفح كتاب واحد يضم كلمات نسب لها التعريب ، فإن الانطباع الذى يخرج به المرء من ذلك هو :

---

(١) راجع: المعرب من الكلام الأعجمى ص١١ .

(٢) راجع : المعرب فى القرآن الكريم ص ١٤٠ وما بعدها .

ما ذكروه من علامات التعريب ملاحظات تصدق على بعض الأمثلة ويبقى الكثير من الكلمات مما لا يخضع لهذه الملاحظات ، لأن ظروف مورد المعرب من لغات متعددة وظروف نطقه من العرب الذين لا يجيدون هذه اللغات لا تسمح له بالنظام والتقنين .

أخيراً

ماذا يستنتج من مواقف علمائنا الأقدمين إزاء النقل من اللغات الأجنبية أو بعبارة أكثر صلة بموضوع البحث : ما هو الأساس لموقفهم من المعرب الذى اعتبروه ظاهرة طارئة على اللغه ؟؟

يتلخص ذلك فى أمرين :

الأول : قصر المعرب على العرب وحدهم الذين عاشوا فى فترة زمنية خاصة

الثانى . فرض قواعد الصيغ العربية على استعمال المعرب من لغات متعددة .

وواضح أن الأساس الأول وراء تخصيص المعرب بفترة الاستشهاد فى الحضر وهى لا تتجاوز النصف الأول من المائة الثانية .

وأن الأساس الثانى وضح فى جهودهم العلمية حول المعرب من حيث بنيته وعلاماته.

فهل يتفق الأساس الأول مع الحاجات العلمية والاجتماعية المتجددة باستمرار وما تدعو اليه من نقل كلمات أجنبية من اللغات الأخرى ؟!

وهل يتفق الأساس الثانى مع طبيعة الاستعمال للكلمات الأجنبية ممن لا يجيدون اللغات التى وردت منها ، وهل يمكن فرض نظام لغة على لغة أخرى ؟ !

بيان ذلك كله فى الفقرة التالية إن شاء الله .

التعريب بين قيود النحاة وحاجة الاستعمال

فى فهم نظرة النحاة للمعرب — فيما سبق — تبين أنهم قصروه على عصر الاستشهاد فى الحضر ، أو بتعبير الجواليقى على « ما تكلمت به العرب من الكلام الأعجمى » و « ما ذكرته العرب فى أخبارها وأشعارها » وقد نص الخفاجى على أن « ما عربه المتأخرون يعد مولدا » ، وبالغوا فى الاحتياط لموقفهم فقصروا المعرب على السماع فى عصر الاستشهاد ، ورفضوا القياس عليه بعد ذلك ثم زادوا هذا الاحتياط شدة بأن حاولوا جاهدين إخضاعه لمسلك الصيغ العربية فى الإلحاق والتغيير والعلامات ، لكن هذا الجهد العظيم مع ذلك قصر عن الإحاطة التامة باستعمال الكلمات الأجنبية المتعددة المصادر والاستعمال ، فجاءت نتائجه عامة غير منضبطة وغير مقنعة .

فما الرأى فى ذلك من وجهة النظر الحديثة ؟ . يتبين ذلك بالآتى :

(ا) التعريب ضرورة علمية واجتماعية متجددة

(ب) مدى صحة إخضاع نظام لغة لأخرى فى الدراسة

(ج) الرأى فى موقف النحاة من المعرب نظرا ودراسة

لقد تناول اللغويون المحدثون ما أسماه العرب « التعريب » ضمن دراسة عامة لما أطلقوا عليه اسم الاقتراض أو الاستعارة Browing فدرسوا التأثير والتأثر بين اللغات من نواح متعددة .

من ذلك بيان مدى تأثر اللغة المستعيرة أو المقترضة من لغة أخرى فى اختلاط عناصرها أو بقائها لغة واحدة مع ما طرأ عليها من عناصر اللغات الأخرى ، وقد أورد « فندريس » عن ذلك نظرتين متعارضتين تقول إحداهما « إن كل اللغات تعتبر لغات مختلطة إلى حد ما » ومن رأى الأخرى « أن الإنسان

لا يتكلم مطلقا فى الوقت الواحد إلا لغة واحدة ، كما أورد نقاش كلتا هاتين النظرتين ليخلص أخيرا إلى القول بأن الذى يحسم الأمر فى ذلك هو مدى تدخل العناصر المستوردة فى إفساد نظام اللغة المقترضة أو عدم تدخله ، وبذلك يمكن الحكم بالاختلاط فى اللغة أو بقائها دون تأثر مخل( ) .

كما درس المحدثون أيضا مدى التأثر بين اللغات من فصائل مختلفة أو من فصيلة واحدة ، أو ما أسماه « مايبه » اللغات المتميزة وغير المتميزة ، حيث يقتصر التأثير فى النوع الأول غالبا على المفردات، بينما يمكن أن ينفذ التأثير فى النوع الأخير إلى عناصر أخرى فى اللغة نحوا وصيغا ومفردات ، وإذا كثر هذا النوع الأخير فى لغة ما ، كان أمرا خطيرا حيث يؤدى ذلك — كما يقول — إلى استبدال اللغة بغيرها استبدالا تاما(٢) .

ويتوسع « أولمان » فى بيان المصادر اللغوية التى يلجأ إليها المتكلم للاقتراض حين يواجه بالنقص فى قصور الثروة اللفظية لديه عن أداء حاجاته : إذ يلجأ فى ذلك إلى اللغات الأجنبية أو اللهجات المحلية أو الاصطلاحات الفنية والمهنية الخاصة فينقل الكلمات كما هى أو يلجأ فيها إلى الترجمة(٣) .

وحول هذه الأفكار العامة عن « الاقتراض » تفصيلات واسعة ليس من المفيد هنا التعرض لها، لأن ما نحن بصدده يتعلق بموضوع خاص هو: نقل الكلمات من اللغات الأجنبية مع عرفها فى لغتها الأصلية بما لا يؤثر فى اللغة المقترضة مما أطلق عليه النحاة العرب « التعريب » وبيان مدى الحاجة إليه اجتماعيا وعلميا

---

(١) انظر : اللغة ص ٣٥٨ وما بعدها .
(٢) راجع : منهج البحث فى الأدب واللغة ص ١٠١ .
(٣) انظر : دور الكلمة فى اللغة ص ١٤٥ .

وقد اعتبر اللغويون المحدثون هذا النوع من الاقتراض أمرا عاديا لا خوف منه ولا خطر فيه ، وذلك بالقياس إلى أنواع الاقتراض الأخرى التى تؤثر فى نظام لغة ما ، وقد تؤدى إلى الإخلال به وإفساده .

يقول فندريس : لندع جانبا استعارة المفردات التى تتبادلها اللغات فيما بينها ، فمن خصائص هذه المستعارات أنها لا تحتم كون المتكلم يتكلم اللغة التى استعيرت منها أو حتى معرفته بها ... فاستعارة المفردات مهما اشتدتأثيرها يمكن أن تظل مسألة خارجية عن اللغة(١) .

فنقل الكلمات من لغة إلى أخرى أمر عادى كثير الحدوث يترتب على الاتصال الاجتماعى بمظاهره المختلفة من التجارة أو الثقافة أو الحروب أو انتقال العادات والتقاليد ، وذلك بالتعرف على أنواع من النبات والحيوان والمأكول والمشروب والملابس والمعادن وآلات الحرب والطرب والكلمات العلمية والفنية ويتم ذلك كله فى غالب الأحيان من الناطقين باللغة أنفسهم بطريقة تلقائية تدعو إليها ضرورة الاستعمال ، ويتوقف انتشارها على العرف اللغوى فى البيئة التى نقل إليها ، ومن الطبيعى أن هذه الكلمات الأجنبية المنقولة تتوقف صحة نطقها ـ كما هى فى لغتها الأصلية ـ على ظروف أخرى تتعلق بالناطقين أنفسهم ، سواء من نطقوها أولا أم من استعملوها بعد ذلك ، تبعا لإجادة اللغة التى نقلت منها الكلمة ، أو دقه السماع لها ، ويبقى الاختلاف فى نطقها موجودا حتى بعد انتشار استعمالها فى البيئة الجديدة .

إن الحالة الوحيدة التى يمكن فيها تحديد مسلك الصيغة هى حالة التعريب المتعمد ، حين تدعو الحاجة العلمية أو الفنية لاستخدام مصطلحات جديدة تدعو

---

(١) اللغة ص ٣٥٨ .

إليها الضرورة ، ففى هذه الحالة يتصور خضوع نقل الكلمات من اللغات الأجنبية لطريقة موحدة سواء نقلت دون تصرف فيها على الإطلاق أم نقلت مع التصرف فى صيغتها أو حروفها أو حركاتها ، هنا فقط يمكن أن يتدخل علماء اللغة بالتحديد والتقنين ، أو بعبارة أخرى : يمكن فرض مسلك اللغة المنقول إليها على الكلمات المنقولة ، كما يمكن التدخل فى ضبط كمية الألفاظ المنقولة حسبما تدعو الضرورة ، أما منعه مطلقا فأمر بعيد وغير عملى ، لأنه يتنافى مع الحاجات العلمية والفنية المتجددة فى كل العصور .

أما استعمال الكلمات الأجنبية بين الناطقين أنفسهم ، فإن التدخل فى تحديد كميته أو إخضاعه لنظام اللغة التى نقل إليها لن يؤدى إلى نتائج مفيدة مطردة ، إذ تقصر هذه النتائج عن الإحاطة بها ، أو إخضاع الناطقين لها ، لأن الناطقين — مع تعددهم وقدراتهم — يتعذر إخضاع نطقهم لقوانين محددة حين النقل أو الاستعمال ، واللغات التى ينقلون عنها ذات نظم خاصة بها فى الصيغ والحروف يتعذر معها فرض نظام آخر عليها ، فإذا أضيف لذلك أن النقل يكون من لغات متعددة — كما حدث فى العربية قديما ويحدث الآن — بدا الأمر حينئذ أشد عسراً ، ومع ذلك فإنه لا يدعو للجزع ، لأن الأمر كما قال « فندريس » « استعارة المفردات مهما اشتد تأثيرها يمكن إذن أن تظل مسألة خارجة عن اللغة »

وفى ضوء ما سبق يمكن تقويم موقف النحاة العرب من المعرب نظراً ودراسة بما يلى :

أولا : إن قصر النحاة التعريب على عصر الاستشهاد باللغة فى الحضر وتخصيصه بالسماع زيادة فى الاحتياط قد خضع لوجهة نظرهم فى تقييد عصر الاستشهاد باللغة عموما ، واختص بشدة الاحتياط منهم تجاهه ، حيث وثقوا نقل الكلمات الأجنبية الواردة عن هذا العصر ودرسوها ، مع الانصراف

عما نقل فى غيره قياسا عليه ، وهذا مسلك لايتفق مع الحاجة الاجتماعية المتجددة على مدى العصور ، وما يحدث فعلا بين اللغات من تأثير وتأثر لا ينقطع ، يتبعه بالضرورة انتقال الكلمات من لغة لأخرى ، واستعمال الناس لها ، كما لا يتفق مع الحاجات العلمية المتجددة - خصوصا فى عصرنا الحاضر - لاستخدام مصطلحات تحتم ظروف العلوم أحيانا أن تكون عالمية ، وقد لا يتيسر الوفاء بها عن طريق الترجمة أو الاشتقاق أو تطوير دلالة الكلمات .

ثانيا : إن إخضاع كل ما ينقل من لغات أجنبية فى عصر الاستشهاد لمسلك الصيغ العربية أمر لم يتوافق تماما مع الواقع ، ومستندنا فى ذلك القواعد التى توصل لها النحاة أنفسهم عن المعرب حيث يبدو فيها العموم وسوق الاحتمالات والتحرز فى الرأى ، سواء فى ذلك ما ذكروه عن إلحاقها بالصيغ العربية أو التغيير أو علاماتها المميزة لها ، كما يدل على ذلك أيضا الاطلاع على أحد كتب المتأخرين عن التعريب - راجع جدولها فى الباب الأول - وما ضمه من كلمات معربة ، إذ يتبين - حتى بالنظرة السريعة - أنها لاتتوافق تماما مع قواعد النحاة عن التعريب وهذا طبيعى ، لأن التعريب يخضع لظروف اللغات الأصلية التى حدث النقل منها وهى لا تخضع تماما لفرض نظام لغة أخرى عليها ..

والرأى - فى فهمى - أن يدرس هذا الموضوع بطريقة مستقلة ، باستقراء الكلمات المعربة إلى العربية مما نصت عليه مؤلفات التعريب الخاصة وما ورد فى نصوص موثقة ، وذلك لحصرها ومعرفة العوامل الاجتماعية التى أدت إلى نقلها ، ومدى تأثر الفصحى بها على مدى العصور ، وذلك أكثر فائدة لنا ولها من محاولة مصادرتها أو إخضاعها لقواعد محددة لا تتوافق معها تماما .

ثالثا : يمكن الإفادة من قواعد النحاة للتعريب فى حاجة العلوم والآداب فى الوقت الحاضر للمصطلحات والكلمات التى لاتفى بها وسيلة أخرى ، ففى هذا

النوع من التعريب المتعمد يمكن استخدام الكلمات الأجنبية بنصها أو التصرف فيها فى ضوء جهود النحاة عن هذا الموضوع ، مع كتابة المقابل الأجنبى بجوارها ، وهذا ما يفهم من قرار المجمع اللغوى الذى نص على أنه « يجوز أن تستعمل بعض الألفاظ الأعجمية عند الضرورة على طريقة العرب فى تعريبهم » حيث قيد استعمال الكلمات الأجنبية بالضرورة ، وهى لا تتحقق إلا فى هذا النوع المتعمد ، أما الاستعمال العام ، فلا ينتظر قرارا أو إجازة ولا يبحث عن ضرورة أو رخصة ..

استخلاص نظرة المحدثين للعوامل الطارئة على اللغة

من العرض السابق لوجهة النظر الحديثة عن العوامل الطارئة على اللغة ـ بمناقشتها وبيان الرأى فيها ـ تتلخص نظرة المحدثين فيما يلى :

أولا : اعتبار التطور فى اللغة من أسس النظرية الحديثة للمستوى الصوابى ومفهوم هذا التطور ـ كما يرى جسبرسن ـ هو التغيير المستمر فى عناصر اللغة والمرجع فيه استعمال الناطقين أنفسهم دون حكم عليه بأنه تقدم أو تقهقر ودون تحكيم معايير مسبقة فيه ، فما وافقها كان صوابا ، وما خالفها كان لحنا وخطأ وهذا التغير يتم وفقا لاتجاه منظم فى الاستعمال ؛ إذ يمر أولا بمرحلة الإبداع والتجديد الفردى ، ثم القبول العام من الجماعة ، وحينئذ لا يكون من حق أحد رده بل يجب استقراؤه ودراسته ، فما أسماه النحاة « باللحن » هو فى واقع الأمر تغير وتطور ، ومن ثم يجب دراسته بهذا الاعتبار ، ليؤدى دوره فى بيان تاريخ العربية وتطورها .

ثانيا : لا تطابق تماما ـ لأية لغة ـ بين نطق هذه اللغة ورسمها الكتابى ، فنحن ـ كما يقول فنديس ـ لا نكتب كما نتكلم ، بل نكتب كما يكتب غيرنا ، فالرسم من العادات العرفية التى يترتب على تغييرها مشاكل فى غاية الخطورة ـ ثقافية واجتماعية ونفسية ـ من العسير تحملها وتحمل نتائجها ، ويصدق على الرسم العربى ما يصدق على غيره فى اللغات الأخرى ، أما ما يترتب عليه من تصحيف وتحريف فمن المفيد الأخذ بمسلك علمائنا الأقدمين تجاهه من ضبط النطق وجمع الأخطاء وتنقيتها ما دامت تلك الأخطاء تترتب على الرسم ، وهو مما يتعذر تغييره .

ثالثا : إن تغير الظروف الاجتماعية ينعكس تأثيره على الألفاظ من حيث

اختفاء بعضها واندثاره وحدوث الآخر واستعماله، تماما كما يتم التغيير فى المظاهر الاجتماعية الأخرى ، وينبغى أن تتفق النظرة إلى الألفاظ الجديدة مع هذا الفهم السابق دون فرض ظروف خارجة عن ذلك تعود إلى سلطة الدارسين أو العصر أو العنصر ، والتوليد فى الألفاظ العربيـــة مظهر للتجديد فيها بطرق مشروعة ، وقد لجأ اليها الناطقون ـ كما تبين فى الفقرة السابقة ـ لسد حاجتهم فى الاستعمال ، ومن حقنا الآن الإفادة منها ـ وهو بذلك جدير بالدراسة لمعرفة ما جد من تطور على الصيغ العربية بسببه .

رابعاً : من رأى المحدثين أن نقل الألفاظ من اللغات الأجنبية يخضع للحاجات الاجتماعية المتجددة للناطقين أنفسهم ، كما يخضع فى أحد مظاهره للحاجات العلمية والفنية، وأن انتقال الألفاظ بين اللغات أمر عادى لاخطر فيه ولا خوف منه ، ولا يتصور فى هذا النقل أن يقتصر على عصر دون آخر، ومحاولة إخضاعه لمسالك الصيغ فى اللغة التى نقل اليها يتعذر ضبطه بدقه ، لاختلاف قدرات من ينقلون الألفاظ مضافاً اليه اختلاف اللغات التى حدث منها النقل وتعددها، والحالة الوحيدة التى يمكن التدخل فيها لتحديد بنية الكلمات هى «النقل المتعمد» الذى تدعو إليه الضرورة فى المصطلحات العلمية والأدبية والفنية ، وفى هذه الحالة الأخيرة يمكن حقا الإفادة من جهود النحاة العرب فى دراسة التعريب .

مراجع الفصل الثانى (العوامل الطارئة على اللغة)

مرتبة أبجديا

أولا : المراجع المطبوعة بالعربية

١ — أدب الكاتب — لأبى محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة
تحقيق : محمد محيى الدين عبد الحميد
الطبعة الرابعة ـ القاهرة ١٩٦٢م

٢ — الاشتقاق والتعريب — عبد القادر المغربى .
الطبعة الثانية ـ القاهرة ١٩٤٧م

٣ — إصلاح المنطق — لأبى يوسف يعقوب بن إسحاق بن السكيت
تحقيق : أحمد شاكر وعبد السلام هارون
القاهرة ١٩٥٢ م

٤ — الأغانى — لأبى الفرج على بن الحسين الاصفهانى
تصحيح : أحمد الشنقيطى
مطبعة التقدم ـ القاهرة (دون تاريخ)

٥ — أمالى الزجاجى — لأبى القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجى
تحقيق : عبد السلام هارون
القاهرة ١٣٨٢ هـ

٦ ـ أمالى المرتضى — للشريف المرتضى : على بن الحسين
تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم
القاهرة ١٩٥٤ م

٧ — إنباه الرواه على أنباه النحاه
على بن يوسف القفطى
تحقيق : محمد أبوالفضل إبراهيم
القاهرة ١٩٥٠ - ١٩٥٥م

٨ — بغية الوعاه فى طبقات اللغويين والنحاه
جلال الدين عبد الرحمن السيوطى
تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم
القاهرة ١٩٦٥م

٩ — بلوغ الأرب فى معرفة أحوال العرب
محمود شكرى الألوسى
الطبعة الثانية ـ القاهرة ١٩٢٥م

١٠ — البيان والتبيين
لأبى عثمان عمرو بن بحر الجاحظ
تحقيق : عبد السلام هارون
القاهرة ١٩٤٨ - ١٩٥٠ م

١١ — تاريخ الخلفاء أمراء المؤمنين
جلال الدين عبد الرحمن السيوطى
القاهرة ١٣٠٥ هـ

١٢ — التطور النحوى
تأليف : برجشتراسر
القاهرة ١٩٢٩م

١٣ — التنبيه على غلط الجاهل والنبيه
تأليف : ابن كمال باشا
تحقيق : عبد القادر المغربى
دمشق ١٣٤٤ هـ

١٤ — الحيوان
لأبى عثمان عمرو بن بحر الجاحظ
تحقيق : عبد السلام هارون
القاهرة ١٩٣٨ - ١٩٤٥م

١٥ - درة الغواص فى أوهام الخواص — لأبى محمد القاسم بن على الحريرى
بغداد (عن ليبزج) ١٨٧١م

١٦ - دليل لغة العرب — محمد أمر الله
القاهرة ١٣٤٥ هـ

١٧ - دور الكلمة فى اللغة — تأليف : ستيفن أولمان
ترجمة : كمال بشر
القاهرة ١٩٦٢م

١٨ - ذيل الفصيح — لأبى محمد عبد اللطيف البغدادى
القاهرة ١٣٢٥ هـ

١٩ - شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف — لأبى أحمد الحسن بن عبد الله العسكرى
تحقيق : عبد العزيز أحمد
القاهرة ١٩٦٣م

٢٠ - شفاء العليل فيما فى كلام العرب من الدخيل — شهاب الدين أحمد الخفاجى
القاهرة ١٣٢٥ هـ

٢١ - صبح الأعشى فى صناعة الإنشا — لأبى العباس أحمد القلقشندى
القاهرة ١٣٣١ هـ

٢٢ - طبقات فحول الشعراء — محمد بن سلام الجمحى
تحقيق : محمود شاكر
القاهرة ١٩٥٥م

٢٣ - الطراز المذهب فى الدخيل والمعرب تأليف : محمد نهانى

٢٤ - العمدة فى صناعة الشعر ونقده — لأبى على الحسن بن رشيق القيروانى
القاهرة ١٩٢٥م

٢٥ - الفاخر فيما تلحن فيه العامه
لأبى طالب المفضل بن سلمة بن عاصم
تحقيق : عبد العليم الطحاوى
القاهرة ١٩٦٠م

٢٦ - فحولة الشعراء
لأبى محمد عبد الملك بن قريب الأصمعى
تحقيق : محمد عبد المنعم خفاجى
القاهرة ١٩٥٣م

٢٧ - كتاب سيبويه
لأبى بشر عمرو بن عثمان بن قنبر الملقب سيبويه - القاهرة ١٣١٦ هـ

٢٨ - لحن العوام
لأبى بكر محمد بن الحسن الزبيدى
تحقيق : رمضان عبد التواب
القاهرة ١٩٦٩م

٢٩ - اللغة
تأليف : ج . فندريس
ترجمة : عبدالحميد الدواخلى ومحمد القصاص
القاهرة ١٩٤٠م

٣٠ - ما تلحن فيه العوام
على بن حمزة الكسائى
تحقيق : عبد العزيز الميمنى
القاهرة ١٣٤٤ هـ

٣١ - مجالس ثعلب
لأبى العباس أحمد بن يحيى ثعلب
تحقيق : عبد السلام هارون
القاهرة ١٩٤٨ - ١٩٦٠م

٣٢ - مجالس العلماء
لأبى القاسم عبدالرحمن بن إسحاق الزجاجى
تحقيق : عبد السلام هارون
الكويت ١٩٦٢م

٣٣ - محاضرات الأدباء
لأبى القاسم حسين بن محمد الأصبهانى
القاهرة ١٣٨٧ هـ

٣٤ - مراتب النحويين
لأبى الطيب عبد الواحد بن على اللغوى
تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم
القاهرة ١٩٥٥ م

٣٥ - المزهر فى علوم اللغة
جلال الدين عبد الرحمن السيوطى
تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم وآخرين
القاهرة (دون تاريخ)

٢٦ - مصادر الشعر الجاهلى
ناصر الدين الأسد
الطبعة الثانية - القاهرة ١٩٦٢ م

٣٧ - معجم الأدباء
ياقوت الحموى
القاهرة ١٩٣٨ م

٣٨ - المعرب من الكلام الأعجمى
لأبى منصور موهوب بن أحمد الجواليقى
تحقيق : أحمد شاكر
القاهرة ١٣٦١ هـ

٣٩ - مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب
لأبى محمد عبدالله بن يوسف بن هشام
تحقيق : محمد محيى الدين عبد الحميد
القاهرة (دون تاريخ)

٤٠ - الملاحن
لأبى بكر محمد بن الحسن بن دريد
تحقيق : إبراهيم أطفيش الجزائرى
القاهرة ١٣٤٧ هـ

٤١ - من أسرار اللغة — إبراهيم أنيس
الطبعة الثانية - القاهرة ١٩٦٦ م

٤٢ - منهج البحث فى الأدب واللغة — تأليف : لانسون ومايبه
ترجمة : محمد مندور
بيروت ١٩٤٦ م

٤٣ - الموشح فى مآخذ العلماء على الشعراء — لأبى عبيد الله محمد بن عمران المرزبانى
القاهرة ١٣٤٣ هـ

ثانيا : المصادر العربية المخطوطة والمصورة

٤٤ - ارتشاف الضرب من كلام العرب — لأبى حيان محمد بن يوسف
مخطوط - دار الكتب - ١١٠٦ نحو

٤٥ - تصحيح التصحيف وتحرير التحريف — لأبى الصفا صلاح الدين خليل الصفدى
مصور - دار الكتب - ٣٧ - ٣٨ الزكية

٤٦ - تصحيف المحدثين — لأبى أحمد الحسن بن عبد الله العسكرى
مخطوط - دار الكتب - ٢ ش حديث

٤٧ - تقويم اللسان — لأبى الفرج عبد الرحمن بن على الجوزى
مصور - دار الكتب - ٤٢٧ لغة طلعت

٤٨ - التنبيه على حدوث التصحيف — حمزة بن الحسن الأصبهانى
مصور - دار الكتب - ٨٩٦ أدب تيمور

٤٩ - رسالة فى أغلاط العوام — جلال الدين عبد الرحمن السيوطى
مخطوط - دار الكتب - ٣٤٨ لغة طلعت

٥٠ - سهم الألحاظ فى وهم الألفاظ — محمد بن إبراهيم بن الحنبلى الربعى
مخطوط - دار الكتب - ٢٥٤ لغة

٥١ - قصد السبيل فيما فى اللغة من الدخيل — محمد الأمين المحبى
مخطوط - دار الكتب - ٢٩٥ لغة تيمور

٥٢ - المتوكلى فيما فى القرآن من المعرب — جلال الدين عبد الرحمن السيوطى
مخطوط - دار الكتب ٥٧٠٦ هـ

٥٣ - المعرب فى القرآن الكريم — أحمد القوصى
مخطوط - دار الكتب - ٤٦٥ لغة تيمور

٥٤ - منح المغيث فى جواز اللحن فى الحديث — لأبى عبد الله الأفرانى المراكشى
مخطوط - دار الكتب - مجاميع تيمور

ثالثا : المصادر الأجنبية

٥٥- Course in General Linguistics.
F· De Saussure.
London, 1959.

٥٦- Language, its Nature, Development, & Origin.
O, Jespersen.
London, 1947.